شرح شذور الذهب في معرفة كلام
العرب للإمام ابن هشام الانصاري
تغمده الله برحمته وأسكنه
فسيح جنته
آمين

(وبهامشه حاشية العلامة الامير على الشرح المذكور)

(فهرسة شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الانصاري رحمه الله)

صحيفة	
٥	الكلمة قول مفرد
٨	فالاسم مايقبل أل الخ
١٠	والفعل اما ماض الخ
١١	والحرف ماعدا ذلك الخ
١٢	مبحث الكلام
١٤	باب الاعراب
٢٩	فصل تقدر الحركات كلها الخ
٣٠	باب البناء ضد الاعراب
٣١	الباب الاول مالزم البناء على السكون
٣١	الباب الثاني مالزم البناء على السكون أو نائبه
٣٢	الباب الثالث مالزم البناء على الفتح
٣٥	الباب الرابع مالزم البناء على الفتح أو نائبه
٣٦	الباب الخامس مالزم البناء على الكسر
٤٠	الباب السادس مالزم البناء على الضم
٤٢	الباب السابع مالزم البناء على الضم أو نائبه
٤٧	باب الاسم نكرة وهو مايقبل رب الخ
٤٨	انواع المعارف ستة أحدها المضمر الخ
٥٠	الثاني العلم
٥٠	الثالث الاشارة
٥١	الرابع الموصول
٥٣	الخامس المعرف بأل
٥٤	السادس المضاف لمعرفة
٥٥	باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل
٥٧	الثاني نائب الفاعل
٦١	الثالث المبتدا
٦٣	الرابع خبر المبتدا

صحيفة	
٦٣	الخامس اسم كان وأخواتها
٦٥	السادس اسم أفعال المقاربة
٦٥	السابع اسم ماحمل على ليس
٦٧	الثامن خبر ان وأخواتها
٦٩	التاسع خبر لا التي لنفي الجنس
٧٠	العاشر الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم
٧٠	باب المنصوبات عشر أحدها المفعول به
٧١	ومنه المنادى
٧٣	الثاني المفعول المطلق
٧٣	الثالث المفعول له
٧٤	الرابع المفعول فيه
٧٥	الخامس المفعول معه
٧٦	السادس المشبه بالمفعول به
٧٧	السابع الحال
٨٠	الثامن التمييز
٨٢	التاسع المستثنى بليس الخ
٨٤	العاشر خبر كان واخواتها
٨٤	الحادي عشر خبر كاد وأخواتها
٨٤	الثاني عشر خبر ماحمل على ليس الخ
٨٤	الثالث عشر اسم ان وأخواتها
٨٥	الرابع عشر اسم لا النافية للجنس
٨٦	الخامس عشر الفعل المضارع التالي للنواصب
٩٤	باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف الخ
٩٦	الثاني المجرور بالاضافة
٩٧	الثالث المجرور بالمجاورة

صحيفة	
٩٨	باب المرومات
١٠٢	باب في عمل الفعل
١٠٨	باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر الخ
١٠٩	الثاني اسم الفاعل
١١٠	الثالث أمثلة المبالغة
١١٠	الرابع اسم المفعول
١١٠	الخامس الصفة المشبهة
١١١	السادس اسم الفعل
١١٢	السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان
١١٣	التاسع اسم المصدر

صحيفة	
١١٣	العاشر اسم التفضيل وهو خاتمتها
١١٥	باب التنازع
١١٦	باب الاشتغال
١١٧	باب التوابع وهي خمسة أحدها التوكيد
١١٨	الثاني النعت
١٢٠	الثالث عطف البيان
١٢٢	الرابع البدل
١٢٣	الخامس عطف النسق
١٢٥	فصل في تابع المنادى
١٢٦	باب موانع الصرف
١٢٨	باب العدد

(تمت)

١٦٤٣٩

(بسم الله الرحمن الرحيم) حمدا رفيع الجلال أصل لشذور النعم وشكرا ذى الافضال ينصب لواء الاقبال ويحلو النعم وصلاة وسلاما لمن تحفض الضلالات وعلى آله وصحبه أولى الكرامات (وبعد) فيقول محمد الامير عامله الله بلطفه الخطير هذه عجالة على شرح ابن هشام فتنة شذور الذهب * اجتنبت فيها ما اشتهر واضطرب ورمت به الالسن من كل حدب فاقول مستعينا بالله تعالى (قوله بسم الله الخ) الباء حرف جر أصلى اوزائد فعلى الاول هى للاستعانة واعترض بانها هى التى للآلة فلزم جعل اسم الله تعالى آلة لغيره وهو اساءة أدب فانما للآلة جهتا وتحقير وهى انها غير مقصودة لذاتها بل للفعل وتعظيم وهى ان الفعل انما يوجد بها وكذا هنا التاليف على الوجه الاكمل شرعا انما يكون باسم الله تعالى فنلاحظ الثانى لا الاول الذى لاحظه المعترض ثم هى متعلقة بعام أو خاص والمعنى اؤلف أو أبتدئ مستعينا بالله فاعترض بانها حينئذ متعلقة بمستعينا لا بالعام ولا بالخاص وأجيب بانا ننظر للظاهر قلت السؤال من أصله مبنى على أن تقدير مستعينا ليكون متعلقا وأنت خبير بانه لو كان هذا لما كانت الباء للاستعانة اذ ركته لا تخفى بل هو توضيح لمعنى الباء كما تقول معنى قطعت بالسكين قطعت مستعينا بالسكين وهذا لا ينافى أن الباء متعلقة باؤلف وقطعت فتامل منصفا وعلى الثانى فالمعنى اسم الله مبدوء به بداءة قوية وأخذنا القوة من الباء الزائدة فان الحرف الزائد يدل على التاكيد كما ذكره الرضى والا لكان عبثا لا يقع من العرب ومعنى قوة البداءة كونها بحسن نية واخلاص وحضور قلب وتعظيم وقولهم الزائد لا يدل على معنى أى من معانى حروف الجر المشهورة كالابتداء والانتهاء (فائدة) قولهم حرف جر شبيه بالزائد أى وبالاصلى فهو من باب الاكتفاء على حد تقيكم الحر أى والبرد ولنا فيه كلام آخر فى كتابة الازهرية وهو أنه جعل من الاشرف وهو الاصلى غاية الامر أنه شبيه بالزائد ثم يقال ما المانع من أن لعل فى

لعل أبى المغوار منك قريب * أصلية ولا يقدح فى ذلك عدم تعلقها الا ترى حروف الاستثناء وبقية الحروف التى لا تتعلق فلعل المانع كون مدخولها مبتدا ضرورة أن قريب خبر عنه أى والحرف الاصلى لم يعهد أن مدخوله مبتدا لكن قد يقال لا مانع من التزام هذا بخصوصه أى لفظ لعل بل لا مانع من أن يقال ان هذا لا تحر بلعل الاسم وترفع الخبر كما قيل فى اللغة المشهورة تنصب الاسم وترفع الخبر (فائدة أخرى) جملة البسملة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل انما هو للجار والمجرور بل للمجرور وحده على التحقيق فمن ثم يظهر النصب فيه عند نزع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذ الجملة ما تضمنت اسنادا الشأن فيه الفائدة وان لم يفد بالفعل كجملة الشرط فان أفادت بالفعل كانت كلاما أيضا وهذا فرق سهل لم أره صريحا بل مرادنا بالجملة اؤلف المحذوف وفاعله ان قلت حينئذ البسملة خارجة عنه فقولك جملة البسملة من اضافة المصاحب قلت بل من اضافة الكل للجزء فان فضلات الجملة منها فمن ثم يقال للرابط الفضلة انه من الجملة نحو زيد عمرو ضرب رجلا معه (قوله قال الخ) هو من وضع الطلبة وكان الواجب تقديمه على البسملة لانها مقولة له أيضا لكنهم جعلوه على صنيع المؤلفين فى تاخيرهم يقول العبد الخ قصد التحقيق الابتدائى بالبسملة (فائدة) يقولون القول ينصب الجمل وما فيه معنى الجملة كقصيدة أو ما أريد به لفظه كقلت زيدا (وأقول) الاسهل أن يقال القول انما يعمل فى اللفظ كان جملة أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا الكلام فالقول منصب على اللفظ فان انصب على المعنى كان معناه الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ بمسماه لفظا انصب على الدال أو المدلول كقلت قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر أن اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والا لصح قلت صه على معنى قلت اسكت ثم لا تقول قلت دينارا بل لفظته أو نطقت به لان القول خاص بالمستعمل وما يرد على كلامهم لا علينا قلت كلمة أو لفظا تريد بهما لفظ رجل فمثلا تأمل وأصل قال قول قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتحة ان قلت ما الدليل على تخصيص الواو بالفتح قلت لان مضموم العين لازم ومكسورها مضارعه بفتحها فوجب يقال كيخاف وأصله يخوف كيعلم نقل وقلب واذا أسند الى الضمير ضم قافه دلالة على أن العين واو وقدموا فى خفت الدلالة على هيئة العين وحركتها على الدلالة

على ذاتها ولم يفعلوا ذلك فى قلت لان القاف مفتوحة أصالة فلم تفوت الدلالة وكذا سرت وسمت فليتدبر (قوله الشيخ) يحتمل أن أصله شيخ بتشديد الياء فخفف كميت وميت أو الشيخ فنقلت حركة العين للفاء فحذفت الهمزة كما يقال خير فى أخير أو انه مصدر شاخ فهو من باب زيد عدل يطلق فى الاصل على كبير السن ثم تعورف فى كبير القدر ولو صغيرا اما استعارة بجامع العظمة او مرسلا للاطلاق ثم لتقييد أو الملازمة بحسب ما ينبغى حصوله فهو والامام والعالم متقاربان والخطب محل أطناب لانها لا تخرج عن ثناء أو دعاء أو ذكر سبب التأليف والكل يقتضى البسط (قوله العلامة) ينبغى أن يقال التاء فيه لتأكيد المبالغة ولا يقال للمبالغة لانها حاصلة بصيغة فعال (أقول) وردت هذه التاء فى غير صيغ المبالغة كراوية أى كثير الرواية كما ذكره الاشمونى فى التأنيث فالاحسن أن يقال انها للمبالغة اذا التأكيد تفاوتى من مجامعة الصيغة لا بحسب الوضع على أنه يحسن القول بانها للمبالغة وهى مقولة بالتشكيك فالفرد الحاصل بها غير الحاصل بالصيغة أى انها مبالغة على مبالغة ولعل هذا هو المراد بالتوكيد ثم اشتهر أن العلامة من حاز المعقول والمنقول قلت لعله من قولهم الشئ اذا أطلق انصرف لا كله والا فالعلامة كثير العلم ولو بفن واحد وقولهم انصرف لا كله أى ظهورا وقد يتقوى بقرائن كمقام المدح والا فالمحقق أقل فرد وأما دعوى أن العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشيرازى فمحل نظر (قوله الجامع لاشتات الفضائل الخ) قال البيضاوى فى قوله تعالى يومئذ يصدر الناس أشتاتا أى متفرقين بحسب أعمالهم يقول الفضائل المتفرقة فى الناس ٣ جمعها فيه الطباق وهو الجمع بين المتضادين لان الجمع يقابل الشتات واشتهر أن الفضائل الصفات القاصرة أى التى تتحقق ولو لم تتعد كالعلم والفواضل التى لا تعقل الا متعدية كالجود ولعله اصطلاح والا فالفواضل جمع فاضلة والفضائل جمع فضيلة كحوائض وصحائف وكلاهما من الفضل بمعنى الزيادة فيشملان كل صفة زائدة على محلها لكن الاستعمال شئ آخر فليفهم (قوله وحيد دهره) يحتمل وحيد فى دهره ويحتمل أن نفس دهره وحيد عن الدهور لوجوده فيه على حد حسن الوجه وهو أبلغ (قوله صدر المحققين) أى المتصدر للامور منهم لكونه رئيسهم أو شبه بصدر الانسان الذى هو محل القلب فهو أشرف البدن واشتهر أن التحقيق ذكر الشئ على الوجه الحق أو بدليل والتدقيق اثبات الدليل يا ليل قلت لعله اصطلاح والا فالدقيق لغة الخفى فمن ثم يقال مسئلة دقيقة للخفية المحتاجة لشدة التامل ويقال لشدة التامل تدقيق (قوله جمال الدين) أى مجمله ومزينه ان قيل يجب تاخيرا للقب عن الاسم فلم قدمه هنا قلنا قالوا ان اشتهار اللقب جاز تقديمه نحو قالون عيسى انما المسيح عيسى لكن لا يخفى أن المصنف انما هو مشهور بابن هشام وكثيرا ما نجد ألقابا لم تشتهر تقدم فى كلامهم يقولون فيه شهرة ادعائية ولو قيل اذا كان اللقب مشعرا بمدح وكان المقام مقام مدح جاز تقديمه كان وجيها (قوله ابن هشام) قال السيوطى هم جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثانى محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى والثالث محمد بن أحمد بن هشام اللخمى والرابع مؤلفنا (قوله الانصارى) نسبة لانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم أى للخزرج منهم وانما لم ينسب لفرده ناصر كما هو قاعدة الجمع لمشابهته المفرد حيث صار اسما للجماعة المعلومة كاسماء القبائل وفى الشمنى على مغنى المصنف انه ولد فى القاهرة سنة ثمان وسبعمائة وتوفى فى ذى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة فعمره ثلاث وخمسون سنة وترك ولدين محمد الدين عبد الرحمن ولم يأخذ عن أبى حيان نعم سمع منه ديوان زهير (قوله أول ما أقول انى أحمد الله الخ) يحتمل انه مبتدأ وخبر ويحتمل أن أول منصوب على الظرفية لاحمد وعلى كل حال فالمقصد من انى أحمد الله انشاء الثناء فهو بكسر ان كما أن قوله ثم اتبع ذلك الخ المقصد منه انشاء الصلاة والسلام كانه قال اللهم انى أطلب منك بعد ذلك الصلاة والتسليم واتيانه بالتسليم مصدرا تبع للآية وليات به فى الصلاة لا يهامه الاحراق مع ان العرب لم تطلق هنا ولا فى الصلاة الشرعية تصلية يوما ما وان وقعت فى كلام بعضهم فلا يعبأ به كما نص عليه الخطاب على الشيخ خليل وانما لم يجعل قوله ثم اتبع الخ باقيا على حقيقته من الاخبار لانه يتوقف على أنه أتى بصلاة بعد ذلك فى اللفظ لم يكتبها وهو بعيد لا دليل عليه ولا يصح أنه اخبار عن نفسه

الشيخ الامام العالم العلامة العامل الجامع لاشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره صدر المحققين وبركة المسلمين جمال الدين ابو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصارى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته أول ما أقول انى أحمد الله

فلتفهم وقوله مالم يعلم أى لم يكن يعلمه قبل التعليم لان لم لنفى الماضى ولا يخفى حسن الحمد على التعليم خصوصا بالقلم فى طالعة التاليف (قوله قدوة) بالضم من يقتدى به على حد ضحكة بضم فسكون لما يضحك منه أما بفتح فكاثر الضحك (قوله وعلى آله الهادين) أى الذين للخير ولو لامعان لأن الاحسن فى الدعاء التعميم وذلك أن تقول الدعاء بالصلاة فيه تعظيم فتلحق بمقام المدح فيراد بالآل فيه صلحاء الامة والهداية هنا بمعنى الدلالة على حق وأما ثمود فهديناهم أما بمعنى التوصيل فهى لله وحده انك لا تهدى من أحببت وهما استعملا ان واردان لا أن الاول مذهب أهل السنة والثانى مذهب المعتزلة كما قيل (قوله الرافعين لقواعد الدين) فى ذكر الرفع براعة استهلال واللام للتقوية لضعف الوصف عن الفعل بالفرعية وهى ليست زائدة محضة كما حققه المصنف فى المغنى والدين الاحكام الشرعية وقواعده اما الاركان الخمسة المعلومة أو كل حكم تفرع عنه أحكام كحرمة المسكر المترتب عليه حرمة بيعه وهبته والنكاح به الخ أو انه من اضافة المشبه به للمشبه أو انه شبه الدين ببيت ذى دعائم بجامع الرجوع لكل والثواء فيه واثبات الدعائم تخييل والرافعين ترشيح (قوله أما بعد) الاتيان بها أولى من وبعد لانها الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ومن يأتى بالواو يرى ان المدار على بعد فيختصر وهى فى بعض النسخ أيضا وان أردت الكلام النفيس فى وبعد فعليك بما كتبناه على الازهرية (قوله فهذا كتاب) أصله مصدر كتب ثم صار حقيقة عرفية فى المكتوب ثم جعل اسما للمؤلف فهو على التحقيقى اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله المسمى بشذور الذهب) ٤ شذور جمع شذرة وهى القطعة واشتهر أن التحقيق أن أسماء الكتب من قبيل علم الجنس وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص واعترضه بعض بانا ان مررنا على قول أهل السنة الشئ لا يتعدد بتعدد محله فهما علم شخص والا فهما علم جنس والفرق تحكم ويؤيد ذلك أن مافى الكتاب قطعة من الفن (قوله فى معرفة كلام العرب) الظرفية مجازية لان المقصود منه لما كان لا يخرج عن المعرفة المذكورة كان بذلك كأنه مظروف فى المعرفة فشبه التباس الشئ بثمرته بالتباسه بظرفه بجامع شدة الارتباط والمراد معرفته بوجه مخصوص وهو المحاصل بعلم النحو وان أردت تعريفه وحده وغايته وذكر بقية علوم العربية فعليك بما كتبناه على الازهرية (قوله تممت به شواهده) أى فاذا أنشدت شطر بيت تممته ويحتمل ان المراد أنه ناقص بعض شواهد أتيت بها والشاهد جزئى مثبت للقاعدة واعترض بانه من جزئيات القاعدة فيثبت بثبوتها فيلزم اثبات الشئ بنفسه قلت الشواهد المحتج بها اثابتة بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث انها كلية لبقاس حكمها فيما يأتى من الجزئيات فهو من الاستقراء ولا دور فيه فتامل (قوله وجمعت فيه شوارده) استعارة الشارد للمسئلة البعيدة الفهم وجمعها لتسهيلها (قوله ومكنت من اقتناص الخ) الاقتناص الصيد والاوابد الحيوانات المتوحشة والرائد الطالب وهو مفعول مكنت (قوله ذكرت اعرابه) أى تطبيقه على القواعد العربية كما فى الفيشى ونص عليه الدمامينى على المغنى ومواد الازهرية ومن فساد الزمان أنى قررت حال اقرائى الشيخ خالد على الآجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والالف أن الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وانه هو المراد فى نحو أعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس الا فسمعه بعض أهل الازهر فاستغربه وشدد على النكير فيه وصار يتحدث به فى المجالس حتى بلغنى وأعجب منه ان بعض كبار المشايخ الرؤساء فى الازهر أنكره أيضا حين عرضت عليه الواقعة فانا لله وانا اليه راجعون ثم لما عرضت المسئلة على غير واحد من العارفين وافقنى فلله الحمد

> العلى الاكرم الذى علم بالقلم علم الانسان مالم يعلم ثم أتبع ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمة للعالمين وامام المتقين وقدوة للعاملين محمد النبى الامى والرسول العربى وعلى آله الهادين وصحبه الرافعين لقواعد الدين (أما بعد) فهذا كتاب شرحت به مختصرى المسمى بشذور الذهب فى معرفة كلام العرب تممت به شواهده وجمعت فيه شوارده ومكنت من اقتناص أوابده رائده قصدت فيه الى ايضاح العباره لا الى اخفاء الاشاره وعمدت فيه الى لف المبانى والاقسام لا الى نشر القواعد والاحكام والتزمت فيه أنى كلما مررت ببيت من شواهد الاصل ذكرت اعرابه وكلما أتيت على لفظ مستغرب اردفته بما يزيل استغرابه وكلما انتهيت مسئلة خجتها بآية تتعلق بها من آى التنزيل وأتبعتها بما تحتاج اليه من اعراب وتفسير وتاويل وقصدى

(قوله الكلمة قول مفرد) ال في الكلمة للحقيقة والماهية كما هو القاعدة في كل محدود وقوله قول مفرد خبر عن الكلمة صورة وليس القصد الاخبار لما تقرر أن الحد مع المحدود لا حكم فيه لانه انما جيء بالحد للتفسير لا لأن يحكم به كيف والشيء قبل حده مجهول والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان ناطق في قوة الانسان أي الحيوان الناطق وليس القصد انك متصور الانسان بوجه ما فيحكم لك عليه بانه حيوان ناطق والا لما صح قولهم القول الشارح يفيد التصور ثم قوله قول قال الفاكهي في شرح هذا المتن هو كالجنس قلت هو مبني على قول بعضهم الامور الاصطلاحية اعتبارية لا تعلم حقيقتها في الواقع فتعاريفها رسمية لجواز انها غير ذاتياتها أي والجنس حقيقة انما هو في الذاتيات لكن أوضحنا رده في كتابة الازهرية بما قال القطب الرازي في شرح الشمسية انه ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا ما عينها لها أهل الاصطلاح واعتبروها ذاتيها كما انه ليس حقيقة الانسان الا ما وضعه الواضع فهي حدود جزما فالقول جنس حقيقة والمفرد فصل على ان الجزم بالرسمية لا ينتجه عدم العلم بالحقيقة لجواز انه الحقيقة ثم انه لم يقل قوله ليطابق كلمة لان شرط موافقة الخبر للمبتدا أن يكون مشتقا أو مؤولا به رافعا الضمير المبتدا لا ستوى فيه المذكر والمؤنث وقول هذا حامد وليس مؤولا بالمشتق لانه صار عندهم اسما للفظ المستعمل كما ان رجلا اسم للذكر من بني آدم ولا يقصدون انه مؤول بالمقول بمعنى ذات رقع عنها القول وان كان هذا هو المعنى الاصلي وكذا المفرد صار عندهم اسما لمعناه المعلوم فلم يبقيا على معناهما الوضعي سلمنا ذلك فالمصدر ولو أول بوصف يخبر به عن المذكر المؤنث الواحد والمتعدد فهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو رجل صوم وامرأة صوم فمن ثم ذكر قول وتبعه مفرد في التذكير (قوله ثلاث لغات) جمع لغة قالوا هي الالفاظ الموضوعة للمعاني المخصوصة (وأقول) الاحسن انها استعمال ٥ الالفاظ لظهور في قولهم كما هنا في كذا ثلاث لغات أي استعمالات ولغة تميم اهمال ما وعلى كلامهم لا يظهر هذا الا بتكلف بان يقال في كذا ثلاث لغات أي في هذه المادة موضوعة لهذا المعنى ثلاثة ألفاظ موضوعة كل لفظ منها بهيئة مخصوصة ولغة تميم اهمال ما أي لفظهم الموضوع عندهم ما المهملة أو يقولون ان اللغة تطلق أيضا على الاستعمال كما تطلق على الالفاظ وكلاهما لا حاجة له ويقوي ما قلناه ان اللغة في الاصل مصدر لغى الرجل اذا لهج في كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من اطلاقه على الالفاظ ان قلت قولهم كتب اللغة يؤيد ما قالوه قلت من أين لك المعنى الكتب التي تبين استعمال الالفاظ في معانيها وبهيئاتها المخصوصة ثم اللغة تطلق على الاستعمال مطلقا فيقال في هذه الكلمة ثلاث لغات أي ثلاثة استعمالات ولو كانت شائعة عند العرب لا يختص استعمال منها بطائفة وتطلق وهو الغالب على الاستعمال الخاص بطائفة لا يتعداها لغيرها سواء اقتصرت تلك الطائفة عليه كقولهم لغة تميم اهمال ما أو تعدته الى غيره كما هنا فان هذه اللغات كلها لتميم وأما أهل الحجاز فيقتصرون على الاولى (قوله وجمعها كلم) اعلم ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه خلاف قيل جمع قلة وقيل جمع كثرة وقيل اسم جنس جمعي قال الرضي وفيه تنساف لان اسم الجنس ما وضع لماهية من حيث هي بقطع النظر عن الافراد جمعا أو غيره وأجاب بان المراد اسم جنس وضعا جمعي استعمالا وحق اسم الجنس أن يصدق على القليل والكثير كماء وتراب قلت والذي على حقه هو اسم الجنس الافرادي نسبوه للافراد تمييزا بينه وبين الاول وان كان يستعمل في الجمع أيضا ثم لا تتوهم من كلام الرضي السابق ان اسم الجنس الجمعي مجاز دائما لما الفته للوضع لان استعمال العام في افراده حقيقة من حيث تحققه فيها أو مطلقا عند المتقدمين على ما بينته في رسالتي على البسملة لا فرق بين الافراد القليلة والكثيرة ثم فهم مما سبق انه لا يصح استعمال الجنس الجمعي في القليل لانه مخالف لاستعمال العرب اللهم الا أن يعتبر مجازا متفرعا على الكثير من استعمال اسم الكل في البعض لان سماع نوع العلاقة يكفي ولا يشترط سماع شخصها ثم قولهم اسم الجنس جمعي وافرادي ليس معناه انه لا يخلو المراد انه قد وقد لا يكون واحدا منهما كاسد فانه

بذلك تدريب الطالب وتعريفه السلوك الى امثال هذه المطالب والله تعالى اسال ان ينفعني واياكم بذلك انه قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ثم قلت (الكلمة قول مفرد) واقول في الكلمة ثلاث لغات ولها معنيان اما الغاتها فكلمة على وزن نبقة وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كنبق وكلمة على وزن

To: www.al-mostafa.com

قاصر على القليل أى الواحد فلا يصدق عليه افرادى لانه لا يصدق على الاقل والاكثر ولا جمعى لانه ما اختص بالجماعة ثم انهم صرحوا بان الجمع يدل على آحاده دلالة التكرار بحرف العطف فهو من الكلية واسم الجمع يدل عليها دلالة الكل على أجزائه فهو من باب الكل وهو الحكم على الهيئة المجتمعة ولم أر نصا فى اسم الجنس الجمعى والظاهر انه كاسم الجمع. ويكون الفرق بينهما ما قالوه من ان اسم الجنس الجمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء فى المفرد غالبا وقد تكون فى الجمع نحو كماة وفكهة وقد يفرق بينهما بالياء كرومى وروم وزنجى وزنج وتركى وترك وعربى وعرب ثم الظاهر ان روم وما معه ليس اسم جنس جمعيا يطلق على ثلاثة فصاعدا بل هو اسم للجيل المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه على بعضه ولو مرة مجاز والرومى بياء النسبة اليه لكونه بعضه فهو من باب تميم للقبيلة المعلومة وتعمى طائفة منها وليس مما نحن فيه وأما القول بان اسم الجمع مدلوله لفظ الجمع كاسم الفعل ٦ فمستبعد كالقول بذلك فى اسم المصدر (قوله على وزن فعل) يطلق الوزن على هيئة حركات الكلمة فقط كقولهم زنة فاعل لما يشمل فناديل ويطلق على هيئة مع مراعاة أصول الحروف وزيادتها وهو المراد فى الصرف عند الاطلاق وقد يدل بهذا الوزن تعالى (قوله اللغات الثلاث) فتح أوله مع سكون ثانيه ارمع كسره وكسر أوله مع سكون ثانيه (قوله اتباع الاول للثانى) لاغرابة فيه ألا ترى قراءة الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام (قوله الثانى لغوى) نسبة للغة من حيث كثرته فيها لا أنه حقيقة لغوية اذ حقيقة الكلمة واحدة الكلام واطلاقها على الجمل من تسمية الكل بالجزء أو استعارة بجامع شدة الارتباط (قوله حرف ردع الخ) الظاهر انه معمول ينصب لمحذوف توضيح لقوله ثلاثة أوجه والتقدير تأتى حرف ردع ويصح انه بدل على تقدير وجه حرف ردع أو انه تحريد مقترن بعلى فليتأمل ثم لا مانع من انها اسم فعل بمعنى انته والظاهر انها بسيطة لانه الاصل ودعوى التركيب لا دليل عليها وقد قلت فيما كتبته على المغنى الظاهر انها دائما للزجر وليس بلازم ذكر المزجور معه فى الكلام اذ يكفى علم المخاطب به كاحوال الكفار ويصح توجيه الزجر بها للمؤمنين لان الصالح يزجر ليداوم على صلاحه ويرتقى للاكمل منه (قوله وكذلك ألا التى بمعناها) أقول لعل الصواب وكذلك أما التى بمعناها فانه قال فى المغنى ألا بفتح الهمزة والتخفيف تستعمل على خمسة أوجه ولم يعد منها انها تكون بمعنى حقا ثم ذكر فيه ان أما بالفتح والتخفيف تأتى بمعنى حقا وان همزة أن تفتح بعدها كما تفتح بعد حقا (قوله وتبعه جماعة) فى بعض النسخ بعد هذا ولها معنى رابع تكون بمعنى ألا (وأقول) بمعنى ألا الاستفتاحية كما ذكره فى المغنى وهو حينئذ بمعنى قوله سابقا ولا حسن أن يفسر بمعنى ألا التى يستفتح بها الكلام فالاحسن نسخة حذف الزيادة

سدرة وكلمة على وزن تمرة وهما لغتا تميم وجمع الأولى كلم كسدر والثانية كلام كتمر وكذلك كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فانه يجوز فيه اللغات الثلاث فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع الاول للثانى فى الكسر نحو فخذ وشهد واما معنياها فاحدهما اصطلاحى وهو ما ذكرت والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس بخلاف الخط مثلا فانه وان دل على معنى لكنه ليس بلفظ وبخلاف المهمل نحو ديز مقلوب زيد فانه وان كان لفظا لكنه لا يدل على معنى فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما مثلنا من قولنا رجل وفرس ألا ترى أن أجزاء كل منهما وهى حروفه الثلاثة اذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته بخلاف قولنا غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه وهما غلام وزيد دال على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد والمعنى الثانى لغوى وهو الجمل المفيدة قال الله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى قول القائل رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت وكلا فى العربية على ثلاثة أوجه حرف ردع وزجر ومعنى حقا ومعنى اى فالاول كما فى هذه الآية اى انته عن هذه المقالة فلا سبيل لك الى الرجوع والثانى نحو كلا ان الانسان ليطغى اى حقا اذلم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه كذا قال قوم وقد اعترض على ذلك بان حقا تفتح أن بعدها وكذلك ألا التى بمعناها فكذا ينبغى فى كلا والاولى ان تفسر كلا فى الآية بمعنى ألا التى يستفتح بها الكلام وتلك تكسر بعدها ان نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم والثالث قبل القسم نحو كلا والقمر معناه اى والقمر كذا قال النضر بن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك ولها معنى رابع تكون بمعنى ألا وان حرف تأكيد

(قوله من يعتد به) خلافا لمن زاد رابعا وهو اسم الفعل وسماه مخالفة لانه خالف عن الفعل (قوله قالوا ودليل الحصر) يحتمل ان قصده مجرد النسبة ويحتمل انه أراد التتبع اما لكون ماذكر اصطلاحا لامشاحة فيه فلا يحتاج لدليل واما لان هذا الدليل مناقش فيه بانا لانسلم ان المعانى ثلاثة بل هناك معنى رابع هو لفظ الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجمهور فمن ثم جعله المخالف رابعا ولانسلم ان الاسم موضوع للذات كيف والمصادر أسماء للاحداث ولانسلم ان الحروف رابطة بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذات ين نحو زيد فى الدار على ماصرح به بعضهم وان أمكن أن يقال فى هذا ان هناحدثا باعتبار المتعلق وأما أنا وأقول حروف كثيرة ليست رابطة اصلا كقد وسوف وهمزة لاستفهام وحروف التأكيد والنفى والعرض وادعاء الربط فيها تعسف نعم حروف الجر روابط (قوله فالاسم مادل على معنى فى نفسه) يحتمل ان الضمير لما فى سببية على حد دخلت امرأة النار فى هرة أى الاسم لفظ دل بنفسه على معنى بخلاف الحرف فانه يدل بشرط متعلقه ومجروره أوللمعنى أى دل على معنى فى نفسه أى انه مستقل بنفسه وبالمفهومية لايتوقف على شئ بخلاف معنى الحرف فان معناه نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية ان قلت بعض الاسماء معناه نسبة تتوقف على الطرفين كالابوة والبنوة وهل فرق بين لفظ الابتداء ولفظ من مع ان كلا منهما يتوقف على مبتدا ومبتدا منه قلت قالوا ان الاسماء معانيها تتوقف على أمور كلية معلومة لكل أحد فكأنها مستقلة فلفظ ٧ ابتداء معناه مطلق ابتداء شئ من شئ وشئ مايعرفه كل أحد بخلاف من فان معناها خصوص ابتداء السير من خصوص البصرة فيتوقف على أمرين مخصوصين لايعلمان الا بالتصريح باسمهما وان شئت فقل المعنى ان لوحظ فى ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالابتداء بلام العهد وان لوحظ حالة بين أمرين كان غير مستقل

ينصب الاسم بالاتفاق ويرفع الخبر خلافا للكوفيين والضمير اسمها وهو راجع الى المقالة وكلمة خبرها وهو قائلها جملة من مبتدا وخبر فى موضع رفع على أنها صفة لكلمة وكذا شان الجمل الخبرية بعد النكرات وأما بعد المعارف فهى احوال كجاء زيد يضحك ثم قلت (وهى اسم وفعل وحرف) وأقول الكلمة جنس تحته هذه الانواع الثلاثة لاغير أجمع على ذلك من يعتد بقوله قالوا ودليل الحصر أن المعانى ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف وأن الكلمة ان دلت على معنى فى غيرها فهى الحرف وان دلت على معنى فى نفسها فان دلت على زمان محصل فهى الفعل والافهى الاسم قال ابن الخباز ولا يختص انحصار الكلمة فى الانواع الثلاثة بلغة العرب لان الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى والامور العقلية لاتختلف باختلاف اللغات اه ولكل من هذه الثلاثة معنى فى الاصطلاح ومعنى فى اللغة فالاسم فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

وعبر عنه بالحرف كسرت من البصرة وهذا كله بناء على قول الجمهور ان الحرف موضوع للجزئيات مستحضرة بكلى وكن غيرها فقولهم الواو لمطلق الجمع ولل للاضراب معناه للجمع المطلق المخصوص والاضراب المخصوص وقس الباقى وقال السعد الحرف مستقل وضعا وانه موضوع للامر الكلى المطلق وعدم استقلاله فى الاستعمال من حيث انه لايستعمل الا فى جزئى فمن ثم حكم بحرفيته وأيضا لقبوله علامات الحرفية والاصطلاح لامشاحة فيه كما أوضحته فى كتابة الازهرية وذهب السيد الى أن الحرف لامعنى له أصلا قلت لعله يقول ان ابتداء السير من البصرة فى سرت من البصرة ماخوذ من التركيب بتمامه ولفظ من وحدها لامعنى لها كما ان الذات المعلومة تستفاد من زيد والزاى وحدها لامعنى لها وقد زينت هذا المقام فى كتابة الازهرية بتحقيقات نفيسة ذكرنا بعضها فعليك بها ان كنت من أهلها (قوله غير مقترن بأحد الازمنة) يدخل فيه لفظ زمن ومساء وصباح لان مدلوله غير مقترن بالزمان لانه نفس الزمان والاقتران يقتضى شيئا آخر يقترن به وبهذا تعلم ان الافعال الناقصة ككان ليست لمجرد الزمن والا كانت أسماء بل تدل على الاحداث أيضا لكنها ناقصة كالكون كذا والامساء كذا الا التامة أعنى مطلق الكون كما هو عند استعمالها تامة وربما اشتبه حينئذ الفرق بينها وبين الحروف فمن ثم جعلها المنطقيون رابطة فليتأمل والمراد غير مقترن بالوضع الاول ولا يضر اقترانه بالالتزوم فدخل اسم الفاعل وقولهم انه حقيقة فى الحال لامن حيث وضعه للزمن الحال بل لانه موضوع لذات

وحدث ولا يكون الحدث حاصلا حقيقة الا في الزمن الحال بل هو باللزوم لا بالوضع كما أوضحته في الكتابة المذكورة وخرج الافعال الانشائية كنعم وافعال المقاربة فانها موضوعة بالوضع الاصلي الذي هو حق جميع الافعال للزمن وتجردت عنه ان قلت احملها على انها الآن للزمن الحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح في الحال بل المدح مطلقا من غير نظر لزمن مخصوص وان قلت حينئذ يخرج العلم المنقول من فعل كاحمد فانه مقترن في الوضع الاصلي قلت لما انتسبت آثار الفعل له بالمرة كأنها لم تكن بخلاف نحو نعم وعسى فانهما يرفعان الفاعل وتلحقهما تاء التأنيث ان قلت حينئذ يخرج اسم الفعل فانه مقترن بالزمن قلت قال ابن عبد الحق هو طارئ وأصل وضعها للمصادر كرويد فانه استعمل مصدرا وهيهات وان لم يستعمل مصدرا فهو على زنة المصدر كتوقات مصدر قوقى اذا صوت قلت وهو لا يظهر في عليك بمعنى الزم فالاحسن أن يقال معنى اسم الفعل عند الجمهور لفظ الفعل ٨ فلازمن في معناه فهو من باب من حرف جر من كل لفظ سمي لفظ وأما على غير مذهب الجمهور فالفرق في العلامات الآتية (قوله وفي اللغة سمة الشئ) مثل قول الكوفيين أصله وسم وقال البصريون من السمو فاصله سمو والتصرف عليه كسميت واسامي وسمي ولو كان محذوف الفاء لقيل وسمت وأوسام ووسيم وادعاء القلب بعيد (قوله الذي يحدثه الفاعل) يدل على ما قلت في رسالة البسملة ان الفعل حقيقة في المعنى الحاصل بالمصدر لا المصدر أي الايجاد والتأثير وان كان خلاف ما قيل تأمل (قوله بمعنى ناس) ينبغي أنه برفع السين أي ومن الناس ناس بمعنى من متعدد وافرد نظرا للفظ كما قال أولا ولا يضبط ناس كقاض لانه ليس مفرد الناس لئلا يقتضي ان معنى من او واحد فيخالف ما قدمه والناس يطلق على الجماعة القليلة والكثيرة تأمل (قوله فالاسم ما يقبل ال الخ) أو لمجرد المقابلة لان الاقسام قد تنفرد لمانعة جمع ألا ترى جاء الرجل فانه اجتمع فيه ال والاسناد وكذا ال والنداء في لفظ الجلالة ومحكى الجمل نحو يا المنطلق زيد نعم لا يجتمع نداء واسناد بل يقبلهما الاسم على البدل ولمانعة خلو لان أسماء الافعال لا تقبل واحدا من هذه لما تقبل التنوين وبهذا تعلم ان قول المصنف فيما يأتي الاسناد أنفع العلامات معارض بالتنوين فانه ينفرد عنه في اسماء الافعال ولعله رأى ما انفرد فيه الاسناد اكثر ثم قوله ما يقبل ال اشارة الى أن العلامة القبول لا الدخول بالفعل والا لزم عدم اسمية رجل هكذا موقوفا ان قلت يلزم اسمية على حرف جر لانها قابلة للدخول من نحو نزلت من على الدابة قلت هي حال كونها حرف جر للتعدية على وجه الاستعلاء وهي اذذاك لا تقبل من انما تقبلها اذا كانت ظرف مكان بمعنى فوق

وفي اللغة سمة الشئ أي علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فان كلا منها علامة على معناه والفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وفي اللغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما والحرف في الاصطلاح ما دل على معنى في غيره وفي اللغة طرف الشئ كحرف الجبل وفي التنزيل ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية اى طرف وجانب من الدين اى لا يدخل فيه على ثبات وتمكن فهو ان أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما اطمأن به وان أصابته فتنة اى شر من مرض أو فقر أو نحوهما انقلب على وجهه عنه والواو عاطفة ومن جارة معناها التبعيض والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور ويعبد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائد على من باعتبار لفظها والله نصب بالفعل والجملة صلة لمن ان قدرت من معرفة بمعنى الذي وصفة ان قدرت نكرة بمعنى ناس وعلى الاول فلا موضع لها وكذا كل جملة وقعت صلة وعلى الثاني موضعها رفع وكذا كل صفة فانها تتبع موصوفها وعلى حرف جار ومجرور في موضع نصب على الحال أي متطرفا مستوفزا فان الفاء عاطفة وان حرف شرط أصابه فعل ماض في موضع جزم لانه فعل الشرط والهاء مفعول وخير فاعل والجملة ان فعل ماض والفاعل مستتر به جار ومجرور متعلق باطمأن وقس على هذا بقية الآية وفيها قراءة غريبة وهي خسر الدنيا والآخرة بخفض الآخرة وتوجيهها ان خسر ليس فعلا ماضيا على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة نهم وفطن وهو منصوب على الحال ونظيره قراءة الاعرج خاسر الدنيا والآخرة الا أن هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل وذاك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به * ثم قلت (فالاسم ما يقبل أل

(قوله أو النداء) أورد عليه الشارح بالبيت قومي ومثله في حذف المنادى أو التنبيه قولهم يا ما أحلى بني البحر وأحلى فعل تعجب وهمزته قطع (قوله أو الاسناد اليه) أورد عليه المصنف فيما سياتي تسمع بالمعيدي وأجاب بحذف ان وأجاب غيره بان القول هنا أريد به مدلوله المتضمن المستقبل وهو الحدث فصار الفعل اسما بمنزلة المصدر يعامل معاملة الاسماء وفيه اشكال ظريف للدماميني أوضحته في كتابة الازهرية مع أشياء أخر ذكرت في امثال تخريجا سهلا لم أره وهو ان خبر خبر لمحذوف أي وسماعك خير ويكون تسمع جملة مستقلة ٩ (قوله وقول أبي الطيب) هو أحمد بن الحسين المتنبي ادعى النبوة ببادية سماوة وتبعه خلق كثير من بني كلب وغيرهم فخرج اليه أمير حمص فقاتله وأسره وحبسه بالشام حتى تاب ورجع والقرطاس بفتح القاف وكسرها ويقال له كاغد بالدال والطاء المهملتين والبيداء المفازة تبيد أي تهلك من بها والسيف من ساف اذا هلك لانه يهلك به (قوله الفرزدق) هو همام بن غالب التميمي البصري لقي الامام عليا وأبا هريرة وروى عنهما وعن الحسن ابن علي وابن عمر والفرزدق قطع البحرين لقب به لان وجهه كان شبيها بهما من أثر الجدري والجدل شدة الخصومة وسبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير والاخطل عند عبد الملك بن مروان فاتى اعرابي من بني عذرة فقال له عبد الملك هذا فلان وفلان

أو النداء أو لاسناد اليه) وقول ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسيميه أحداها أل وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول الالف واللام لانه لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام وذلك كالرجل والكتاب والدار وقول أبي الطيب

الخيل والليل والبيداء تعرفني * والسيف والرمح والقرطاس والقلم

فهذه الكلمات الاربع أسماء لدخول أل عليها فان قلت فكيف دخلت على الفعل المضارع في قول الفرزدق

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصل ولا ذي الرأي والجدل

قلت ذلك ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني ما معناه ان استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أي انه لا يقاس عليه وأل في ذلك اسم موصول بمعنى الذي الثانية النداء نحو يا ايها النبي يا نوح اهبط بالوط انا رسل ربك يا هود ما جئتنا ببينة يا صالح انتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين يا شعيب أصلواتك فكل من هذه الالفاظ التي دخلت عليها يا اسم وهكذا كل منادى فان قلت فما تصنع في قراءة الكسائي ألا يا اسجدوا لله فانه يقف على ألا ويبتدئ باسجدوا بالامر وقوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة فدخل حرف النداء فيمن على ما ليس باسم قلت اختلف في ذلك ونحوه على مذهبين أحدهما أن المنادى محذوف أي يا هؤلاء اسجدوا يا قوم ليتنا نرد يا قوم رب كاسية في الدنيا والثاني أن يا فيهن للتنبيه لا للنداء الثالثة الاسناد اليه وهو أن يسند اليه ما تتم به الفائدة سواء كان ذلك المسند فعلا أو اسما أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند وزيد اسم مسند اليه والاسم نحو زيد أخوك فالاخ مسند وزيد اسم مسند اليه والجملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند الى التاء وقام والتاء جملة مسندة الى أنا فان قلت فما تصنع في اسنادهم خبر الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه مع أن تسمع فعل بالاتفاق قلت تسمع على اضمار أن والمعنى ان تسمع والذي حسن حذف أن الاولى ثبوت أن الثانية وقد روى ان تسمع بثبوت أن على الاصل وأن والفعل في تاويل مصدر أي سماعك فالاخبار في الحقيقة انما هو عن الاسم وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية ما في قوله تعالى قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ما عندكم ينفد وما عند الله باق الا ترى أنها قد أسند اليها الاخبار بة في الآية الاولى والنفاد في الآية الثانية والبقاء في الثالثة

---

٢ ش ونلان فانشد الاعرابي يقول فيا لالاه أبا حزرة * وارغم أنفك يا أخطل

ووجه الفرزدق انه سب به * ودق خياشيمه الجندل فقال الفرزدق يا أرغم الله أنفا أنت حامله *

يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

ان الخصومة ليست في أبيك ولا * في معشر أنت منهم أيها الجعل (قوله الاخيرية) اشارة الى ان خيرا أصله أخير بدليل قوله من اللهو فنقلت حركة الياء الى الفاء الساكنة فاستغني عن همزة الوصل

(قوله لان ذلك يوجب نصب كيد) أى ورفعه خبرا بناء على القليل من بقاء العمل لا يصح لدخول ما هنا على الفعل (قوله ما قبل تاء التأنيث الساكنة) يرد انها تدخل فى ربت ونعمت لتأنيث الكلمة وأجيب بان المراد التاء التى هى لتأنيث الفاعل ورد بخروج ليست هندة ثمة وعست ونعمت وبئست فان هند ليست فاعل النفى والترجى والمدح والذم وأقول المراد الفاعل الاصطلاحى ولا يخفى ان اسم الناسخ يطلق عليه فاعل مجازا كما يطلق على خبره مفعول (قوله وهو مادل على طلب) أقول بهذا يظهر ان قولهم ان الفعل تمام معناه حدث وزمان نسبة لا يظهر فى فعل الامر لانه يريد طلب ذلك الحدث ان قلت بل نقول المراد بالحدث بالنسبة لفعل الامر هو الطلب نفسه قلت اما أولا فقالوا ان الحدث مدلول المادة والطلب فى الامر انما يستفاد من هيئته وصيغته وثانيا مرادهم الحدث المنسوب للفاعل وليس هو الطلب بل المطلوب كالضرب ان قلت قد قلت ان الامر يدل على النسبة فيقتضى ان للانشاء نسبة قلت نعم كلامية على ان فى كلام بعض ما يدل على انه له خارج لكن لا تقصد ١٠ المطابقة ل وقد أوضحت ذلك فيما كتبته على المعوذتين ختما للازهرية

فتبين ان اضرب يدل على الضرب وعلى نسبته للمخاطب وعلى طلبه أى طلب الضرب المنسوب للمخاطب ثم لا يخفى ان الطلب فى الحال والحدث المطلوب انما يحصل فى المستقبل بعد زمن التكلم فيصح أن الامر للحال نظرا للاول وللاستقبال نظرا للثانى وتعيين أحدهما يحتاج لوجه ولو قيل انه دال على الاستقبال والحال معا صح فمعنى اضرب اطلب فى الحال ضربك فى المستقبل ومن قال انه يقتضى الحال فى المطلوب فقد تسمح بجعل المستقبل الفورى المتصل بالحال حالا وبعد فيمكن انه لا يدل على زمن أصلا انما يدل على طلب الفعل والعقل يفهم الزمن من خارج لانه لازم للفعل وذلك ان الزمن يستفاد من الهيئة ولا أظن ان عقلك يقول صيغة الامر تدل على الزمن كما تدل صيغة الماضى على الزمن الماضى (قوله او مضارع) أقول لمشابهته الاسم فى سماعه معربا ونحن أسراء السمع فلا نتكلف وجه المشابهة الذى يرد عليه اعتراضات كما هو مشهور ومنه أن يقال شابه الاسم فى احتمال الحال والاستقبال ولا يحسن مع ما سبق ان الاسم لا يقترن بزمان وأيضا سبق ان الامر يحتمل الحال والاستقبال (قوله وافتتاحه) مبتدأ وقوله بحرف خبر وقوله مضموم صفة لحرف (قوله آلمت) أى أتت وأفعلت وقوله فخفت أى سلمت بالتحية ويحتمل جعلتنى خيالا بجيئها فيكون فى مقابلة قوله فلما توات كادت النفس تزهق ولا يذهب لذة الاجتماع الا ألم الفراق وبالعكس وفيه اشارة الى ان الالم الكامل انما هو بعد التولى لا عند الوداع وهو مشاهد (قوله الجنة) البستان يجن أى يستر أهله والجنين مجنون فى الرحم أى مستور فيه وجن عقله استتر وخفى والامانى والمنى واحد والمنة النعمة

فلهذا حكم بانها فيهن اسم موصول بمعنى الذى وكذلك ما فى قوله تعالى ان ما صنعوا كيد ساحر وهى موصولة بمعنى الذى صنعوا صلة والعائد محذوف أى ان الذى صنعوه وكيد خبر ويجوز أن تقدرها مصدرا موصولا حرفيا فتكون هى وصلتها فى تأويل المصدر ولا تحتاج حينئذ الى تقدير عائد وليس لك أن تقدرها حرفا كافا مثله فى قوله تعالى انما الله اله واحد لان ذلك يوجب نصب كيد على أنه مفعول صنعوا * ثم قلت (والفعل اما ماض وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه نعم وبئس وعسى وليس أو أمر وهو مادل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومى ومنه هات وتعال أو مضارع وهو ما يقبل لم كلم يقم وافتتاحه بحرف من نأيت مضموم ان كان الماضى رباعيا كأدحرج وأجيب ومفتوح فى غيره كاضرب وأستخرج) وأقول أنواع الفعل ثلاثة ماض وأمر ومضارع ولكل منها علامة تدل عليه فعلامة الماضى أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه قول الشاعر

ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما توات كادت النفس تزهق

وبذلك استدل على أن عسى وليس ليسا حرفين كما قال ابن السراج وثعلب فى عسى وكما قال الفارسى فى ليس وعلى أن نعم وبئس ليستا اسمين كما يقول الفراء ومن وافقه بل هى أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك ليست هند ظالمة فعست أن تفلح وقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وقول الشاعر

نعمت جزاء المتقين الجنة * دار الامانى والمنى والمنة

واحترزت

(قوله اما المتحركة فخاصة بالاسماء) يعنى ان كانت حركتها اعرابا والا وجدت فى الثلاث نحو لاحول ولا قوة وربث وبمت على فتحه وتضرب هند (قوله اذا قلت هاتى الخ) هذا البيت لامرئ القيس وهاتى فعل أمر مبنى على حذف النون كما هو قاعدة فعل الامر المسند للمخاطبة حملا له على مضارعه ولو تقديرا كما هنا اذ هات لا مضارع له والياء الاولى التى يبنى على حذفها عند اسناده للواحد حذفت هنا لالتقائها ساكنة مع ياء ١١ المخاطبة كارمى وكذا تقول فى تعالى وهاتى كضارب أمر وتعالى كتضارب أمر تاعل وقوله هضيم الكشح أى رقيق الخصر وهو ينازعه هاتى وتولينى وقوله تمايلت اعتراض والرى من الرواء بالضم هو البهجة والحسن والمخلخل الساق محل الخلخال (قوله المحدثين) هم الشعراء المتأخرون كالاسلاميين وهو بصيغة اسم المفعول الزاتى كالمولدين للمتولد من العرب وغيرهم والبيت لابى نواس بضم النون وفتح الواو بلا همز هو الحسن بن هانئ البصرى لقب بذلك لذؤابتين كانتا تتوسان على عاتقه أى تتحركان أسر بالروم فسمع حمامة تنوح جنبه فانشد يقول أقول وقد ناحت بقربى حمامة أيا جارتا هل تعلمين بحالى أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا

واحترزت بالساكنة عن المتحركة أما المتحركة فانها خاصة بالاسماء كتائمة وقاعدة وعلامة الامر مجموع شيئين لابد منهما أحدهما أن يدل على الطلب والثانى أن يقبل ياء المخاطبة كقوله تعالى فكلى واشربى وقرى عينا ومنه هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام خلافا للزمخشرى فى زعمه أنهما من أسماء الافعال ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء تقول هاتى بكسر التاء وتعالى بفتح اللام قال الشاعر

اذا قلت هاتى نولينى تمايلت * على هضيم الكشح ريا المخلخل

والعامة تقول تعالى بكسر اللام وعليه قول بعض المحدثين * تعالى أقاسمك الهموم تعالى

والصواب الفتح كما يقال اخشى واسعى فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو تقومين وتقعدين أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو نزال يا هند بمعنى انزلى فليست بفعل أمر وعلامة المضارع أن يقبل دخول لم كقولك لم يقم ولم يقعد ولابد من كونه مفتتحا بحرف من أحرف قولك نأيت نحو نقوم وأقوم ويقوم زيد ونقوم بازيد ويجب فتح هذه الاحرف ان كان الماضى غير رباعى سواء نقص عنها كمثلنا أو زاد عليها نحو ينطلق ويستخرج وضمها ان كان رباعيا سواء كان كله أصولا نحو دحرج يدحرج أو واحدا من أحرفه زائدا نحو أحاب يحيب وذلك لان أحاب وزنه أفعل وكذا كل كلمة وجدت أحرفها الاربعة لاغير وقول ثالث الاربعة همزة فاحكم بانها زائدة نحو أحمد واصبع وأثمد ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا تقول يقوم زيد فيكون الفعل مرفوعا لخلوه عن الناصب والجازم ومحتملا للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه لم جزمته وقلبته الى معنى المضى وفى الفعل الاول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وفى الثانى ضمير مستتر مرفوع لنيابته مناب الفاعل ولا ضمير فى الثالث لانه قد رفع الظاهر وهو أحد فانه اسم يكن وكفوا خبرها وجوزوا أن يكون حالا على أنه فى الاصل صفة لاحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال كقوله

لمية موحشا طلل * يلوح كانه خلل

أصله لمية طلل موحش وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور والظاهر الاول وعليه العمل ففى الآية دليل على جواز الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معمولها اذا كان ذلك المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو كان فى الدار زيد جالسا وكان عندك عمرو جالسا وهذا مما لا خلاف فيه * ثم قلت (والحرف ما عدا ذلك كهل وفى ولم) وأقول يعرف الحرف بان

تعالى أقاسمك الهموم تعالى وأقاسمك جزم فى جواب

تعالى والضمير فى بيننا لهما وان تأسفا منه أو ان فيه حذف العاطف والمعطوف (قوله لمية الخ) البيت لكثير عزة ومية اسم امرأة وموحشا لا أنيس به والطلل بفتح المهملة واللام ما شخص أى ارتفع من آثار الديار ويلوح يلمع وخلل بكسر المعجمة جمع خلة بالكسر بطانة منقوشة بالذهب يغطى بها السيوف وسيور تلبس ظهور الفرس وموحشا حال من طلل بناء على قول سيبويه بالحال من المبتدا والا فمن ضمير الخبر

(قوله مايدخل على الاسماء والافعال كهل) ولكن هي بالافعال أولى قيل لان أصلها قد فثم يعرب زيد في هل زيد قام فاعلا بما يفسره المذكور لا مبتدا (قوله بين يا مفتوحة) أما اذا كانت مضمومة كيوعد من أوعد فلا تحذف كراهة الانتقال من ضم الى كسر خصوصا والضم على الياء ثقيل فتبقى الواو ليحمل الضم لمناسبتها وأيضا التنافر بين الياء والواو يخف بضم الياء (قوله والكلام قول) يحتمل أنه عطف على الكلمة قول مفرد ويحتمل أنه استئناف وسبق أن القول لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه فقد تضمن ذكر القول ذكر الوضع بناء على التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة على ثبوت الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلي لا التركيب مخصوص والقول بانه مفيد بالعقل بعد معرفة وضع مفرد أنه الشخصي مردود ثم اثبات الوضع النوعي وجهته ان قلنا الواضع غير الله لانه لا يحيط بجميع جزئيات المركب أما ان قلنا الواضع هو الله فلا مانع من انه وضع جزئيا جزئيا ثم ألهمنا معناه (قوله مفيد) يستلزم التركيب وقول ابن طلحة ان نعم كلام مفرد مفيد مردود انما هي دليل على كلام محذوف بعدها (قوله مقصود) خرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فان قام أبوه ١٢ وان كانت في ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لان القصد الاخبار لان زيدا قام أبوه لابان أبا زيد قام وان تلازما الا أن المبحث المعلوم في الاول زيد وفي الثاني الاب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذي قام أبوه فان القصد الاخبار بمجيء من علمت قيام أبيه لا الاخبار بان أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد اذهي وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقي أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر لتقييده والقسم للتاكيد اختار السيد في القسم الثاني واختار ان جملة الشرط والجواب هي الكلام لان الفائدة المقصودة قالوا وهي تعلق هذا على هذا انما تؤخذ منهما وهل يشترط تجدد الفائدة أو لا خلاف اختار بعض المحققين أن الشرط انما هو أن يكون الشأن تجدد الفائدة بلو كانت حاصلة عند المخاطب لوجود ثمرة لازم الفائدة وهي علم المخاطب بان المتكلم عالم أيضا بخلاف ما اذا كان الشان حصول الفائدة لكل أحد كالسماء فوقنا لانتفاء تجدد لازم الفائدة حينئذ اذ المخاطب يعلم من قبل أن المتكلم عالم وأنا أقول الظاهر انه كلام مطلقا لان النحاة انما يبحثون عن اللفظ فكل مركب وافق تراكيب العربية في الدلالة على المعاني كالمبتدا وخبره المرفوعين والشرط وجوابه فهو كلام عندهم ولا نظر لتجدد المعنى ولا عدمه (قوله يطلق على ثلاثة أمور) له معنى رابع هو كل ما نطق به ولو لم يفد كزيد فتبين انك ان نطقت به كان كلاما لغة وان رسمته فلا لانه حينئذ ليس قولا ولا مفيدا والكلام لغة عبارة عن القول أو ما أفاد وقوله يطلق يشمل الحقيقة والمجاز والظاهر انه في المفيد غير اللفظ كالاشارة مجاز وعن الاشعري أنه مشترك بين النفسي واللفظي وعنه أيضا انه حقيقة في النفسي مجاز في اللفظي

لا يقبل شيأ من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع مايدخل على الاسماء والافعال كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى فهل أنتم شاكرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم وما يختص بالاسماء كفى في قوله تعالى وفي السماء رزقكم وما توعدون وما يختص بالافعال كلم في قوله تعالى لم يلد ولم يولد ثم اعلم أن المنفي بها تارة يكون اتفاؤه منقطعا وتارة يكون متصلا بالحال وتارة يكون مستمرا أبدا فالاول نحو قوله تعالى لم يكن شيأ مذكورا أي ثم كان بعد ذلك والثاني نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا والثالث نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد * وهنا تنبيه وهو أن القاعدة أن الواو اذا وقعت بين يا مفتوحة وكسرة حذفت كقولك في وعد يعد في وزن يزن وبهذا تعلم لاي شيء حذفت في يلد وثبتت في يولد * ثم قلت (والكلام قول مفيد مقصود) وأقول للكلام معنيان اصطلاحي ولغوي فالمراد منه في الاصطلاح فهو القول المفيد وقد مضى تفسير القول وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه نحو زيد قائم وقام أخوك بخلاف نحو زيد ونحو غلام زيد ونحو الذي قام أبوه فلا يسمى شيء منها مفيدا لانه لا يحسن السكوت عليه فلا يسمى كلاما وأما معناه في اللغة فانه يطلق على ثلاثة أمور أحدها الحدث الذي هو التكليم تقول أعجبني كلامك زيدا أي تكليمك اياه واذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الافعال كما في هذا المثال وكقوله

قالوا كلامك هندا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

أي تكليمك هندا فكلامك مبتدأ وأضاف اليه وهندا مفعول وقوله وهي مصغية جملة اسمية في موضع نصب على الحال ويشفيك جملة فعلية في موضع رفع على انها خبر والثاني ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كأن يقوم بنفسك معنى قام زيد أو قعد عمرو ويقصد ذلك فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما قال الاخطل

لا يعجبنك من خطيب خطبة * حتى يكون مع الكلام أصيلا
ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والثالث ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظا أو خطا أو اشارة أو ما نطق به لسان الحال والدليل على ذلك قول العرب الم أحد اللسانين وتسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله والدليل عليه في الاشارة قوله تعالى آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا فاستثنى الرمز من الكلام والاصل في الاستثناء الاتصال وأما قوله

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * اشارة محزون ولم تتكلم
فابقنت أن الطرف قد قال مرحبا * وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

فانما نفى الكلام اللفظي لا مطلق الكلام ولو أراد بقوله ولم تتكلم نفي غير الكلام اللفظي لانتقض بقوله فابقنت ان الطرف قد قال مرحبا لانه أثبت للطرف قولا بعد أن نفى الكلام والمراد نفي الكلام اللفظي واثبات الكلام اللغوي والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نصيب

فعاجوا فاثنوا بالذي أنت أهله * ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب

وقال الله تعالى قالتا أتينا طائعين فزعم قوم من العلماء أنهما تكلما حقيقة وقال آخرون انهما لما انقادتا لامر الله عز وجل نزل ذلك منزلة القول وفي الآية شاهدان على اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل اذا نسب اليه ما ينسب الى العقلاء ألا ترى أن طائعا قد جمع بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول وشاهد ثالث على أن النصب في نحو جاء زيد ركضا على الحال وتاويل ركضا براكضا لا على أنه مصدر لفعل محذوف أي يركض ركضا ولا على أنه مصدر للفعل المذكور خلافا زاعمي ذلك ووجه الدليل أن طائعين حال وهو في مقابلة طوعا أو كرها فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين * ثم قلت (وهو خبر وطلب وانشاء) وأقول كما انقسمت الكلمة الى ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف كذلك ينقسم الكلام الى ثلاثة أنواع خبر وطلب وانشاء وضابط ذلك أنه اما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا فان احتملهما فهو الخبر نحو قام زيد وما قام زيد وان لم يحتملهما فاما أن يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا فان تاخر عنه فهو الطلب نحو اضرب لا تضرب وهل جاءك زيد وان اقترنا فهو انشاء كقولك لعبدك أنت حر وقولك لمن أوجب لك النكاح قبلت هذا النكاح وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم والتحقيق خلافه وأن الكلام ينقسم الى خبر وانشاء فقط وأن الطلب من أقسام الانشاء وان مدلول ثم حاصل عند التلفظ به لا يتاخر عنه وانما يتاخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ ولما اختص هذا النوع بان

(قوله والثاني ما في النفس) ظاهره أنه اسم للمعنى والظاهر انه اسم للفظ النفسي الذي تستحضره النفس دالا على المعنى كاللفظ (قوله الاخطل) هو غياث بن الغيث التغلبي وقيل غويث بن غوث كان نصرانيا لقب بالاخطل لكبر أذنيه وقيل لبذاذة لسانه من الخطل والخطبة من الخطب وهو الامر العظيم لان عادتهم يأتون بها فيه (قوله أحد اللسانين) أي واللسان به الكلام فاتضح المراد (قوله الا رمزا) أي والاصل في الاستثناء الاتصال (قوله نصيب) بالتصغير (قوله فعاجوا) انثنوا منك والحقائب جمع حقيبة ما احتملوه منه من النعم (قوله وان اقترنا فهو الانشاء) هذا يشمل اضرب فان معناه طلب الضرب وهو مقارن والشارح التفت لذات الضرب فالحق انهما قسمان

(قوله قصة قد انقضت) هي قصة المقربين وهذه قصة أصحاب اليمين فالاحسن أنه راجع لمحذوف مفهوم من فرش لانهم يجلسون معهن عليها كما قال (قوله بحامله العامل) أقول في بحامله تجوز أي تحليه العرب عنده وكذا في العامل أي ان العرب تعمل عنده عملا مخصوصا رفعا ونصبا الخ ثم عمار حقيقة عرفية وبهذا تعلم أنه لا مانع من أن يكون عدميا كالتجرد في المضارع فان العرب تعمل عنده الرفع ولا يحتاج الى تكلف بدر الدين ابن مالك لمثله وجودي أي الاتيان بالمضارع على أول أحواله (قوله في آخر الاسم المتمكن) أقول هذا لا يظهر الا في السكون فانه وصف في الآخر وهو انتفاء الحركة عنه وأما الحروف والحركات فليست في الآخر بل الحروف نفس الآخر حقيقة كالاسماء الستة أو حكما كالمثنى والجمع لان نونهما كالتنوين في نية الانفصال ألا ترى أنهما يحذفان للاضافة اللهم الا أن يراد بالآخر المحل المجازي الذي للحرف الاخير وأما الحركات فحروف صغيرة متصقة بالآخر فالضمة بعض واو والفتحة جزء ألف والكسرة ياء صغيرة فمن ثم اذا مددت الصوت فيها تمت وكانت نص عليه الرضي وليست قبل الحرف وهو ظاهر ولا معه لانها لفظ مثله ولا يمكن شغل محل واحد بلفظين معا ان قلت لو لم تكن معه كان ساكنا فلا يبتدأ به قلنا ممنوع بل السكون يوضع محل بلاصقتها ان قلت قولهم في يوعد وقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة يعارض ما قلته اذ مقتضاه انها بين فتحة وعين قلت شدة الملاصقة سوغتهم تسمحا في هذا ثم لا يصفون ١٤ أجزاء الحروف بسكون ولا كانت الحركة ساكنة فوصف الحرف بالحركة اضطلاحي والا فالعرض لا يقوم بالعرض ثم قوله بحامله العامل المراد ان حصوله انما هو لمحصول العامل وليس بلازم أن يحدث العامل فيحليه بعد عدم لانا نقول الفعل المضارع ليس له حالة وقف لانه متى نطق به فهو مرفوع بالتجرد اللازم له قبل الناصب والجازم ان قلت مثله الاسم بالابتداء قلت ممنوع لان الابتداء جعله أولا لثان على ما هو موضح في محله فهو أمر زائد على وجوده على أول أحواله فليفهم ثم قوله ثم يحليه العامل حقيقة أو اعتبارا فان الظاهر أن المثنى والجمع على حده وقفهما كرفعهما على ما وضحناه في كتابة الازهرية فاذا دخل عامل رفع اعتبر ذهاب ما كان ومجيء نظيره وقيد الاسم بالمتمكن لان المبني اسما وما ضارع الاعراب له واعرابه المحلي ليس له اغناء ولبيان ما يستحقه المحل اذا حل فيه معرب كما أوضحته في الكتابة المذكورة أيضا في قولهم في محل رفع مثلا ولم يقيد المضارع بالتخلو من النونين لشهرته ثم الظاهر أن المضارع ان قرن بهما أو دخل عليه ناصب أو جازم قيل في محل نصب أو جزم وأما عند التجرد فلا يقال انه في محل رفع وذلك أن المحل للاولين لعامل النصب والجزم وهو لا يختص بمضارع مخصوص لانه عامل له صورة مستقلة فبين ما يستحقه في غير هذا المضارع وأما التجرد فهو وصف ولكل مضارع تجرد يقوم به فتجرد يضرب غير تجرد يقوم فاذا منع تجرد فعل من عمل الرفع للمانع وهو أحد النونين فلا معنى لان يبين ما يستحقه في محله لانه لا يكون الا في هذا الفعل وقد منعه اللهم الا أن يقال يبين ما يستحقه على تقدير خلو فعله من النون لكن يقال هو تجرد مضاف للمتصل بالنون وأما ما قلته في كتابة الازهرية ان التجرد ليس لفظيا فلا يقوى على العمل محلا فرد ود برفع المثنى بالابتداء محلا الا أن يقال للابتداء قوة حيث استلزم خبرا عن موصوفه بخلاف التجرد وان أبيت ما تلوناه عليك فقل انه في محل رفع ومر على الظاهر والاظهر المغني عن التكلف أنه في محل رفع أيضا

الحاد لفظه الحادا معناه سمي انشاء قال الله تعالى انا أنشأناهن انشاء أي أوجدناهن ايجادا انا آن واسمها والاصل انا نا فحذفت النون الثانية تخفيفا أنشأناهن فعل ماض وفاعل ومفعول والجملة في موضع رفع على انها خبر ان أنشاء مصدر مؤكد والضمير في أنشأناهن قال قتادة راجع الى الحور العين المذكورات قبل وفيه بعد لان تلك قصة قد انقضت جملة وقال أبو عبيدة عائد على غير مذكور مثل حتى توارت بالحجاب والذي حسن ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى وفرش مرفوعة على المعنى المراد وقيل عائد على الفرش على أن المراد الازواج وهن مرفوعات على الارائك بدليل هم وأزواجهم في ظلال على الارائك متكئون أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا * ثم قلت

* باب * الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يحليه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) وأقول للاعراب معنيان لغوي وصناعي فمعناه اللغوي الابانة يقال أعرب الرجل

الرجل عما فى نفسه اذا أبان عنه وفى الحديث البكر تستأمر وإذنها صماتها والايم تعرب عن نفسها أى تبين رضاها بصريح النطق ومعناه الاصطلاحى ماذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة فى قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أنها آثار ظاهرة فى آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه وهى جاء ورأى والباء ومثال الآثار المقدرة ما تعتقد مضمونا فى آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر فى آخره فى المثال الاول ضمة وفى الثانى فتحة وفى الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة اعراب كما أن الحركات الظاهرة فى آخر زيد اعراب وخرج بقولى يجلبه العامل نحو لضمة فى النون من قوله تعالى فى أرنى كتابه بيمينه فى قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتحة فى دال قدأفلح على قراءته أيضا بالنقل والكسرة فى دال الحمدلله فى قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت آثارا ظاهرة فى آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقولى فى آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار يجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها فان قلت بلى قد وجد ذلك فى امرئ وابنم ألا ترى أنهما اذا دخل عليهما الرافع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرأ وابنما واذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه قلت اختلف أهل البلدين فى هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما فى الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هى الاعراب وان ما قبلها اتباع لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما فى الحد وارتفاع امرؤ فى الآية الاولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لان الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم ولا لخفش لان أدوات الشرط لا تدخل على الجمل الاسمية وانتصابه فى الآية الثانية لانه خبر كان وانجراره فى الآية الثالثة بالاضافة * ثم قلت (وانواعه رفع ونصب فى اسم رفعل كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم وجر فى اسم كبزيد وجزم فى فعل كلم يقم والاصل كون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون) وأقول أنواع الاعراب أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن بعضهم ان الجزم ليس باعراب وليس بشئ وهذه الاربعة تنقسم الى ثلاثة أقسام ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب مثال دخول الرفع فيهما زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة ويقوم مرفوع لانه فعل مضارع خال عن ناصب وجازم وعلامة رفعه أيضا الضمة ومثال دخول النصب فيهما ان زيدا لن يقوم فزيدا اسم منصوب بان وعلامة نصبه الفتحة ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه أيضا الفتحة وما هو خاص بالاسم وهو الجر نحو بزيد فزيد مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة وما هو خاص بالفعل وهو الجزم نحو لم يقم فيقم فعل

(قوله بل يجب ادخالهما فى الحد) أى فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع أى بالنظر للغالب لكن يقال الحد يجب شموله لجميع الافراد فكان الصواب على هذا حذف قوله فى آخر وبالجملة فجوابه لا يحسم مادة الاعتراض

(قوله وعلى قولهم فلا يصح) أى ادخالهما فى الحد حينئذ للاحتراز فالقيد حينئذ للاحتراز أو لبيان الواقع ونقول المراد بجعله أولا وبالذات لا بالاتباع وهذا انما يكون فى الآخر ان قلت بل قد يجاب العامل فى الاول كفتح همزة ان قلت كلامنا فى الاسم والفعل المضارع وهذا حرف (قوله وجر فى اسم كبزيد وجزم فى فعل) أقول ليس هذا الا بالسماع وأما ما ذكروه من الحكم فهو تمرين والافهى منقوضة كما بينته فى كتابة الازهرية

(قوله فى صفة السيف) أى فى قوله فلولا الغمد والرعب الخوف والعضب السيف القاطع ولا يخفى ما فى هذا البيت من الحسن (قوله فآثرذ كر الخبر) يعنى اختاره على حذفه ويفيد هذا انهما جائزان وهو قول غير الجمهور ان كان الخبر عاما وجب حذفه والا فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه كما هنا اذ معلوم أن الغمد يمسك السيف والا وجب ذكره وقال الجمهور لا يكون الا كونا مطلقا ويجعلون ١٦ الخاص بدلا من المبتدا على حذف المحرف المصدرى والخبر محذوف

(قوله ويستثنى من قولنا مالا ينصرف الخ) ظاهره انه اذا أضيف أو كان بال كان باقيا على منع صرفه وهو قول وقيل مصروف مطلقا وشرط تاثير العلتين فى المنع عدم معارض لشبه الفعل من أل أو الاضافة وقيل ان بقيت العلتان فممنوع والا فمصروف كما يمتنع للعلمية فانه لا يضاف الا اذا قصد تنكيره (قوله فى قوله تعالى والتين) ان قلت كيف هذا مع انه لا حلف الا بالله قلت هذا ليس القصد منه الحلف بل تاكيد الخبر ومنه قولهم لعمرى أو ان للولى أن يفعل ما شاء وأما ما قيل انه على عادة العرب فلا يتم بدون ما ذكرنا اذ القرآن لا يأتى على عادة فاسدة (قوله المؤذن) مراده اللغوى أى المعلم فيشمل المقيم (قوله قد قامت الصلاة) يحتمل ان قد هنا للتحقيق والمراد قام الناس لها أى تهيؤا فهو مجاز عقلى أو ان قامت نفسه بمعنى قربت مجازا وقد لتحقيق القرب (قوله ولذا يحسن وقوع الماضى موقع الحال الخ) أى لانها تقربه من الحال ونوقش هذا بان الحال النحوية مقارنة لعاملها مضيا واستقبالا وحالا وقد تقربه من حال التكلم وأين هذا من هذا وأجيب بانهم رأوا المناسبة فى مطلق الحال وأجاب بعض المحققين بان مضى الحال النحوى واستقباله وحاليته بالنظر لعامله فاذا قلت رأيت زيدا قد سرق فسرق ماض بالنسبة لرأيت وقد تقربه من الحال بالنسبة له فكانه

مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة والاصل فى هذه الانواع الاربعة أن يدل على رفعها بالضمة وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرها بالكسرة وعلى جزمها بالسكون وهو حذف الحركة وقد بينت ذلك كله فى الامثلة المذكورة وقال الله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض اعراب ذلك لولا حرف يدل على امتناع الشئ لوجود غيره تقول لولا زيد لاكرمتك تريد بذلك أن الاكرام امتنع لوجود زيد ودفع مبتدا مرفوع بالضمة واسم الله مضاف اليه ولفظة مجرور بالكسرة ومحله مرفوع لانه فاعل الدفع والناس مفعول منصوب بالفتحة والناصب له الدفع لانه مصدر حال محل أن والفعل وكل مصدر كان كذلك فانه يعمل عمل الفعل أى ولولا أن دفع الله الناس وبعضهم بدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدا محذوف وجوبا وكذا كل مبتدا وقع بعد لولا والتقدير ولولا دفع الله الناس موجود والمعنى ولولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لغلب المفسدون وبطلت مصالح الارض وقال أبو العلاء المعرى فى صفة السيف

يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا

فآثرذ كر الخبر وهو يمسكه * ثم قلت (وخرج عن ذلك الاصل سبعة أبواب أحدها مالا ينصرف فانه يجر بالفتحة نحو بافضل منه الا ان أضيف أو دخلته أل نحو بافضلكم وبالافضل) وأقول لا صل فى علامات الاعراب ما ذكرناه وقد خرج عن ذلك الاصل سبعة أبواب الباب الاول باب مالا ينصرف وحكمه أنه يوافق ما ينصرف فى أمرين وهما أنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخالفه فى أمرين وهما أنه لا ينون وأنه يجر بالفتحة نحو جاءنى أفضل منه ورأيت أفضل منه ومررت بافضل منه وقال الله تعالى فجيوا باحسن منها يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب ويستثنى من قولنا مالا ينصرف مسئلتان يجرفهما بالكسرة على الاصل احداهما أن يضاف والثانية أن تحيه الالف واللام تقول مررت بافضل القوم وبالافضل وقال الله تعالى لقد خلقنا الانسان فى أحسن تقويم اللام جواب القسم السابق فى قوله تعالى والتين والزيتون وما بعدهما وقد لها أربعة معان وذلك أنها تكون حرف تحقيق وتقريب وتقليل وتوقع فالتى للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى يعلم ما أنتم عليه حقا قد نرى تقلب وجهك فى السماء وعلى الماضى نحو لقد خلقنا الانسان الآية وكذا حيث جاءت بعد اللام فهى للتحقيق والتى للتقريب تختص بالماضى نحو قول المؤذن قد قامت الصلاة أى قد حان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضى موضع الحال اذا كان معه

مقارن له ثم قوله ولذلك يحسن الخ يجب أن المراد ولكونها لمطلق التقريب والا فقد قامت ليس من تقريب الماضي والذي يحسن كون الماضي حالا تقريب الماضي تامل (قوله قد يصدق الكذوب) كنت اعترضت هذا في كتابة الازهرية بان التقليل لقرينة الحال اذ لو صدق كثيرا ما كان كذوبا والظاهر انه لا يرد لان هذا قرينة على ان قد للتقليل لا للتحقيق ولا لغيره وهكذا كل لفظ مشترك يحتاج لقرينة تصرفه لاحد معانيه نعم لو قيل ان يصدق ملاحظ فيه القلة وقد للتحقيق هادفا لتوهم انكارها الصح (قوله والتي للتوقع الخ) حاصله ان المراد توقع المخاطب ولا دليل على هذا بل نحن نابون للائمة وما المانع انها للتحقيق كانه يقول هذا الامر الذي تنتظره ١٧ قد تحقق وذكر ابن سيده ان قد تاتي للنفي فينصب المضارع في جوابها وحكى

* قد كنت في خير فتعرفه *

ورده ابن مالك بانه ينصب في الاثبات كقوله

ساترك منزلي لبني تميم

والحق بالحجاز فاستريحا

ذكره في المغني قلت هذا الرد ظاهر ان كان ابن سيده تمسك بمجرد النصب اما ان كان قام له قرينة على النفي كما هو الظن به فلا (قوله ما) أي جمع جمع أي تحققت جمعيته القائمة به فلا يلزم تحصيل الحاصل وان أردت ما يطرد جمعه بالف وتاء وبسط المقام فعليك بكتابة الازهرية (قوله لانه لا واحد له من لفظه) اعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه كركب وراكب وصحب وصاحب انما الفرق بينهما ما سلف في

قد كقولك رأيت زيدا قد عزم على الخروج أي عازما عليه والتي للتقليل تختص بالمضارع كقولهم قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد اي ربما صدق الكذوب وربما عثر الجواد والتي للتوقع تختص بالماضي قال سيبويه رحمه الله تعالى وأما قد فعل فجواب هل فعل لان السائل ينتظر الجواب أي يتوقعه وقال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد أن الانسان اذا سئل عن فعل أو علم أنه يتوقع أن يخبر به قيل قد فعل واذا كان الخبر مبتدأ قال فعل كذا وكذا ولم يات بقد فاعرفه * ثم قلت (الثاني ما جمع بالف وتاء مزيدتين كهندات فانه ينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات فانفروا ثبات بخلاف نحو وكنتم أمواتا ورأيت قضاة وألحق به أولات) وأقول الباب الثاني مما خرج عن الاصل ما جمع بالف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث نحو هندات وزينبات أو جمعا لمذكر نحو اطبلات وحمامات وسواء كان سالما كما مثلنا أو ذا تغيير كمسجدات بفتح الجيم وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الدال وفتحها فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الاصل وتنصب بالكسرة على خلاف الاصل تقول جاءت الهندات ومررت بالهندات ورأيت الهندات وخلق الله السموات خلق فعل ماض والله فاعل والسموات مفعول به والمفعول منصوب وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة وقال الله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ان الحسنات يذهبن السيئات ونظائر ذلك كثيرة والحق بهذا الجمع أولات فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وان لم يكن جمعا وانما هو اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه حمل على جمع المؤنث كما حمل أرض على جمع المذكر كما سياتي قال الله تعالى وان كن أولات حمل كن كان واسمها وأولات خبرها وعلامة نصبه الكسرة * ثم قلت (الثالث ذو بمعنى صاحب وما أضيف لغير الياء من أب وأخ وحم وهن وفم بغير ميم فانها تعرب بالواو والالف والياء) وأقول الباب الثالث مما خرج عن الاصل الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وشرط الاول منها وهو ذو أن يكون بمعنى صاحب تقول جاءني ذو مال ورأيت ذا مال ومررت بذي مال قال الله تعالى

٣ ش كلم وكلمة من ان الجمع من الكلية واسم الجمع كل قيل حمل نصب جمع المؤنث على جره لئلا يلزم مزيته على أصله جمع المذكر وهو مجرد نحسين فلا ينقض بمزيته باعرابه بالحركات وذا الث بالحروف (قوله المعتلة المضافة) أقول الاولى تاخير المعتلة عن المضافة لان ذكر الاضافة بعد الاعتلال مستدرك اذ خصتها بحروف العلة الثلاثة انما يكون عند الاضافة تامل (قوله بمعنى صاحب) لكن ذو لا تاتي الا في مقام التعظيم والشرف ولو من حيث التخويف وشدة العذاب نحو ظل ذي ثلاث شعب ومن لطائف التنزيل التعبير بها في وذا النون اذ ذهب الآية لما انها مقام مدح وذكر مفاخر وتعظيم وبصاحب في قوله ولا تكن كصاحب الحوت الآية لما أنها ليس القصد فيها مدحه بذلك

(قوله على أن بعضهم يجريها الخ) على اما للاستعلاء أى والتحقيق على أن الخ أو انها للاستدراك بمنزلة لكن فلا تتعلق بشئ كما حققناه فى كتابة الازهرية فى قوله. ١٨ بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع
اذا كان من تهواه ليس بذى ودّ
احفظه فان كثيرا من الاشياخ يخلطون الاول بالثانى فى التقرير (قوله والخمسة الباقية شرطها ان تكون مضافة لغير ياء المتكلم) كانه لم يعد هذا شرطا فى ذى لان الشرط ماصح وجوده وانتفاؤه وذو لا يضاف للياء بحال انما يضاف للظاهر المناسب للشرف الذى هو له وأما قوله انما يعرف الفضل من الناس ذووه فشاذ ولم يشترط كونها مفردة مكبرة عارية من ياء النسبة نظرا الى انها لا يطلق عليها الاسماء الستة الا ان كانت كذلك اذ أبوى بياء النسبة وأبىّ بالتصغير وأبون بالجمع لا يقال انه أحد الاسماء الستة بخلاف أب زيد تامل (قوله ان هذا أخى) الاتيان باخى هنا ولم يقتصر على اسم الاشارة من لطائف التنزيل لانه مقام تظلم خصوصا وقد ذكر بعد أن له تسعا وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة بتاكيد نعجة بواحدة (قوله لا يجيزه جمهور البصريين) ويجيزه ابن مالك على عدم فيها غيره بخالف

وان ربك لذو مغفرة وقال تعالى أن كان ذا مال وقال تعالى الى ظل ذى ثلاث شعب فوقع ذو فى الاول خبر الان فرفع بالواو وفى الثانى خبر الكان فنصب بالالف وفى الثالث صفة لظل فجر بالياء لان الصفة تتبع الموصوف واذا لم يكن ذو بمعنى صاحب كان بمعنى الذى وكان مبنيا على سكون الواو تقول جاءنى ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام وهى لغة طيئ على أن بعضهم يجريها مجرى التى بمعنى صاحب فيعربها بالواو والالف والياء فيقول جاءنى ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذى قام الا أن ذلك شاذ والمشهور ما قدمناه وسمع من كلامهم لا وذو فى السماء عرشه فذو موصولة بمعنى الذى وما بعدها صلة فلو كانت معربة لجرت بواو القسم والخمسة الباقية شرطها أن تكون مضافة الى غير ياء المتكلم كقوله تعالى وأبونا شيخ كبير وقوله تعالى ان أبانا لفى ضلال مبين وقوله تعالى ارجعوا الى أبيكم فوقع الاب فى الآية الاولى مرفوعا بالابتداء وفى الآية الثانية منصوبا بان وفى الآية الثالثة مخفوضا بالى وهو فى جميع ذلك مضاف الى غير الياء فلهذا أعرب بالواو والالف والياء وكذا القول فى الباقى فلو اضيفت هذه الاسماء الى ياء المتكلم كسرت أواخرها لمناسبة الياء وكان اعرابها بحركات مقدرة قبل الياء تقول هذا أبى ورأيت أبى ومررت بابى فتقدر حركات الاعراب قبل ياء المتكلم كما تفعل ذلك فى نحو غلامى وقد تكون فى الموضع الواحد محتملة لوجهين أو أوجه فالاول كقوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة فيحتمل أخى وجهين أحدهما أن يكون بدلا من هذا فيكون منصوبا لان البدل يتبع المبدل منه فكانه قال ان أخى والثانى أن يكون خبرا فيكون مرفوعا وجملة له تسع وتسعون نعجة خبر ثان على الوجه الثانى وهو الخبر على الوجه الاول والثانى كقوله تعالى قال رب انى لا أملك الا نفسى وأخى فيحتمل أخى ثلاثة أوجه أحدها أن يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفا على الضمير فى أملك ذكره الزمخشرى وفيه نظر لان المضارع المد وهمزة لا يرفع الاسم الظاهر لا تقول أقوم زيد فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به فان قلت وأيضا فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تاكيد كما فى قوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين قلت الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التاكيد الثانى أن يكون عطفا على محل ان واسمها والتقدير وأخى كذلك والثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى كذلك والفرق بين الوجهين أن المعطوف فى الوجه الثانى مفرد ان على مفردين كما تقول ان زيدا منطلق وعمرا ذاهب وفى الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول ان زيدا منطلق وعمرو ذاهب الثانى أن يكون منصوبا وذلك من وجهين أحدهما أن يكون معطوفا على اسم ان والثانى أن يكون معطوفا على نفسى والثالث أن يكون مخفوضا وذلك من وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على الياء المخفوضة باضافة النفس وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لان فيه العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض * ثم قلت (والافصح فى المن النقص) وأقول المن

(قوله يد الله فوق أيديهم) كناية عن ان عهدهم فى الحقيقة مع الله فهو تاكيد لقوله انما يبايعون الله وفيه تلميح الى ان الفضل انما هو لله (قوله لئن بسطت الى يدك لتقتلنى) ما أنا بباسط ١٩ يدى اليك لاقتلك انى أخاف الله

يخالف الاب والاخ والحم من جهة انها اذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين واذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف تقول هذا أبٌ بحذف اللام وأصله أبوٌ فاذا أضفته قلت هذا أبوك وكذا الباقى وأما الهن فاذا استعمل مفردا نقص واذا أضيف بقى فى اللغة الفصحى على نقصه تقول هذا هن وهذا هنك فيكون فى الافراد والاضافة على حد سواء ومن العرب من يستعمله تاما فى حالة الاضافة فيقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهى لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجى فادعيا أن الاسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة واعلم أن لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا هى أفصح قياسا وذلك لان ما كان ناقصا فى الافراد فحقه أن يبقى على نقصه فى الاضافة وذلك نحو يد أصلها يدى فحذفوا لامها فى الافراد وهى الياء وجعلوا الاعراب على ما قبلها فقالوا هذه يد ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام قال الله تعالى يد الله فوق أيديهم وقال الله تعالى لئن بسطت الى يدك لتقتلنى وقال تعالى وخذ بيدك ضغثا فاما الآية الاولى فيد فيها مبتدأ مرفوع بالضمة والله مضاف اليه مخفوض بالكسرة وفوق ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو متعلق بمحذوف هو الخبر أى كائنة فوق أيديهم وأيديهم مضاف ومضاف اليه ورجعت الياء التى كانت فى المفرد محذوفة لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدر أى والله لئن وتسمى اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعل ماض وفاعل والى جار ومجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به ومضاف اليه واللام من لتقتلنى لام التعليل وهى حرف جر والفعل منصوب بان مضمرة بعدها جوازا لانها نفسها خلافا للكوفيين وأن المضمرة والفعل فى تاويل مصدر مخفوض باللام أى للقتل وما نافية وأنا اسمها ان قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ ان قدرت تميمية والباء زائدة فلا تتعلق بشئ وكذا جميع حروف الجر الزائدة وباسط خبرها فيكون فى موضع نصب أو خبر المبتدا فيكون فى موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها من الاعراب وهى دالة على جواب الشرط المحذوف والتقدير والله ما أنا بباسط يدى اليك لاقتلك ان بسطت الى يدك لتقتلنى فما أنا بباسط يدى اليك لاقتلك وأما الآية الثالثة فواضحة والضغث قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس ثم قلت (الرابع المثنى كالزيدان والهندان فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) وأقول الباب الرابع مما خرج عن الاصل المثنى وهو كل اسم دال على اثنين وكان اختصارا للمتعاطفين وذلك نحو الزيدان والهندان اذ كل منهما دال على اثنين والاصل فيهما زيد وزيد وهند وهند كما قال الحجاج انا الله محمد ومحمد فى يوم ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية منهم للتطويل والتكرار وحكم هذا الباب أن يرفع بالالف نيابة عن الضمة وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة نحو جاء

ربّ العالمين انى أريد أن تبوء بإثمى وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين قوله انى أخاف الله رب العالمين استئناف بيانى كأنه قيل لم لا تبسط يدك أنت وقوله انى أريد الخ يقال حب المعصية لا يجوز ويجاب بانه لعله جائز عندهم جريا للخصم للضرر به كالدعاء عليه لا من حيث انها معصية لله أو يقال هذا الكلام المقصد منه مجرد قهر الخصم كأنه يقول لا أبالى بهذا الذى تفعله بل أنا أحبه لانه ضر لك وحدك وثواب لى وربما كان هذا حاملا للخصم على الانكماك تامل (قوله وهى دالة على جواب الشرط المحذوف) أى لانه عند اجتماع القسم والشرط يحذف المتاخر ويجاب المتقدم لسبقه ولو كان جواب الشرط فهو غير صالح للشرطية فكان يقترن بالفاء ثم قدره الشارح بها وقدم المذكور عند القسم (قوله كل اسم الخ) فيشمل المغلب كالعمرين لابى بكر وعمر والمشترك كالعينين لجارية وباصرة ونصوا على ان هذين من الملحقات لا مثنيات حقيقة وفى كتابة الازهرية فى المثنى كلام حسن (قوله محمد ومحمد) ابنه وأخوه

(قوله صفة ثانية لرجلان) أي وقدم الوصف بالظرف لانه يحتمل الوصف بالمفرد لاحتمال تقدير المتعلق اسما وهو الاظهر لان الاصل في الصفة الافراد والمفرد لو احتمالا مقدم على الجملة في النعت كما قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه (قوله وبانتها) بفتح التاء دعاء للمخاطب بطول عمره وقبله يا ابن الذي دانت له المشرقان * طرا وقد ذلت له المغربان قالهما عوف بن محلم الخزاعي يعتذر لابي العباس بن طاهر عن وقوفي اذنه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه ولم يرد عليه والترجمان المبلغ بضم الجيم ٢٠ مع فتح التاء وضمها وزاد في القاموس لغة ثالثة ففتحهما كزعفران

(قوله على رجل من القريتين عظيم) هذا خلاف الاصل السابق في رجل مؤمن من آل فرعون لان الظرف يحتمل الجملة فقه التاخير (قوله واللذين مفعول ثان) وهو اما من الرؤية البصرية أو العلمية التي بمعنى علم عرفان فتتعدى لواحد فقط فلما دخلتها همزة النقل عديت لاثنين ولم نجعلها من الرؤية القلبية التي تنصب المفعولين لان هذه تتعدى بالهمزة الى ثلاثة ثم ظاهر عبارته ان اللذين مثنى لان كلامه هنا فيه لا في الملحق به وهو على تعريفه سابقا لانه دل على اثنين وأغنى عن قولك الذي والذي والجمهور على أن شرط المثنى أن يكون معربا وأن جميع الموصولات مبنية للافتقار المتأصل لجملة الصلة وأن اللذين مبني وضع على صورة المثنى في الاحوال الثلاثة فاعرابه محلي (قوله وهي جارية على سنن العربية) أي جريا ظاهرا والا فغيرها جار أيضا كما يأتي لكن بالتاويل المثنى (قوله وأهملت كما هو الاكثر) أي واللام لام الابتداء فرقا بينها وبين النافية كما قال ابن مالك * وتلزم اللام اذا ما تهمل * ومذهب الكوفيين ان اللام هذه بمعنى الا وان قبلها نافية واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله

أمسى أبان ذليلا بعد عزته * وما أبان لمن أعلاج سودان والاعلاج جمع علج الكبير من كفار العجم (قوله بالحرث) رسمه والمسموع في لفظه بياء متصلة باللام وأصله بحي الحرث والقياس أن يرسم ألف بين الياء واللام كما ترسم بعد ياء الجر وكانه ذكره السخاوي ووجد بخط الزمخشري ما يقويه في قوله * ولكن طفت عالماه غرلة خالد * كما في مواد المغني

الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وكذلك تقول في الهندان وانما مثلت بالزيدان والهندان لتعلم أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء بخلاف جمعهما السالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما قال فعل ماض ورجلان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة الرفع هنا الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى ومعمول يخافون محذوف أي يخافون الله وجملة أنعم الله عليهما تحتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان والمعنى قال رجلان موصوفان بانهما من الذين يخافون وبانهما أنعم الله عليهما بالايمان وتحتمل ان تكون دعائية مثلها في قولك جاءني زيد رحمه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثله في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر

ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي الى ترجمان

ومن شواهد الجر قوله تعالى ولو انزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فقضاهن سبع سموات في يومين قد كان لكم آية في فئتين ومثال النصب قوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا ربنا منادى مضاف حذف قبله حرف النداء والتقدير يا ربنا وأرنا فعل دعاء ولا تقل نعل أمر تادبا والفاعل مستتر ونا مفعول أول واللذين مفعول ثان وعلامة نصبه الياء وما بعده صلة وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالالف في قوله تعالى ان هذين لساحران وفي هذا الموضع قرآت احداها هذه وهي تشديد النون من ان وهذين بالياء وهي قراءة أبي عمرو وهي جارية على سنن العربية فان ان تنصب الاسم وترفع الخبر وهذين اسمها فيجب نصبه بالياء لانه مثنى وساحران خبرها فرفعه بالالف والثانية ان بالتخفيف هذان بالالف وتوجيهها أن الاصل ان هذين فخففت ان بحذف النون الثانية وأهملت كما هو الاكثر فيها اذا خففت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر في بالالف ونظيره أنك تقول ان زيدا قائم فاذا خففت فالافصح أن تقول ان زيد لقائم على الابتداء والخبر قال الله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ والثالثة ان بالتشديد هذان بالالف وهي مشكلة لان ان المشددة يجب اعمالها فكان الظاهر الاتيان بالياء كما في القراءة الاولى وقد أجيب عنها بأوجه احدها ان لغة الحرث بن كعب وخثعم وزيد وكنانة وآخرين استعمال

(قوله ان أباها الخ) لابى النجم الفضل بن قدامة (قوله غايتاها) هو الشاهد والضمير للمجد وأنث باعتبار انه صفة وقبله

واها لريا ثم واها واها * هى المنى لو أننا نالناها بالبت عنا هالنا وفاها * بثمن نرضى به مولاها

(قوله أن ان بمعنى نعم) أثبته جماعة وأنكره أبو عبيدة قال فى المغنى استدل المثبتون بقوله ويقلن شيب قد علا * ك وقد كبرت فقلت انه * ورد بانا لا نسلم ان الهاء للسكت بل هى ضمير منصوب والخبر محذوف أى انه كذلك والجيد الاستدلال بكلام ابن الزبير قلت ومن جعلها فى هذا البيت للسكت استند لان البيت الاول آخره هاء السكت لان قبله

بكرا العواذل فى الصبو * ح يلمننى وألومهنه ويقلن الخ وبكرا بالتخفيف ومراده بالصبوح شرب الخمر أول النهار

(قوله فيما حكى الخ) قيل ان سيدنا عبد الله بن الزبير بضم الزاى أتاه رجل يقال له فضالة بن شريك وقيل عبد الله بن الزبير بفتح الزاى فقال ان ناقتى تعبت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال الرجل ما جئتك مستطلعا وانما جئتك مستمنحا لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ان وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه فليست ان هنا ناسخة بأن يقال التقدير ان الله لعنها أو انها لملعونه وراكبها اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا بل هى حرف جواب وراكبها عطف على محذوف أى نعم لعنها الله وراكبها واعترضه الدمامينى بان نعم وما رادفها ٢١ لا تقع فى جواب الدعاء ورأيت بعد ترتبه جوابين الاول انها وقعت نظرا الصورته الخبرية الثانى أنه استلزم خبرا أى استحقت ناقة حملتنى اليك اللعنة ثم ان كون ان فى الآية بمعنى نعم كلام المبرد ورد عليه أبو على الفارسى بانه لم يتقدم ما يجاب بنعم وأجاب الشمنى على المغنى بان التنازع فيما بينهم واسرار النجوى يتضمن استخبار بعضهم من بعض فهو جواب للاستخبار الضمنى قلت وهو بعد فان اسرار النجوى فيما بينهم ليس فى الاستخبار عن كونهم ساحرين أو لا بل هم جزموا بالسحر فقالوا أجئتنا لتخرجنا من أرضنا بسحرك الخ ثم أسروا النجوى فيما بقى بان به موسى الا أن يقال محط الجواب قوله فاجمعوا كيدكم الخ وما قبله توطئة ثم ان المصنف رد فى المغنى هذا التخريج بان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى نفاه بعضهم ومنعه الدمامينى بان سيبويه والحذاق حكوه عن الفصحاء (قوله لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا) أى لان لها الصدر فلا تدخل الا على المبتدا نفسه نعم تزحلق مع ان فتدخل على خبرها كراهة افتتاح الكلام بمؤكدين وأجيب بان اللام هنا زائدة وهى لا تستحق الصدارة وردبان زيادتها خاصة بالشعر كقوله مروا عجالى فقالوا أين سيدكم * فقال من سئلوا أمسى لجهودا وقيل دخلت معان التى بمعنى نعم لشبهها بالمؤكدة لفظا كما زادوا ان بعد ما المصدرية فى قوله * ورجع الفتى للخير ما ان رأيته * لشبهها بالنافية فى قوله ما ان أنت ذهب (قوله ثم حذف المبتدا) وهو مما رده فى المغنى بان اللام للتاكيد والحذف ينافيه لان التاكيد فى مقام البسط والحذف فى مقام الاختصار قال المحقق الدمامينى وهذا مردود فقد سأل سيبويه الخليل كيف ينطق بالتاكيد من نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه انفسهما فقال انه يرفع بتقدير هما صاحباى انفسهما وينصب بتقدير اقصدهما انفسهما وهو جمع بين التاكيد والحذف

المثنى بالالف دائما تقول جاءنى الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان قال

* تزود منا بين أذناه طعنة * وقال الآخر

ان أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها

فهذا مثال مجىء المنصوب بالالف وذاك مثال مجىء المجرور بالف والثانى أن ان بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلا سأل ابن الزبير شيأ فلم يعطه فقال لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ان وراكبها أى نعم ولعن الله راكبها وان التى بمعنى نعم لا تعمل شيأ كما أن نعم كذلك فهذان مبتدأ مرفوع الالف وساحران خبر لمبتدا محذوف أى لهما ساحران والجملة خبر هذان ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا والثالث أن الاصل انه هذان لهما ساحران فالهاء ضمير الشان وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة فى موضع رفع على أنها خبر ان ثم حذف المبتدا وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ومن قول بعض العرب ان بك زيد مأخوذ الرابع أنه لما ثنى هذا اجتمع ألفان ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة ألف هذا

والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها والخامس أنه لما كان الاعراب لا يظهر في الواحد وهو هذا جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لانه فرع عليه واختار هذا القول الامام العلامة تقي الدين ابو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى وزعم أن بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من اعرابه قال وقد تفطن لذلك غير واحد من حذاق النحاة ثم اعترض على نفسه بامرين أحدهما أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى لاحدى ابنتي هاتين مع أن هاتين تثنية هذا وهو مبني والثاني أن الذي مبني وقد قالوا في تثنيته اللذين في الجر والنصب وهي لغة القرآن كقوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا وأجاب عن الاول بانه انما جاء هاتين بالياء على لغة الاعراب لمناسبة ابنتي قال فالاعراب هنا أفصح من البناء لاجل المناسبة كما أن البناء في ان هذان لساحران أفصح من الاعراب لمناسبة الالف في هذان للالف في ساحران وأجاب عن الثاني بالفرق بين اللذان وهذان بان اللذان تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه بالزيدان وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف قال رحمه الله تعالى وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ ان هذان لمحن وان عثمان رضي الله عنه قال ان في المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه أحدها أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في ازالته والثاني أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف والثالث أن الاحتجاج بان العرب ستقيمه بالسنتها غير مستقيم لان المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي والرابع أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب التابوت بالهاء على لغة الانصار فنعوه من ذلك ورفعوه الى عثمان رضي الله عنهم فامرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ولما بلغ عمر رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ عتى حين على لغة هذيل أنكر ذلك عليه وقال أقرئ الناس بلغة قريش فان الله تعالى انما أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل اه كلامه ملخصا وقال المهدوي في شرح الهداية وماروى عن عائشة رضي الله عنها من قولها ان في القرآن لحنا ستقيمه العرب بالسنتها لم يصح ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد الا وله وجه صحيح في العربية وقد قال الله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان اه وهذا الاثر انما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لا عن عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدوي وانما المروي عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء والمقيمين الصلاة بعد قوله لكن الراسخون وعن قوله تعالى في المائدة ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وعن قوله تعالى في طه ان هذان لساحران فقالت يا ابن أختي هذا خطأ من الكاتب روى هذه القصة الثعلبي وغيره من المفسرين وهذا أيضا بعيد الثبوت عن عائشة رضي الله عنها فان هذه القراآت كلها موجهة كما مر في هذه الآية وكما

(قوله ومن قدر العكس لم يغير) ثم يحتمل على هذا ان يقدر الاعراب على الالف كذا كالفتى أو انه يقدر حرف التثنية في الاعراب وان المحذوف لعلة كالثابت

(قوله تثنية اسم ثلاثي) أي لان أل في الذي كلمة أخرى كما ان هاء التنبيه في هذا كذلك (قوله فكيف يقرون اللحن) يفيد هذا ان اللحن من أشد المنكرات شرعا وهو كذلك وفي الحقيقة الثاني والرابع كالدليل للاول فالرابع دليل لقوله كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات والثاني دليل لكون اللحن في القرآن من الاشد

(قوله عند الكلام على الجمع) بعد ورقة ويسير (قوله اثنتا عشرة) . قالوا عشرة هنا لا محل لها من الاعراب لانه بمنزلة النون في اثنان قلت وكأنهم لم يحملوه على غلام زيد لانه ليس القصد هنا معنى الاضافة اذ ليس القصد بالحكم اثنين منسوبين للعشرة بل مجموع العشرة والاثنين فمن ثم يقولون النون حذفت لشبه الاضافة لا للاضافة (قوله ليست اختصارا للمتعاطفين) اى اللذين من مادة المثنى فخرج واحد وواحد (قوله وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين) أقول أو الاصل ذو اشهادة بينكم اثنان وكأن الشيخ رأى ان الاصل بقاء الاول على حاله ورد ما خالفه اليه (قوله او مشبهاته الخ) مبني على قول الجمهور ان الاسم المشتق على معناه الحقيقي وانه من التشبيه البليغ بحذف الاداة والحمل مبالغة وقال العلامة التفتازاني انه استعارة ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان الاسد ٢٣ مستعار لا لخصوص زيد بل لمطلق الرجل الشجاع ثم حمل على زيد فعلى كلامه هو من القسم الاول اذ المراد بالشجاع عين زيد ومعنى توهم المبتدا عين الخبر انه نفسه بحسب المراد ضرورة الاخبار بان أحدهما هو الآخر فلا ينافي اختلافهما مفهوما وانه لا يستفاد ان هذا عين هذا من ذاتهما بل حتى يركب تركيب الاخبار والا لزم حمل الشئ على نفسه وهو لا يفيد فمن ثم أولوا أبو النجم وشعري الثاني في نحو أنا أبو النجم وشعري شعري بالرجل المشهور بالاوصاف الجميلة والنظم المعروف بالبلاغة واختلاف المفهوم لا يمنع من الحمل انما يمنع منه التباين الكلي وهذا تحقيق المقام ووقع لنا فيه كلام مع غير واحد ثم ان السعد استدل بانه لو كان أسدا باقيا على حقيقته كما قالوا لكان جامدا فلا يتعلق به الجار والمجرور في قوله * أسد علي * وفي الحروب نعامة * وقوله * والصبر اغربة عليه وأجبنا عنه بانه يتعلق بالشجاعة والبكاء المستفادين من أسد وأغربة من حيث انهما يدلان على حذفهما أي أسد يجترئ علي * وأغربة تنوح عليه أو بمعنى التشبيه أي شبيه علي * أي بالنسبة لي وكذا الثاني لكن الحق انه بعيد (قوله وفائدة اعادة ذلك التوكيد) أي فهذا الشرط توكيد للاول فلا يحتاج لجواب آخر كما لا يحتاج الفعل المؤكد لفاعل (أقول) وللاعادة هنا أيضا فائدة هي انه لا فرق بين الواحد والاثنين تصاوان كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قبل بالاولى (قوله وليسا بشئ) أما الثاني فلان لغة أكلوني البراغيث ضعيفة ومع ذلك فعلامة التثنية انما تصح لو كان الفاعل مثنى جزما وهنا الاول وهو أحدهما مفرد لا يصح

سيأتي ان شاء الله تعالى في الآيتين الاخيرتين عند الكلام على الجمع وهي قراءة جميع السبعة في المقيمين والصابئون وقراءة الاكثر في ان هذان فلا يتجه القول بانها خطأ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل ثم قلت (والحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا مضافين الى مضمر) وأقول ألحق بالمثنى خمسة ألفاظ وهي اثنان للذكرين واثنتان للمؤنثتين في لغة الحجاز وثنتان لهما في لغة تميم وهذه الثلاثة تجري مجرى المثنى في اعرابه دائما من غير شرط وانما لم يسمها مثناة لانها ليست اختصارا للمتعاطفين اذ لا مفرد لها لا يقال اثن ولا اثنة ولا اثنت ومن شواهد رفعها بالالف قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا فاثنتا فاعل بانفجرت وقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان فاثنان مرفوع إما على انه خبر المبتدا وهو شهادة وذلك على أن الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه وانما قدرنا هذا المضاف لان المبتدا لا بد أن يكون عين الخبر نحو زيد أخوك أو مشبهه به نحو زيد أسد والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما وأما على أنه فاعل بالمصدر وهو الشهادة والتقدير وتما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان ومن شواهد النصب قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فاثنين مفعول به واثنتين مفعول مطلق أي اما تتين وكذلك وأحيينا اثنتين ومنه أيضا قوله تعالى وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا فاثني مفعول بعثنا وعلامة نصبه الياء والكلمتان الرابعة والخامسة كلا وكلتا وشرط اجرائهما مجرى المثنى اضافتهما الى الضمير تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكذا في كلتا قال الله تعالى اما يبلغن عندك الكبر أحدهما او كلاهما فاحدهما فاعل وكلاهما معطوف عليه والالف علامة لرفعه لانه مضاف الى الضمير ويقرأ ما يبلغان بالالف فالالف فاعل وأحدهما فاعل بفعل محذوف تقديره ان يبلغه أحدهما أو كلاهما وفائدة اعادة ذلك التوكيد وقيل ان أحدهما بدل من الالف أو فاعل يبلغان على أن الالف علامة وليسا بشئ

اسناد علامة التثنية له وأما الاول فلان البدل هو المقصود بالحكم لكونه غير الاول اما اذا تأكيدل الاضراب والنسيان والغلط كرأيت زيدا الفرس والاشتمال كنفعني زيد علمه واما الكلمة والجزئية نحو اكلت الرغيف ثلثه واما اختلاف الوصف والعنوان كجاءني زيد أخوك ولا يحسن قصد واحد هنا لما المراد التأكيد والتعميم فليتأمل (قوله الخامس جمع المذكر السالم) انما ينقاس في علم أو صفة واذا جمع العلم قصد تنكيره فاذا تدخل عليه أل نحو الزيدون فمن ثم قال الدماميني ويسأل عما شرطتم وجوده * لامر فلم تقض النحاة بورده * فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * ابيتم ثبوت الحكم الا بفقده ان قلت ما صحة كلامه مع ما المانع من انه يجمع باقيا على علميته ولا تزول الا اذا أتت ال كما يفعل بالعلم المفرد ان دخلت عليه ال أو أضيف نحو * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * ليلاى منكن قلت أنت خبير بان زيدون لا يفيد تعينا أبدا فقد زالت علميته ان قلت لم جمعوا النكرة تاويلا أعني العلم المقصود تنكيره وامتنعوا من جمع النكرة الاصلية قلت لان حق المحوق علامة الجمع أن يكون للوصف لشبهه بالفعل في يضربون والعلم يؤول بالمسمى فيرجع للوصف بخلاف النكرة الاصلية ثم يمكن الجواب عن اشكاله أيضا بالحرف المصدري فان شرط بسبك الفعل قياسا وجوده ثم يحذف عند سبكه دلالة ظهوره له أثر ثم هذا عندهم يسمى بالمهيئ كما حققه القطب الرازي في شرح الرسالة الشمسية ثم لا بد أن يكون معربا اذ المبنيات لا حظ لها في الجمع بل يجمع ٢٤ ذو في المذكر وذات في المؤنث وبضا فان للاسم مرادا منه لفظه نحو

جاء ذو وسيبويه أو ذوات حذام أي أصحاب هذا الاسم الموضوع لهم وكذلك المركب المزجي والاضافي فيجمع صدره ويضاف لعجزه والكوفيون يجوزون جمع الجزأين كذا ذكره مرادا الازهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المتعدد جمع الصدر فقط نحو جاء عبيد زيد اما ان كان كل منهما متعددا بان كان عبد زيد المصري وعبد زيد المكي وعبد زيد الشامي وصفاتهم فالوجه جمعهما نحو عبيد الزيود ولا يجمع بالواو والنون الا العاقل فان سمع غيره فلحق ولا يجمع فعلان فعلى ولا أفعل فعلاء ولا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا مذكر لا مؤنث له كآدر واكمر لعظيم الادرة والكمرة والى ذلك أشرت بقولي

ويجمع تصحيحا مذكر عاقل ... بناء ومزجيا مع التاء قد عدم ... وفعلان فعلى مثله افعل لها
فجمعهما التصحيح يا ام من علم ... وان تستوف أنثى في لفظ مع الذكر ... أو انعدم التانيث فالجمع منعدم
وذو مثل ذات يجمعان وضفهما ... الى ما بنى أو ركبوه من الكلام ... بصدر مضاف جمعه وهو فيهما
يجوزه الكوفي تشرى لمن فهم ... هذا وعبد الله علما ينقاس جمع صدره بالواو والنون لانه علم العاقل اذ جزء العلم له حكم العلم كما منعوا هريرة في أبي هريرة للعلمية والتأنيث (قوله المكسور ما قبلها) أي ولو تقديرا نحو المصطفين فان أصله المصطفيين قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الياء الثانية (قوله المفتوح ما بعدها) أي وقل من يكسره نطق وعليه * وقد جاوزت حد الاربعين * ويحتمل انه على اجرائه مجرى حين (قوله السالم) قيل هو وصف سببي للجمع لان السالم من التغيير بناء المفرد قلت بل يقال هذا الجمع سلم من تغييره عن بناء واحده

افتامل ذلك فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف على كل حال وكان اعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في تلك الالف قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها أي كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئا فكلتا مبتدأ وآتت اكلها فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر ومفعول ومضاف اليه والجملة خبر وعلامة الرفع في كلتا ضمة مقدرة على الالف لا نفس الالف فانه مضاف للظاهر ثم قلت (الخامس جمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) وأقول الباب الخامس مما خرج عن الاصل جمع المذكر السالم واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهندات والزينبات وبالسالم عن المكسر كغلمان وزيود وحكم هذا الجمع انه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاء الزيدون والمسلمون ومررت بالزيدين والمسلمين ورأيت الزيدين والمسلمين وانما مثلت بالمثالين ليعلم ان هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء

(قوله لبيان فضل الصلاة الخ) ان قلت مسلم في الزكاة لا الرسوخ في العلم قلت علم بلا عمل لا ثمرة فيه ان قلت ما تصنع في الايمان قلت الصلاة لا تصح الا بالايمان فهم مؤمنون وزيادة (قوله وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء) فيه أنه يقال لا معنى للايمان بما أنزل اليه قبله من الانبياء لا مع الايمان بنبوتهم فهذا ماخوذ مما قبله الا أن يجاب بان المراد الانبياء الذين لم ينزل لهم شيء بل مرسلون بشرع من قبلهم كانبياء بني اسرائيل بعد موسى ولا يحمل على الانبياء غير المرسلين لانهم لا يجب الايمان بهم لعدم أمرهم بالتبليغ قال الله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا قيل المقيمين عطف على الضمير في منهم وهو بعيد ويحتمل أنه عطف على الضمير في اليك والكتاب أنزل للنبي ولاتباعه قال الله تعالى يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم (قوله وأما الآية الثانية ففيها أيضا أوجه) أقول من جملة الاوجه المحتملة أن يكون

وصفاتهم فان قلت فما تصنع في المقيمين من قوله تعالى في سورة النساء لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة فانه جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت وما تصنع بالصابئون من قوله تعالى في السورة التي تليها ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فانه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون والصابئين بالياء لانه معطوف على المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت قلت أما الآية الاولى ففيها أوجه أرجحها وجهان أحدهما أن المقيمين نصب على المدح وتقديره وأمدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وانما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها وثانيهما أنه مخفوض لانه معطوف على ما في قوله تعالى بما أنزل اليك أي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء وفي مصحف عبد الله والمقيمون بالواو وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي ولا اشكال فيها وأما الآية الثانية ففيها أيضا أوجه أرجحها وجهان أحدهما أن يكون الذين هادوا مرتفعا بالابتداء والصابئون والنصارى عطفا عليه والخبر محذوف والجملة في نية التاخير عما في حيزان مع اسمها وخبرها كانه قيل ان الذين آمنوا بالسنتهم من آمن منهم أي بقلبه بالله الى آخر الآية ثم قيل والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك والثاني ان يكون الامر على ما ذكرنا من ارتفاع الذين هادوا بالابتداء وكون ما بعده عطفا عليه ولكن يكون الخبر المذكور له ويكون خبر ان محذوفا مدلولا عليه بخبر المبتدا كانه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم ثم قيل والذين هادوا الى آخره والوجه الاول أجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس وقرأ أبي بن كعب والصابئين بالياء وهي مروية عن ابن كثير ولا اشكال فيها ثم قلت (ومحق به أولو وعالمون وأرضون مسنون وعشرون وبابهما

الصابئون عطفا على ضمير آمنوا وقد فصل بفاصل ما (قوله والنصارى عطفا عليه) أقول الذين هادوا والنصارى اعرابهما غير ظاهر لان الاول محلي والثاني تقديري فيكون كل منهما عطفا على الذين امنوا والمقطوع عن العطف هو الصابئون وحده كما قطع في الآية السابقة المقيمين (قوله عما في حيز ان مع اسمها وخبرها) لو حذف قوله مع اسمها وخبرها كان أوضح لانهما في حيزان (قوله ان الذين آمنوا بالسنتهم من آمن منهم أي بقلبه) أو المراد من استمر على ايمانه وكل هذا أتى بجعل الذين هادوا منطوقا عن العطف أما ان جعل معطوفا كالنصارى

فالمعنى من آمن من مجموع الدين آمنوا والذين هادوا والنصارى ومصدق من آمن هم الذين آمنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصارى (قوله وعالمون) قيل هو ليس جمعا للعالم بل اسم جمع لان الجمع أوسع دائرة من مفرده وعالمون قاصر على العقلاء وعالم لكل ما سوى الله قلت الحق أنه جمع وأن مفرده عالم بمعنى صنف من العقلاء كالروم والبربر والمغربي نعم لم يستوف الشروط (قوله وبابهما) أقول باب سنون كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر فرج شفة لتكسره على شفاه وباب عشرين من ثلاثين الى تسعين قيل انما كان ملحقا لانه لو كان كذلك لصدق عشرون على الثلاثين وثلاثون على تسعة وقس الباقي قلت لو فرض أنه جمع عشرة فليس علما ولا صفة مع أن فيه التاء ومع ما فيه من الحذف وتغيير الشكل

(قوله وعليون ونحوه) أقول نحوه كل جمع سمي به مفرد لان عليين اسم لاعلى مكان في الجنة وماذكره في المسمى به هو أحد أوجه مشهورة وقد يلزم المنع من الصرف كهرون والظاهر أنه للعلمية وشبه العجمة أو يلزم الياء معربا بحركات على النون كيبن (قوله على أن لا يؤتوا) لان الحلف يتعدى بعلى والمحلوف عليه هو جواب القسم وهو هنا عدم الايتاء لا الايتاء (قوله لان لا تضلوا) ٢٦ يحتمل أن التقدير مخافة أن تضلوا ولا حذف أي يبين لكم ضلالكم أي ما فيه ضلالكم لتجتنبوه (قوله فانها اسماء جموع) ظاهره أن أسماء العدد أسماء جموع كعشرين وعليه فمفردها الذي من معناها لا من لفظها واحد ع أقول والظاهر أن أسماء العدد لا تعد أسماء جموع انما أسماء الجموع ما وضعت لجماعة غير دالة على كمتها كالجيش والركب (قوله منير) من نبر اذا ارتفع قاله الجوهري (قوله سنو) في طرة عن ش ن بسكون النون وعليه ففتحها في سنة لمناسبة التاء (قوله وأصل سانيت سانوت) لم يجعلوه يائيا أو مالة لانه سمع سنوات ولم يسمع سنيات والتكسير يرد الاشياء الى أصولها (قوله مع بقاء المعنى) أي ونو احتمالا كما في جعله بدلا من ثلاث فانه لو قيل لبثوا في كهفهم سنين احتمل ثلثمائة ثم يذهب المعنى بالكلية ثم مراده مع بقاء المعنى المراد الاخباري فدخل بدل البعض لانك اذا قلت اكلت الرغيف ثلثه فاسناد الاكل للرغيف أولا ليس من حيث وقوعه على كل جزء من أجزائه والا كان كذبا بل من حيث تعلقه به على سبيل الاجمال الصادق بوقوعه على بعضه وهو المراد ولا شك أنه يحصل باحلال البدل محل المبدل منه (قوله ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه) ويكون على القليل كما قال ابن مالك

ومائة والالف للفرد أضف * ومائة بالجمع تزر اقد يردف

وأهلون وعليون ونحوه) وأقول الحق بجمع المذكر السالم ألفاظ منها أولو وليس بجمع وانما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذو ومن شواهده قوله تعالى ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى لانه مأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وأصله يأتلي ومعناه يحلف وهو يفتعل من الالية وهي اليمين أو من قولهم ما ألوت جهدا أي ما قصرت وعلى الاول فاصل أن يؤتوا على أن لا يؤتوا فحذفت على ولا كما قال الله تعالى يبين الله لكم أن تضلوا أي لأن لا تضلوا وعلى الثاني فاصله في أن يؤتوا فحذفت في خاصة وقرئ ولا يتال وأصله يتالى وهو يتفعل من الالية وأولو فاعل يأتل وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول يؤتوا وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان في ذلك لذكرى لاولي الالباب فهذا مثال المجرور وذانك مثالا المرفوع والمنصوب ومنها عالمون وعشرون وبابا الى التسعين فانها أسماء جموع أيضا لا واحد لها من لفظها ومنها أرضون وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لان مفرده أرض ساكن الراء والارض مؤنثة بدليل وأخرجت الارض اثقالها وهي مما لا يعقل قطعا وانما حق هذا الاعراب أي الذي يجمع بالواو والنون أن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل تقول هذه أرضون ورأيت أرضين ومررت بارضين وفي الحديث من غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة وربما سكنت الراء في الضرورة كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * هداد خطيب فوق أعواده منبر

ومنها سنون وهو كارضون لانه جمع سنة وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور الاول وسنة مؤنث غير عاقل وأصله سنو وسنه بدليل قولهم في جمعه بالالف والتاء سنوات وسنهات وقولهم في اشتقاق الفعل منه سانهت وسانيت وأصل سانيت سانوت فقلبوا الواو ياء حين تجاورت متطرفة ثلاثة أحرف ومن شواهد سنين قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين تقرأ مائة على وجهين منونة وغير منونة فمن نونها فسنين بدل من ثلاث فهي منصوبة والياء علامة النصب قيل أو مجرورة بدل من مائة والياء علامة الجر وفيه نظر لان البدل يعتبر صحته احلاله محل الاول مع بقاء المعنى ولو قيل ثلاث سنين اختل المعنى كما ترى ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه فهي مخفوضة والياء علامة الخفض ولم تقع في القرآن مرفوعة ومثالها قول القائل

(قوله ثم انقضت الخ) قبله قضيت سنين بالوصال وبالهنا * فكانها من قصرها أيام ثم انثنت أيام هجر بعدها * فكانها من طولها أعوام ثم انقضت الخ (قوله كقلة) أعواد يلعب بها الصبيان (قوله اذا فرقته) بناء الخطاب فالاحسن فتح التاء في قوله من قولهم عضيته أي من قولهم لك أنت عضيته (قوله وأما نحو أتحاجوني) بتخفيف النون وارد على قوله ترفع بثبوت النون وأما اذا شددت النون فالنونان ثابتان (قوله الامثلة الخمسة) ٢٧ انما قال الامثلة لانها لا تقصر على

ثم انقضت تلك السنون وأهلها * فكانها وكانهم أحلام

وأشرت بقولي وبابهما الى ان كل ما كان كسنين في كونه جمعا الثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث فانه يعرب هذا الاعراب وذلك كقلة وقلين وعزة وعزين وعضة وعضين قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين أي فرقا شتى لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الفرقة الاخرى وانتصابها على أنها صفة لمهطعين بمعنى مسرعين وانتصاب مهطعين على الحال وقال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعل منصوب بالياء وهي جمع عضة واختلف فيها فقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته قال رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * يعني بالفرق أي جعلوا القرآن أعضاء فقال بعضهم سحر وقال بعضهم كهانة وقال بعضهم أساطير الاولين وقيل أصلها عضه من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا تعضه تعضكم بعضا ثم قلت (السادس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فانها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها وأما نحو أتحاجوني فالحذوف نون الوقاية وأما الا أن يعفون فالواو أصل والفعل مبني بخلاف وأن تعفوا أقرب للتقوى) وأقول الباب السادس مما خرج عن الاصل الامثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون مثال الرفع قوله تعالى فيهما عينان تجريان وأنتم تعلمون وأنتم تشهدون فهم لا يشعرون فالمضارع في ذلك كله مرفوع لخلوه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون ومثال الجزم والنصب قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فلم تفعلوا جازم ومجزوم ولن تفعلوا ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون فان قلت فما تصنع في قوله تعالى الا أن يعفون فان ناصبة والنون ثابتة معه قلت نيست الواو هنا واو الجماعة وانما هي لام الكلمة التي في قولك زيد يعفو وليست النون هنا نون الرفع وانما هي اسم مضمر عائد على المطلقات مثلها في والمطلقات يتربصن والفعل مبني لاتصاله بنون النسوة ووزن يعفون على هذا يفعلن كما انك اذا قلت النسوة يخرجن أو يكتبن كان ذلك وزنه وأما اذا قلت الرجال يعفون فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع والاصل يعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة وهي الواو الاولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى وانما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور احدها ان الاولى جزء

مادة مخصوصة ففعلان المراد منه كل فعل اتصل به ألف اثنين كما قال بعد ولو كان على وزن يستخرجان أو ينصران الى غير ذلك (قوله اتصل به ألف اثنين) اختاره على اسند ليشمل الحروف العلامة على لغة أكلوني البراغيث (قوله ترفع بثبوت النون الخ) هو مذهب الجمهور وقيل بحركات مقدرة على لاماتها منع منها حركة المناسبة فتجزم بحذف تلك الحركات فهو سكون مقدر والنون تحذف عند الجازم لابه وعلى مذهب الجمهور لنا أن نلغز ونقول أيما اعراب لفظا فصل منه بمعموله بل شرطه أن يفصل وظاهر أن النون اعراب الافعال انما تكون عند الاسناد للضمير المعمول للفعل ونظمته ولم أر من ذكره *

الا بالامام النحو لازات مخرجا
نفائس درر من عميق المسائل

أري عندي معمولا وقد جاء فاصلا * لنا بين عامل واعراب عامل وزاد ارتيابي ان ذا الفصل عندهم
هو الشرط في الاعراب دون مجادل فقل لي فداك النفس ما هو معرب * لاعرابه شرط اقتران بفاصل
(جوابه من البحر الروى) بحمد الله بدء قولي وبعده * صلاة وتسليم لخير الاماثل نعم خمس أفعال لها النون رفعها
* ومعمولها يا ذا ضمير لفاعل فهاك جوابا زانك العلم والتقى * وزدت كمالا عند كل المحافل

To: www.al-mostafa.com

(قوله والحذف بالاول أولى) يقال هذا اذا دار الحذف بين أول الكلمة وآخرها وليس كلامنا فيه وكانه قصد الترقي أي أولا نلتفت الى ان هذه كلمة وهذه جزء كلمة بل ولو قطعنا النظر عن ذلك فهذه آخر وهو محل التغيير (قوله الثالث ان الاولى لا تدل على معنى الخ) هذا من لوازم كون الاولى جزء كلمة والثانية كلمة (قوله وهو كلمة مستقلة) مراده انه لا بد أن يكون لام الكلمة مثلا فقوله ولا يوصف بلبنة آخر عطف لازم وليس مراده بالكلمة ما تستقل نطقا ولا لفظا وضع لمعنى مفرد لانتفائهما فيه وفائدة التمكين فيه ليس لانه موضوع لذات كزيد للذات المعلومة كما لا يخفى على ذي مسكة ثم مما يقوي ان المحذوف في يعفون اللام لا الضمير تعين ذلك في يرمون ويخشون والاصل يرميون ٢٨ ويخشيون والحذف للساكنين بعد النقل في الاول والقلب في الثاني (قوله ولهذا اذا دخل عليه الجازم) الاشارة لما سبق من انه مسند لضمير الجمع لا واو النسوة (قوله ونحو انه من يتقي ويصبر مؤول) اثبات الياء وجزم يصبر قراءة قنبل قال الفارسي هو من العطف على المعنى الذي يقال له في غير القرآن العطف على التوهم فمن موصولة فلهذا أثبت ياء يتقي وجزم يصبر على معنى من لانها مع كونها موصولة ضمنت معنى الشرط فهو عطف على يتقي لانه في المعنى مجزوم وقيل بل وصله بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يأمركم ويشعركم بسكون راقيهما قلت

كلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كل الثاني ان الاولى آخر الفعل والحذف بالاول أولى الثالث ان الاولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه حذفوا لام الكلمة في غازٍ وقاضٍ دون التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر اذ الآخر الياء ونزيد وجها رابعا وهو أنه صحيح والياء معتلة فلما حذفت الواو صار وزن يعفون يفعون بحذف اللام ولهذا اذا أدخلت عليه الناصب أو الجازم قلت از جان لم يعفوا ولن يعفوا فاعرف الفرق ثم قلت (السابع الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشى ويرمي فانه يجزم بحذفه ونحو انه من يتقي ويصبر مؤول) وأقول هذا خاتمة الابواب السبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل الذي آخره حرف علة وهو الواو والالف والياء فانه يجزم بحذف الحرف الاخير نيابة عن حذف الحركة تقول لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ قال الله تعالى فليدع ناديه اللام لام الامر يدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف اليه وظهرت الفتحة على المنقوص تخفيفا والتقدير فليدع أهل ناديه أي أهل محلته وقال الله تعالى ولم يخش الا الله ولم يثبت سبعة من المثل فهذان مثالان لحذف الالف وقال الله تعالى لما يقض ما أمره لما حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا كما أن لم كذلك والمعنى ان الانسان لم يقض بعد ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره وهذا مثال حذف الياء والله أعلم وأما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي واسكان الراء في يصبر على قراءة قنبل فمؤول هذا جواب سؤال تقديره ان الجازم وهو من دخل على يتقي ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فالجواب عنه أن من موصولة لا انها شرطية وسكون الراء من يصبر اما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفا أو لانه وصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى لان من الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وابهامها الآتي على الاصل ثم قلت

*(فصل

لكن يفرق بان الضمير له اتصال شديد بعامله فكانهما كلمة وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم أو هي لام الفعل واكتفي بحذف الحركة المقدرة والاخيران ياتيان في قوله

وتضحك مني شيخة عبشمية * كان لم ترى قبلي أسيرا يمانيا وقوله ألم يأتيك والانباء تنمى

* بما لاقت لبون بني زياد وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وتزيد هذه باحتمال الضرورة وأما سنقرئك فلا تنسى فلا نافية لا ناهية أي فما أمت بناس (قوله اللام لام الامر) لكنها مستعملة هنا في التهديد توسعا (قوله أهل ناديه) فهو مجاز بالحذف أو أطلق المحل على الحال أو انه مجاز عقلي في النسبة الايقاعية والمحلة محل الحلول وهو المجلس

(قوله ويسمى مقصورا) القصر فى اللغة الحبس ومنه حور مقصورات فى الخيام أى محبوسات على أزواجهن لا يبغين بهم بدلا لحبسه عن المدعن ظهور الاعراب (قوله ويسمى منقوصا) لنقصه عن ظهور بعض الحركات (قوله والضمة والفتحة فى نحو يخشى الخ) تقدير الحركات فى الفعل المعتل مذهب سيبويه ومن تبعه وعليه يظهر ان الجازم حذف الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعن ابن السراج ومن تبعه انا لا نقدر حركات لان الاعراب فى الفعل خلاف الاصل فلا حاجة لتقديره وعليه فالجازم حذف نفس الحرف لانه لم يجد حركة ذكر الشيخ فى بعض كتبه اه ملخصا من الفاكهى فى شرح هذا المتن (قوله لانها كسرة المناسبة) وقولها انها ذهبت وأتت كسرة أخرى لا موجب له (قوله فان الياء تثبت الخ) أى فصح انه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذ لا حركات ثم وأما قوله وليس شئ من الحرف المدغم الخ فهو استئناف فائدته علة عدم كسر ما قبل الياء وليس قصده به انه مستثنى من كسر ما قبل الياء حتى ينافى أول الكلام الذى يفيد انه مستثنى من تقدير الحركات خلافا لما فى الفاكهى ٢٩ ثم أنه سكت عن الجمع حالة الرفع وذهب أبو حيان الى أن الواو موجودة غاية الامر انها تغيرت لصورة الياء والمقدر ما لا وجود له وهو وجيه وازامه القول ببقاء حرف الرفع مع عامل النصب متغيرا مردود ببقاء عامل الرفع هما واذا جاء القلب لعلة تصريفية وذهابه هناك فيذهب معه حرفه بالكلية وذهب الامام العمدة ابن الحاجب الى ان الواو مقدرة للثقل فرد عليه بان الحركة فى الفتى قبل قلب لامه الفا مقدرة للثقل وأصله فتى أو فتو وفى القاموس ما يدل لهما وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة

*(فصل تقدر الحركات كلها فى نحو غلامى ونحو الفتى ويسمى مقصورا والضمة والكسرة فى نحو القاضى ويسمى منقوصا والضمة والفتحة فى نحو يخشى والضمة فى نحو يدعو ويرمى)

واقول الذى تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان وما تقدر فيه واحدة فاما الذى تقدر فيه الحركات الثلاث فنوعان أحدهما ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا وذلك نحو غلامى وعمانى ومسلمانى فهذه الامثلة ونحوها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء والذى منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة فاستحال حينئذ المجئ بحركات الاعراب قبل الياء اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين فى الآن الواحد فتقول جاءنى غلامى فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء ورأيت غلامى فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء ومررت بغلامى فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك انها كسرة المناسبة وهى مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها واحترزت بقولى وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما من نحو غلامى ومسلمى فان الياء تثبت فيهما جرا ونصبا مدغمة فى ياء المتكلم والالف تثبت فى المثنى رفعا وليس شئ من الحرف المدغم ولا من الالف قابلا للتحريك وقولى ولا منقوصا الان ياء المنقوص تدغم فى ياء المتكلم فتكون كالمثنى والمجموع جرا ونصبا وقولى ولا مقصورا الان المقصور تثبت ألفه قبل الياء والالف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى رفعا قال الله تعالى يا بشراى هذا غلام فنوديت البشرى

الزاهنة فليكن مسلمى كذلك اذ ما دامت الياء الاولى تتعذر الواو وأقول يجاب بانا نتنزل للحالة الراهنة فيهما لكن المانع من حركة الفتى كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتى لازم فظهور الحركة متعذر واما المانع من ظهور الواو فى مسلمى فهو تحقق الياء وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتأتى الواو ويقال مسلوى الا انه ثقيل فالمانع منه الثقل رهذا الاعتبار عليه (قوله وقولى ولا منقوصا لان ياء المنقوص الخ) اعلم ان هذا الذى ذكره انما يصلح علة لعدم كسر ما قبل الياء لا لخروجه عن تقدير الاعراب وكأنه رأى انه مستثنى من تقدير الحركات لحركة المناسبة وهو ظاهر اذ المقصور مع الياء يقدر للتعذر كحاله بدون ياء وأما المنقوص فيقدر لمانع السكون العارض للادغام فى الحركات الثلاث ولا ينبغى أن يقال المانع اشتغال المحل بالسكون لان السكون عدم الحركة وانما يشغل الوجودى (قوله فنوديت البشرى الخ) أقول النداء طلب الاقبال ولا معنى لتوجهه حقيقة للبشرى والحسرة فاعل بالتنبيه وحسرة وبشرى معمول لمحذوف أى أتبشر بشرى وأتحسر حسرة أو ان المنادى محذوف أى يا هؤلاء مثلا أو انه نداء مجازى شبه البشرى والحسرة بشخص منادى تامل

مضافة الى ياء المتكلم وفى الالف فتحة مقدرة لانه منادى مضاف وقرأ الكوفيون يابشرى بغير اضافة فالمقدر فى الالف اما ضمة كما فى قولك يافتى لمعن واما فتحة على انه نداء شائع مثل ياحسرة على العباد الا أنه لم ينون لكونه لا ينصرف لاجل ألف التانيث والنوع الثانى المقصور وهو الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمة كالفتى والعصا تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتكون الالف ساكنة على كل حال وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحركها ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى رحمه الله يتشوق اليه ويشكو له نحوله فقال

سلم على المولى البهاء وصف له * شوقى اليه وانى معلوكه
أبدا يحركنى اليه تشوقى * جسمى به مشطور منهوكه
لكن نحلت لبعده فكأننى * ألف وليس يمكن تحريكه

(قوله المولى البهاء) وفى نسخة البهى وفى آخر مولى البهاء بالاضافة قبل الشوق حرارة الفراق وتنزول بالمشاهدة وهو ألم القلب بمحاسن المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حسا أو ذهنا ويضعفه الفراق والمشطور البيت حذف نصفه والمنهوك حذف ثلثاه استعير للضعيف والثانى أشد وقوله لكن الخ استدراك بنفى امكان الحركة على اثباتها فى قوله أبدا يحركنى

وأما الذى تقدر فيه الحركات فنوعان أحدهما ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة وهو المنقوص وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضى والداعى تقول جاء القاضى ومررت بالقاضى بالسكون ورأيت القاضى بالتحريك وانما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال وانما ظهرت الفتحة للخفة قال الله تعالى فليدع ناديه أجيبوا داعى الله وانى خفت الموالى كلا اذا بلغت التراقى والتراقى جمع ترقوة بفتح التاء وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق والنوع الثانى ما تقدر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتل بالالف تقول هو يخشى ولن يخشى فاذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر فقلت لم يخش تال الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا واما الذى تقدر فيه حركة واحدة فهو شيآن الفعل المعتل بالواو كيدعو والفعل المعتل بالياء كيرمى فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للاستثقال تقول هو يدعو هو يرمى فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة وتظهر فيهما شيآن أحدهما النصب بالفتحة وذلك لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمى قال الله تعالى لن ندعو من دونه الها لن نؤتيهم الله خيرا نحيى به بلدة ميتا ونسقيه أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى لن تغنى عنهم أموالهم الثانى الجزم بحذف الآخر نحو لم يدع ولم يرم قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تبغ الفساد فى الارض ولا تمش فى الارض مرحا وانتصاب مرحا على الحال أى ذا مرح وقرئ مرحا بكسر الراء ثم قلت

* (باب البناء ضد الاعراب والمبنى اما أن يطرد فيه السكون وهو المضارع المتصل بنون الاناث نحو ينربصن ويرضعن أو الماضى المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربنا أو السكون أو نائبه وهو الامر نحو اضرب واضربا واضربوا واضربى واغزوا اخش وارم) وأقول قد مضى أن الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة وذكرت هنا أن البناء ضد الاعراب فكأننى قلت ليس البناء أثرا يجلبه العامل فى آخر الكلمة وذلك كالكسرة فى هؤلاء فان العامل لم يجلبها بدليل وجودها مع جميع العوامل والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا وذلك كلزوم هؤلاء

للكسرة ومنذ للضمة وأين للفتحة ولما فرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه فقسمته تقسيما غريبا لم أسبق اليه وذلك أنني جعلت المبني على تسعة أقسام الاول المبني على السكون وقدمته لانه الاصل والثاني المبني على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق وثنيت به لانه شبيه بالسكون في الخفة والثالث المبني على الفتح وقدمته على المبني على الكسر لانه أخف منه والرابع المبني على الفتح أو نائبه المذكور في الباب السابق والخامس المبني على الكسر وقدمته على المبني على الضم لانه أخف منه والسادس المبني على الكسر أو نائبه المذكور في الباب السابق والسابع المبني على الضم والثامن المبني على الضم أو نائبه والتاسع ما ليس له قاعدة مستقرة بل منه ما يبنى على السكون ومنه ما يبنى على الفتح ومنه ما يبنى على الكسر ومنه ما يبنى على الضم وساشرحها مفصلة ان شاء الله تعالى شرحا يزيل عنها اخفاءها

(الباب الاول ما لزم البناء على السكون) وهو نوعان أحدهما المضارع المتصل بنون الاناث كقوله تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فيتربصن ويرضعن فعلان مضارعان في موضع رفع لخلوهما من الناصب والجازم ولكنهما لما اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون وهذان الفعلان خبران لفظا طلبيان معنى ومثلهما يرحمك الله وفائدة العدول بهما عن صيغة الامر التوكيد والاشعار بانهما جديران بان يتلقيا بالمسارعة فكانهن امتثلن فهما مخبر عنهما بموجودين الثاني الماضي المتصل بضمير رفع متحرك نحو ضربت وضربت وضربنا زيدا والاصل فيه ضرب بالفتح فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء في المثل الثلاثة الاول لانها فاعل ونا في المثال الرابع فاعل وهما متحركان واعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من نا وهو النون متحرك فلذلك بنيت الامثلة على السكون واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب فانه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذي هو الاصل فيه نحو ضربك زيد وضربنا زيد وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن نحو ضربا وضربوا فانه لا يقتضي سكون الفعل أيضا بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الالف مفتوحا ويضم قبل الواو كما مثلنا وأما نحو اشتروا الضلالة بالهدى ونحو دعواهنالك ثبورا فالاصل اشتريوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن ودعووا بواوين أولاهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ومعنى دعواهنالك ثبورا قالوا يا ثبوراه أحضر يا هلاكاه

(الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد) وهو فعل الامر وذلك لانه يبنى على ما يجزم به مضارعه فيبنى على السكون في نحو اضرب وعلى حذف النون في نحو اضربا واضربوا واضربي وعلى حذف حرف العلة في نحو اغز واخش وارم ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل فقولا له قولا لينا ان قولا مبني على حذف النون فانكر ذلك عليه وهذا قول مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للاقراء غريب والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقولا

على اذهبا من قوله تعالى اذهبا الى فرعون انه طغى وكل منهما فعل أمر وفاعل وهما مبنيان على حذف النون ولهما جار ومجرور متعلق بقولا ويسمى ابن مالك هذه اللام لام التبليغ ومثله وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ماقلت لهم الا ما أمرتنى به ان اعبدوا الله وقولا مفعول مطلق ولينا صفة له أى قولا متلطفا فيه ولا تغلظا عليه والقول اللين قد جاء مفسرا فى قوله تعالى فقل هل لك الى أن تزكى وأهديك الى ربك فتخشى ثم قلت (أو الفتح وهو سبعة الماضى المجرد كضرب وضربا وضربك وضربا والمضارع الذى باشرته نون التوكيد نحو ليندذن وليسجنن وليكونا من الخلاف نحو لتبلون ولا تصدنك وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال والاعلام نحو أحد عشر ونحوه وبا تينا صباح مساء وبعض القوم بسقاط بين بين ونحوه وجارى بيت بيت أى ملاصقا ونحو بعلبك فى لغة والزمن المبهم المضاف جملة واعرابه مرجوح قبل الفعل المبنى نحو * على حين عاتبت المشيب على الصبا * و * على حين يستصبين كل حليم * وراجح قبل غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله * على حين التواصل غير دانى * والمبهم المضاف لمبنى نحو ومن خزى يومئذ ومناد ون ذلك لقد تقطع بينكم انه تحق مثل ما أنكم تنطقون ويجوز اعرابه) وأقرل الباب الثالث من المبنيات ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع النوع الاول الماضى المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت ودحرجت واستخرج وضربا وضربك وضربه وأما نحو رمى وعفا فاصله رمى وعفو فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة فى الالف ولهذا اذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل رميت وعفوت كما سياتى النوع الثانى المضارع الذى باشرته نون التوكيد كقوله تعالى لينبذن فى الحطمة واحترزت باشتراط المباشرة من نحو قوله تعالى لتبلون فى أموالكم وأنفسكم ولتسمعن فان الفعل فى ذلك معرب وان اكد بالنون لانه قد فصل بينهما بالواو التى هى ضمير الفاعل وهى ملفوظ بها فى قوله تعالى لتبلون ومقدرة فى قوله تعالى ولتسمعن اذ الاصل ولتسمعونن فحذفت نون الرفع استثقالا لاجتماع الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين النوع الثالث ما ركب تركيب المزج من الاعداد وهو الاحد عشر والاحدى عشرة الى التسعة عشر والتسع عشرة تقول جاءنى أحد عشر ورأيت أحد عشر ومررت باحد عشر ببناء الجزأين على الفتح وكذلك القول فى الباقى الاثنى عشر واثنتى عشرة فان الجزء الاول منهما معرب اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا النوع الرابع ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك فلان باتينا صباح مساء والاصل صباحا ومساء أى فى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف تركيب خمسة عشر قال الشاعر

ومن لا يصرف الواشين عنه * صباح مساء يقوه خمالا

ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى صباحا ومساء فلذلك أضفته اليهما بينهما من

المناسبة

(قوله فحذفت الواو لالتقاء الساكنين) ولم تحذف فى الاول لانه ليس قبلها ضمة تدل عليها ولم تحذف الالف فى لا تتبعان لان النون كسرت معها لشبهها بنون المثنى فى الوقوع بعد ألف فلو حذفت الالف رجعت النون الى الفتح فالتبس بالمسند الى الواحد على أن التقاء الساكنين مغتفر اذا كان الاول معتلا قبله حركة تجانسه والثانى مدغم نحو ولا الضالين تامل وانما بنى المضارع اذا اتصل به نون التوكيد لبعده من الاسم لان نون التوكيد لا تلحق الاسماء وشذ أقائمان أخواك والشهودا (قوله ومن لا يصرف الخ) فى الشواهد الواشى اللائم حسدا وفسادا والعاذل اللائم شفقة قلت ويقويه خطاب العاذل بقوله محضتنى النصح وقوله يقوه بضم أوله وقاف من الاتقاء أو بغين معجمة والخبال الجنون أو الضرر يعنى من استمع للواشين ولم يصرفهم عنه ضروه

المناسبة وان كان الصباح والمساء لا يجتمعان ونظيره فى الاضافة قوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها فاضاف الضحى الى ضمير العشية وقيل الأصل أو ضحى يومها ثم حذف المضاف ولا حاجة الى هذا وتقول فلان ياتينا يوم يوم أى يوما فيوما أى كل يوم قال الشاعر

آت الرزق يوم يوم فأجمل * طلبا وابغ للقليلة زادا

ومثال ما ركب من ظروف المكان قولك سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان وقال الشاعر

نحمى حقيقتنا وبعض * القوم يسقط بين بينا

والاصل بين هؤلاء وبين هؤلاء وقد زيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفا واحدا فى موضع نصب على الحال اذا المراد وبعض القوم يسقط وسطا والحقيقة ما يجب على الانسان أن يحميه من الاهل والعشيرة يقال رجل حامى الحقيقة أى انه شهم لا يضام النوع الخامس ما ركب تركيب خمسة عشر من الاحوال يقولون فلان جارى بيت بيت وأصله بيتا البيت أى ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فانه فى معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر شيء أصلا بل فاء العطف وقالت العرب أيضا تساقطوا أخول أخول أى متفرقين وهو بالخاء المعجمة قال الشاعر يصف ثورا يطعن الكلاب بقرنه

يتساقط عنه روقه ضاريا تها * سقاط شرار القين أخول أخولا

وفى الحديث كان عليه الصلاة والسلام يتخولنا بالموعظة أى يتعهدنا بها شيأ فشيأ مخافة السآمة علينا قال ابو على هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أى شيأ بعد شيء وكان الاصمعى يرويه يتخوننا بالنون ويقول معناه يتعهدنا فان قلت ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذى أنشدته فى النوع الذى قبله فانك زعمت ثم أن بين بين فيه حال قلت معنى قولى هناك أنه متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف هو الحال لا انه نفسه حال بخلاف هذا النوع فان المركب نفسه حال لانه ليس بظرف بخلاف بين بين فانه ظرف واذا أخرجت شيأ من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية تعينت الاضافة وامتنع التركيب تقول هذه همزة بين بين مخفوض الاول غير منون والثانى منونا ومثله فلان ياتينا كل صباح مساء قال

ولولا يوم يوم ما أردنا * جزاءك والقروض لها جزاء

وهذا يفهم من كلامى فى المقدمة فانى قلت وما ركب من الظروف والاحوال فعلم أن التاء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية وأنها متى فقدت وجب الرجوع الى الاعراب وانما قدمت الظروف على الاحوال لان ذلك فى الظروف اكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم فان قلت قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كقولهم وقعوا فى حيص بيص أى فى شدة تعسر التخلص منها قلت هو شاذ فلذلك لم أتعرض لذكره فى هذا المختصر ولم يقع فى التنزيل تركيب الاحوال ولا تركيب الظروف وانما وقع فيه

(قوله يساقط) بمعناه يتهدد وزوقه فاعل وهو مضارع وزوقه القرن وضاريا تها مفعوله وضميره للكلاب والقين الحداد أى كتساقط شرار الحداد اذا نفخها (قوله أنه متعلق باستقرار) أى بخلاف بيت بيت فانه ليس ظرفا اذ لا يقال المكان الابهما لكن يحتمل ان بين بين نفسه حال أيضا بتاويل متوسطا بامل

(قوله الاعراب والبناء على الفتح) الاعراب على الاصل والبناء للشبه الافتقارى أى للجملة لكن لما كان الافتقار جائزا كان البناء جائزا لا واجبا تأمل (قوله فعلها مبنى) أى فالارجح حينئذ البناء للمناسبة ولا فرق بين البناء الاصلى كما مثل أو العارض وهو المضارع المتصل بنون النسوة كقوله لاجتذبن منهن قلبى تحلما * على حين يستصبين كل حليم (قوله على الصبا) بكسر الصاد أراد به هوى النفس أو ضد الشيخوخة والمانافية والوازع المانع يقول ألم أفق والشيب مانع من أوساخ الهوى لانه بياض لا يحمل ٣٤ الدنس روى لما رأى الخليل عليه الصلاة والسلام الشيب فى شعره

قال ما هذا يا رب قال كمال يا ابراهيم فقال رب زدنى كمالا (قوله فيوم مضاف الى ينفع) ظاهره ان الاضافة لنفس ينفع وقيل به على ان ينفع هنا اسم أريد به جزء معناه المستقل وهو الحدث فقط وقيل به أيضا فى تسمع بالمعدى والمشهور فى الثانى اضمار أن وفى الاول ان المضاف اليه جملة وانها من المواضع التى يؤول فيها بالاسم (قوله أن تكون الاشارة ليست لليوم) أى بل للذى وقع من عيسى من القول ويوم متعلق بمحذوف خبر قلت أو الاشارة لليوم وهو مفعول لمحذوف أى انظروا هذا يوم الخ فالظرف بدل من اسم الاشارة أو التقدير قلت هذا يوم ينفع الخ خطأ يا عيسى عليه الصلاة والسلام وهو أقعد (قوله تذكر ما تذكر الخ) يحتمل انه توبيخ له بانه كان أولا وهى عنده لا يعرف قدرها أو انه شفقة عليه كانه يقول حيث كان التواصل غير دان فلا تعلق نفسك برفع بأذيال التذكر بل تسل وسلمى تصغير لتحلية اللفظ لا للتحقير (قوله المضاف لمبنى) أى لمفرد مبنى وأما السابق ففى الجملة وخرج بالمبهم المختص الدال على معين فلا يبنى والفرق ان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه انما يفهم به فهو أهل لان يكتسب منه البناء (قوله وبنى على الفتح لابهامه) هذه العلة انما تفتح مطلق البناء وأما الفتح فللتخفيف آثروه على الاتباع للكسرتين بعده

تركيب الاعداد نحوانى رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا على ها تسعة عشر أى على سقر تسعة عشر ملكا يحفظون أمرها وقيل ضنفا وقيل صفا من الملائكة وقرئ تسعة أعشر جمع عشير مثل أيمن جمع يمين وعلى هذا فتسعة مرفوع وأعشر مخفوض بالاضافة منون ومجىء هذا التركيب فى الاحوال قليل بالنسبة الى مجيئه فى الظروف النوع السادس الزمن المبهم المضاف لجملة وأعنى بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان فهذا النوع من أسماء الزمان يجوز اضافته الى الجملة ويجوز لك فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء أرجح من الاعراب وتارة العكس فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبنى كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى وهو عاتبت والثانى اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية فالاول كقول الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف الى ينفع وهو فعل مضارع والفعل المضارع معرب كما تقدم فكان الارجح فى المضاف الاعراب فلذلك قرأ السبعة كلهم الا نافعا برفع اليوم على الاعراب لانه خبر المبتدأ وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء والبصريون يمنعون فى ذلك البناء ويقدرون الفتحة اعرابا مثلها فى صمت يوم الخميس ولتزموا لاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشئ ظرفا لنفسه والثانى كقول الشاعر

تذكر ما تذكر من سليمى * على حين التواصل غير دانى

روى بفتح الحين على البناء والكسر أرجح على الاعراب ولا يجيز البصريون غيره النوع السابع المبهم المضاف لمبنى سواء كان زمانا أو غيره ومرادى بالمبهم ما لا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثل ودون وبين ونحوهن مما هو شديد الابهام فهذا النوع اذا أضيف الى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة الى معرفة من تعريفها قال الله تعالى ومن خزى يومئذ يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا الى مبنى وسواء جره على الاعراب وقال الله تعالى ومنادون ذلك منا جار ومجرور خبر مقدم ودون مبتدأ مؤخر وبنى على الفتح لابهامه واضافته الى مبنى وهو اسم الاشارة ولو جاءت القراءة

(قوله والموت) استئناف بيانى مقترن بالواو على حد وما كان استغفار ابراهيم لابيه كانه قيل لم باشرت حد الموت فى شبا نحرها فاجاب بان ذلك لان الموت دونها أى أقل بصيبة من هتكها ٣٠ (قوله و بالفتح على البناء) أقول يحتمل انه

برفع دون لكان ذلك جائزا كما قال الراجز

ألم تريا أنى حميت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

الرواية دونها بالرفع وقال الله تعالى لقد تقطع بينكم بقرأ على وجهين برفع بين على الاعراب لانه فاعل و بفتحه على البناء وقال الله تعالى انه لحق مثل ما أنكم تنطقون بقرأ على وجهين برفع مثل على الاعراب لانه صفة لحق وهو مرفوع وبالفتح على البناء * ثم قلت (أو الفتح أو نائبه وهو اسم لا النافية للجنس اذا كان مفردا نحو لا رجل ولا رجال ولا رجلين ولا قائمين ولا قائمات وفتح نحو قائمات أرجح من كسره وذلك فى الاسم الثانى من نحو لا رجل ظريف ولا امرأة ما بارد النصب والرفع والفتح وكذا الثانى من نحو لا حول ولا قوة ان فتحت الاول فان رفعتها امتنع النصب فى الثانى فان فصل النعت أو كان هو أو المنعوت غير مفرد امتنع الفتح)

وأقول الباب الرابع من الجملة ما لزم الفتح أو نائبه وهو اثنان الياء والكسرة وذلك اسم لا وخلاصة القول فى ذلك أن لا اذا كانت للنفى وكان المراد بذلك النفى استغراق الجنس باسره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده وكان الاسم مفردا ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ولو كان مثنى أو مجموعا فانه حينئذ يستحق البناء على الفتح فى مسئلتين والبناء على الياء فى مسئلتين والبناء على الكسر أو الفتح فى المسئلة واحدة أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع نحو رجل وفرس أو مجموعا جمع تكسير نحو رجال وأفراس تقول لا رجل فى الدار ولا فرس عندنا ولا رجال فى الدار ولا افراس عندنا وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكر سالما نحو لا رجلين ولا قائمين قال الشاعر

تعز فلا الفين بالعيش متعا * ولكن لورد المنون تتابع

وقال الآخر

يحشر الناس لا بنين ولا آ * باء الا لوقد عنتهم شؤن

واما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه ان يكون جمعا بالالف والتاء المزيدتين نحو مسلمات تقول لا مسلمات فى الدار قال الشاعر

ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

يروى بكسر لذات وفتحه ولما ذكرت حكم اسم لا أوردت مسئلتين يتعلقان بباب لا المسئلة الاولى أن اسمها اذا كان مفردا ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متصلين نحو لا رجل ظريف فى الدار جاز لك فى النعت ثلاثة أوجه أحدها النصب على محل اسم لا فانه فى موضع نصب بلا ولكنه بنى فلم يظهر فيه اعراب فتقول لا رجل ظريفا فى الدار والثانى الرفع على مراعاة محل لا مع اسمها فانهما فى موضع رفع بالابتداء فتقول لا رجل ظريف فى الدار برفع

محال من ضمير حق لانه بمعنى حاق ثابت (قوله أرجح من كسره) لان كسره انما هو فى الاعراب أما اذا ركب مع لا فبناؤه على الفتح تخفيفا لثقل التركيب أولى من حمله على غيره فى البناء على ما ينصب به (قوله وذلك فى الاسم الثانى من نحو لا رجل ظريف) مراده بالثانى الصفة (قوله اذا كانت للنفى) خرجت الناهية (قوله استغراق الجنس) أى نصا واعلم ان النكرة فى سياق النفى وشبهه تعم ظهورا مالم تقترن بمن الاستغراقية أو تبنى على الفتح فتكون للعموم نصا حينئذ قولهم لا التى لنفى الوحدة معناه التى تجتمل لها مرجوحا ثم قيل وجه البناء انه ترك مع لا تركيب خمسة عشر وانت خبير بان هذا ليس من شبه الحرف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو من الاستغراقية وفيه ان التضمن ان يستعمل الاسم فى معنى الحرف كما استعمل من الشرطية فى معنى الشرط ولما رأى بعضهم ذلك قال هو معرب حذف منه التنوين تخفيفا (قوله تعز) أى تصبروا لالفين تثنية الف هو المؤالف الموادد ودراد جمع وارد والمنون الموت وهذا مما يقوى التعزى أى انك سترد المنون وتلحقه (قوله للشيب) بفتح الشين وبكسرها جمع أشيب كابيض وبيض (قوله على مراعاة محل لا مع اسمها) هذا عند سيبويه ويصح عند الكوفيين انه على

الخ في (قوله لمجاز) بالحذف ومجاز حيث أوقع ما يوقع على الزرع على نفس الارض (قوله في استئصاله) أي قطعه من أصله. (قوله لم يلبث) تفسير لم تغن أي لم تمكث بلا استئصال (قوله فحذف مضافان) هما زرع من قوله فجعلنا زرعها حصيدا وزرع من قوله كان لم يغن زرعها وأما الضمير المضاف اليه زرع فهو عين المستتر في تغن غاية الامر انا قدر زرع تحول الاسناد اليه (قوله واسم كان) هو ضمير الشأن المحذوف وجملة زرعها لم تغن خبرتامل (قوله وموصوف اسم المفعول) وذلك أن الاصل كالزرع المحصود (قوله أو الضم) كان الاولى أن ينبه على ان المبني على الكسر أو نائبه لا يوجد والافظاهر ما سبق له أول البناء ان الانواع تسعة فتوهم انه ترك المبني على الكسر أو نائبه هنا سهوا (قوله لفظا لا معنى) قيل الفرق بين نية اللفظ ونية المعنى ان نية اللفظ يكون لفظ المضاف اليه مقدرا كالثابت وأما نية المعنى فهي ان تنوى المنسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف اليه وان لزم حصوله غير مقصود واشتهر أي فقولهم معنى المضاف اليه إما المراد معناه التضمني أي جزء معناه اذ تمام معناه ذات ثبت لها الاضافة فاردنا الجزء الثابت أو ان الاضافة لا دنى ملابسة ولا يخفاك انه على كل حال لا وجه ٤٠ لتخصيصها بالمضاف اليه دون المضاف مع انها حاصلة بينهما على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه المراد وقد يتروحون عما لا اذكره ثم يقال ما الدليل على ان المنوي المعنى دون اللفظ في تلك الحالة والذي يخطر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد نحو يوم اذا أضيف للجملة كما سبق ويقويه انه لم يوجد هنا

فاني وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

روى هذا البيت بفتح أمس على أنه ظرف معرب لدخول أل عليه وروى أيضا بالكسر وتوجيهه اما على البناء وتقدير أل زائدة أو على الاعراب على انه قدر دخول في على اليوم ثم عطف امس عليه عطف التوهم وقال الله تعالى فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس الكسرة فيه كسرة اعراب لوجود أل وفي الآية ايجاز ومجاز وتقديرهما فجعلنا زرعها في استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث بالامس فحذف مضافان واسم كان وموصوف اسم المفعول وأقيم فعيل مقام مفعول لانه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح في أنامله جريح بل يقال له مجروح ثم قلت (أو الضم وهو ما قطع لفظا لا معنى عن الاضافة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات وألحق بها علم المعرفة ولا تضاف وغيرا ذا حذف ما تضاف اليه وذلك بعد ليس كقبضت عشرة ليس غير فمن ضم ولم ينون وأي الموصولة اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا تحو أيهم أشد وبعضهم يعربها

سند بنهض موجها للبناء بل يقولون علة البناء تضمن معنى الحرف من النسبة مطلقا) الجزئية مع ان بعد لم تستعمل في هذا كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون علته شبهها باحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها فمن ثم يقال لها الغايات لانها صارت آخر الكلام بعد حذفه وتارة يقولون الافتقار للمضاف اليه ولا يخفى ما في ذلك ثم قيل بنيت على حركة اشارة الى ان بناءها خلاف الاصل فلبأت على خلاف الاصل قلت ولا يلتقي ساكنان في غير أول وعل وحتى هذان على الباقي وكانت ضمة جبرا لها ما قوى الحركات حيث حذف المضاف اليه أو جبرا لها عما فاتها من الاعراب قلت هذا الثاني مبني على انها اذا أعربت لم ترفع ونقل شيخنا في حاشية ابن عبد الحق انها ترفع قال سم على الابتداء انتهى قلت فبعدي وبعد جاء زيد وزمن تال لما سبق جاء فيه زيد فالذي يسوغ الابتداء به بعد الوصفية المنوية والعائد محذوف وهو غريب (قوله كقبل وبعد) وكذا حسب ودون كما هو مبين في اللغة (قوله وألحق بها علم) كأنه لما كان ما قبلها اكثر دورانا جعل أصلا وجعلت هي ملحقة (قوله ولا تضاف) وأما قوله وأضحى من علة فالهناء فيه فسكنت ولو كان مضافا ما بني ولا تستعمل على الامع من (قوله فمن ضم ولم ينون) اما من فتح فيحتمل انه مبني على الفتح وليس كلا منافيه أو معرب منصوب خبرا وحذف التنوين تخفيفا واما ان نونت فهي معربة جزما ضممت أو فتحت هذا والحق ان لا غير مسموع أيضا خلافا للمصنف ووفاقا لابن مالك وصاحب القاموس كقوله

جوابا به تنجو اعتمد فورينا * لمن عمل أسلفت لا غير تسأل

ومن حفظ حجة (قوله وكان صدر صلتها الخ) وجهه ان يحقها البناء كبقية اخواتها للافتقار اللازم لجملة الصلة فاذا أضيفت أعربت لان الاضافة من خصائص الاسم فعارضت

شبه الحرف فلما حذف صدر الصلة نزل المضاف اليه منزلته فكأنها لم تضف تامل (قوله الامن وراء وراء) بالضم ويروى بالفتح على التركيب (قوله الشراب) من أسماء الخمر ومن ٤١ أسمائها الرحيق والخندريس والمدام والعقار والخرطوم والسلافة والصهباء والطلاء والقرقف والسلسبيل والجمة والكميت والمشعشعة والزرجون وبنت حانة وغير ذلك وكثرة الاسماء لشرف المسمى بحسب زعمهم (قوله أسد خفية) بوزن صفية من الخفاء علم الموضع (قوله على ارادة النكرة الخ) اى على أنهما نكرتان وقيل انهما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى أحسن (قوله ضمة اعراب) وحذف التنوين تخفيفا (قوله ولقد سددت الخ) هو للفرزدق يفتخر على جرير وبنى كليب قبيلة جرير والثنية الطريق (قوله كجلمود صخر) هو لامرئ القيس من قصيدته المشهورة قبله

وقد اغتدى والطير فى وكناتها
بمنجرد قيد الاوابد هيكل

مكر مفر مقبل مدبر معا
كجلمود صخر حطه السيل من عل * اغتدى أبكر والوكنات الاعشاش وظاهر أن الطير لا تخرج من وكناتها وقت الغلس يمتدح بانه يبادر فى هذا الوقت وقت الغفلة والسكون والمنجرد الفرس قصير الشعر والذى يتجرد من الخيل فيتقدمها والاوابد الوحوش الشاردة أى يحصلها فيكون لها كالقيد والجلمود حجر عظيم أملس وقوله معا أى هذه الصفات ثابتات له معا

مطلقا) وأقول الباب السادس من المبنيات ما لزم الضم وهو أربعة أنواع النوع الاول ما قطع عن الاضافة لفظا لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف واخواتها كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة السبعة بالضم وقدره ابن يعيش على أن الاصل من قبل كل شئ ومن بعده انتهى وهذا المعنى حق الا أن الانسب للمقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه لفظا ونوى معناه فاستحق البناء على الضم ومثله قول الحماسى

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل * على أينا تعدو المنية أول

وقول الآخر اذا أنا لم أومن على لم يكن * لقاؤك الا من وراء وراء

وقولى لفظا احترازا من أن تقطع عنها لفظا ومعنى فانها حينئذ تبقى على اعرابها وذلك كقولك ابدأ بذا أولا اذا أردت ابدأ به متقدما ولم تتعرض للتقدم على ماذا وكقول الشاعر

فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات

وقول الآخر ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * فاشربوا بعدا على لذة خمرا

وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين على ارادة التنكير وقطع النظر عن المضاف اليه أى لفظا ومعنى وقرأ الجحدرى والعقيلى بالجر من غير تنوين على ارادة اضافة اليه وتقدير وجوده النوع الثانى ما ألحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشرة ليس غير والاصل ليس المقبوض غير ذلك فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيفت اليه غير وبنيت غير على الضم تشبيها لها بقبل وبعد لابهامها ويحتمل أن التقدير ليس غير ذلك مقبوضا ثم حذف خبر ليس وما أضيفت اليه غير وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب والوجه الاول أولى لان فيه تقليلا للحذف ولان الخبر فى باب كان يضعف حذفه جدا ولا يجوز حذف ما أضيفت اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا الا على ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة النوع الثالث ما ألحق بقبل وبعد من عل المراد به معين كقولك أخذت الشئ الفلانى من أسفل الدار والشئ الفلانى من عل أى من فوق الدار قال الشاعر

ولقد سددت عليك كل ثنية * وأتيت فوق بنى كليب من عل

ولا تستعمل عل مضافة أصلا ووقع ذلك فى كلام الجوهرى وهو سهو ولو أردت بعل علوا مجهولا غير معروف تعين الاعراب كقوله * كجلمود صخر حطه السيل من عل * أى من مكان عال النوع الرابع ما ألحق بقبل وبعد من أى الموصولة واعلم أن أيا الموصولة معربة فى جميع حالاتها الا فى حالة واحدة فانها تبنى فيها على الضم وذلك اذا اجتمع شرطان أحدهما أن تضاف الثانى أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا وذلك كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم حرف عطف على جواب القسم وهو قوله

تعالى فوربك لنحشرنهم والشياطين واللام لام التوكيد التي يتلقى بها القسم مثلها في لنحشرنهم ولنحضرنهم ونتزع فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد من كل جار ومجرور ومتعلق بنتزع شيعة مضاف اليه وأي مفعول وهو موصول اسمي يحتاج الى صلة وعائد والهاء والميم مضاف اليه وأشد خبر مبتدأ محذوف أي أيهم هو أشد والجملة من المبتدا والخبر صلة لأي وعلى الرحمن متعلق باشد وعتيا تمييز وكان الظاهر أن تفتح أي لان اعراب المفعول النصب الا أنها هنا مبنية على الضم لاضافتها الى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بقولك هو ومن العرب من يعرب أيا في أحوالها كلها وقد قرأ هرون ومعاذ ويعقوب أيهم أشد بالنصب قال سيبويه وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل اى كلهم بنصب ولا بضم والمعنى أقسم بربك لنحجه من المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقرنين السلاسل كل كافر معه شيطانه في سلسلة ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أي جراءة وقيل فجورا وكذبا وقيل كفرا أي لننزعن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالاكبر فالاكبر جرما والاكثر جرأة ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليا اى أحق بدخول النار يقال صلي يصلى صليا كما يقال لقي يلقى لقيا ويقال صلى يصلى صلاما مثل مضى يمضى مضيا ثم قلت (أو الضم أو نائبه وهو المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا جبال ويا زيدان ويا زيدون) وأقول الباب السابع من المبنيات ما لزم الضم او نائبه وهو الالف والواو وهو نوع واحد وهو المنادى المفرد المعرفة ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به ولو كان مثنى أو مجموعا وقد سبق هذا عند الكلام على اسم لا ونعني بالمعرفة ما أريد به معين سواء كان علما أو غيره فهذا النوع يبنى على الضم في مسئلتين احداهما أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالما نحو يا زيد ويا رجل وقول الله تعالى يا نوح انه ليس من أهلك يا نوح اهبط بسلام يا صالح ائتنا بما هود ما جئتنا ببينة الثانية أن يكون جمع تكسير نحو قولك يا زيود وقوله تعالى يا جبال أوبي معه ويبنى على الالف ان كان مثنى نحو يا زيدان ويا رجلان اذا أريد بهما معين ويبنى على الواو ان كان جمع مذكر سالما نحو يا زيدون ويا مسلمون اذا أريد بهما معين وأما اذا كان المنادى مضافا أو شبيها بالمضاف أو نكرة غير معينة فانه يعرب نصبا على المفعولية فلا يدخل في باب البناء فالمضاف كقولك يا عبد الله ويا رسول الله وفي التنزيل قل اللهم فاطر السموات والارض أي يا فاطر السموات أن أدوا الي عباد الله أي يا عباد الله ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا بأدوا كقوله تعالى أن أرسل معنا بني اسرائيل ويجوز أن يكون فاطر صفة لله تعالى خلافا لسيبويه والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شئ من تمام معناه كقولك يا كثيرا بره ويا مفيضا خيره ويا رفيقا بالعباد والنكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر

(قوله ومن العرب من يعرب ايا في أحوالها كلها) ويقول ننزع معلق عن العمل في أي لان التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب ورد بقوله اذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل وحرف الجر لا يعلق (قوله أو الضم) قالوا بنى لشبهه بالضمير لانه مخاطب وحال محل الكاف في أدعوك وعلى حركة اشارة الى أن بناءه على خلاف الاصل ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو يا زيد وكانت ضمة جبر له بأقوى الحركات حيث عدم الاعراب وأيضا هو يفوته ان أعرب اذ المنادى المعرب اما أن ينصب أو يجر بلام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين ولا يرفع (قوله المعرفة) أي أصالة أو لعروض النداء كازيد ويا رجل (قوله ويجوز أن يكون فاطر صفة لله) يرد عليه أن اضافة اسم الفاعل لمعموله لا يتعرف بها وكأنه لاحظ انه بمعنى الماضي فهو غير عامل

(قوله أيارا كبا الخ) قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان وفارس من فرسان قومه بني الحرث أسرته تيم الرباب في ذم رجل منهم يقال له النعمان بن جساس فعرض عليهم في فدائه الف ناقة فأبوا الا قتله وشد وا ساقه فتضرع اليهم بالاشارة أن يفكوا ساقه ليقول لهم شعرا يروح على نفسه فقالوا نخاف أن تهجونا فاشار السهم ان لا يفعل ففكوا ساقه فقال قصيدة مطلعها ألا لا تلومانى كفى اللوم ما بيا * فما لكما فى اللوم خير ولا ليا ألم تعلما ان الملامة نفعها * قليل ومالومى أخى من شماتيا أيارا كبا اما عرضت فبلغن * ندامای من نجران ان لا تلاقيا الندامى واحدها ندمان ونديم وهو الصاحب المجالس على الخمر وقيل على الخمر وغيره (قوله ضربت صدرها الى وقالت الخ) قاله المهلهل واسمه عدى وسمى مهلهلا لانه أول من هلهل الشعر وحسنه وكان أولا بيتا أو بيتين لا يبلغ حد القصيدة والاواقى جمع واقية وضربها صدرها اما تعجبا منه حيث خلص من القتل بمكره وكان أسيرا أو شفقة عليه (قوله سلام الله يا مطر عليها الخ) قاله الاحوص وقد قيل اسمه عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان فى عينيه ٤٣ وهو ضيق فى مؤخر العين وكان يهوى أخت امرأته وبكتم فتزوجها مطر فغلبه الحال فانشد يقول

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

فلا غفر الاله لكم فعلتم * ذنوبا هم وقد وصلوا وصاموا

وان يكن النكاح أحل شئ * فان نكاحها مطر حرام

فطلقها فلست لها بكفؤ * والا يعل مفرقك الحسام

(قوله فتحة اتباع) اى لحركة ابن والساكن بينهما حاجز غير حصين وقيل ان ابن وما قبله مركب تركيب خمسة عشر وقيل بل الفتحة اعراب وابن مقحم وما قبله مضاف لما بعده (قوله موصوفا بابن الخ) وتحذف الف ابن حينئذ خطأ وتنوين الموصوف بابن ولو فى غير النداء فخرج بالوصف اذا كان ابن خبرا نحو زيد ابن عمرو فلا تحذف الف ولا تنوين وهل يشترط كون الثانى اسم أبيه لاجده لان الحذف انما هو للخفة والخفة انما يحتاج فى الكثير والكثير النسبة للاب لا للجد أولا يشترط ذلك طريقتان (قوله لمها العينا) المها جمع مهاة وهى البقرة الوحشية تشبه بها العرب المرأة السمينة الحسنة والعين واسعات العيون حسناتهن (قوله وثم الخ) بنيت هذه الثلاثة على حركة لئلا يلزم التقاء الساكنين وفتح ثم للتخفيف وكسر جير على أصل التخلص من التقاء الساكنين ولمناسبة الياء وضمت منذ اتباعا للميم لان الساكن حاجز غير حصين (قوله وبقية الاسماء غير المتمكنة) مراده بالبقية ما عدا ما ستتبع فى الابواب التسعة (قوله أسماء الافعال) ليس المراد جميعها لان نحو نزال سبق حكمه وسكت عن أسماء الاصوات وهى أيضا لا يطرد فيها شئ نحو عدس بالسكون وهيد بالفتح للابل وكخ للصغير (قوله والمضمرات) للشبه بالحرف فى الوضع وطرد الباب فى نحو نحن أو للافتقار لمفسره من حضور من هو له أو ذكره وعلى حركة جيء للخال الحاصل بالبناء وخص بالضم الاشرف وهو المتكلم ثم المخاطب بالفتح لانه أشرف من المخاطبة فليتأمل (قوله والاشارات) لتضمنها معنى حرف حقه ان يوضع

ايارا كبا اما عرضت فبلغن * ندامای من نجران أن لا تلاقيا

ويجوز فى المنادى المستحق للضم أن ينصب اذا اضطر الى تنوينه كقول الشاعر

ضربت صدرها الى وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواقى

وأن يبقى مضموما كقوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

ويجوز فى المنادى أيضا أن يفتح فتحة اتباع وذلك اذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم كقولك يا زيد بن عمرو وقول الشاعر

يا طلحة بن عبد الله قد وجبت * لك الجنان وتوئمت المها العينا

وبقاء الضم أرجح عند المبرد والمختار عند الجمهور الفتح ثم قال (واما أن لا يطرد فيه شئ بعينه وهو الحروف كهل وثم وجير ومنذ وبقية الاسماء غير المتمكنة وهى سبعة أسماء الافعال كصه وآمين وايه وهيت والمضمرات كقومى وقمت وقمت وقمت والاشارات كذى وتى وهؤلاء وهؤلاء والموصولات كالذى والتى والذين والأولاء فيمن مده وذات فيمن بناه وهذا الافصح الاذين وتين واللتين واللذين فكالمثنى وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام كمن وما وأين الا أنا فيهما وبعض الظروف كاذ والآن وأمس وحيث مثلثا) وأقول لما أنهيت القول فى المبنيات السبعة المختتمة شرعت فى بيان ما لا يختص وحصرت

له لان الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف أى الاشارات المخصوصة لانها هى التى للحرف على أن بعضها كذا وذى مشابه للحرف فى الوضع قال الزمخشرى معنى تضمن الاسم معنى الحرف أن الحرف مقدر قبله والاسم مستعمل فى معناه الاصلى فاصل من قام عنده أمن قام قلت ٤٤ هو لا يظهر فى تضمن حرف لم يوجد بل ولا فى الاسماء المتضمنة معنى الشرط لان أداة الشرط لا تدخل على الاسماء فالحق أن التضمن اشراب الاسم معنى الحرف بحيث يستعمل فيه (قوله ولا رابع لها) ان قلت بل هناك رابع وهو نون الوقاية قلت كأنه رأى أن نون الوقاية ليست كالحروف المستقلة لانها تقع حشوا بين الفعل وضمير المتكلم (قوله منذ فى لغة من جر بها) انما من رفع بها فهى عنده اسم لا يحسن التمثيل بها فى الحروف وما بعدها خبر فاذا قلت ما رأيته منذ يوم الجمعة فالمعنى أمد عدم رؤيتى له يوم الجمعة أى مبتدأ منه الى الآن فهى مضافة لمعنى ما قبلها فلينتأمل (قوله ويرحم الله عبدا الخ) صدره

يارب لا تسلبنى حبها أبدا

(قوله أمين فزاد الله) صدره

تباعد عنى فطحل اذ دعوته

(قوله وانه قال تأويله قاصدين) أقول هو حينئذ على حد آمين البيت الحرام وليس لغة فى آمين حتى يصح انكارها الا أن يقال هذا لم يسمع فى مقام آمين للدعاء لكنه يقتضى القياس جائز بعربى أو ان هذا التأويل يقول به جعفر وحده وغيره يقول آمين بالتشديد لغة بمعنى استجب وهو الذى رد عليه (قوله لما بينت لك فى مه) هو ان حدث متعد ومه لا يتعدى ولما أفاد هذا ان ايه لا يتعدى أورد عليه البيت وأجاب بأنه ليس بعربى أى

ذلك فى نوعين أحدهما الحروف وقدمتها لانها أقعد فى باب البناء والثانى الاسماء غير المتمكنة وحصرتها فى سبعة أنواع وفصلتها ومثلت كلا منها ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها فبدأت بما بنى على السكون لانه الاصل فى البناء ثم ثنيت بما بنى على الفتح لانه أخف من غيره ثم ثلثت بما بنى على الكسر ثم خمست بما بنى على الضم فمثال ما بنى على السكون من الحروف هل وبل وقد ولم ومثال ما بنى منها على الفتح ثم وان ولعل وليت ومثال ما بنى منها على الكسر جير بمعنى نعم واللام والباء فى قولك لزيد وبزيد ولا رابع لهن الا ام الله فى لغة من كسر الميم وذلك على القول بحرفيتها ومثال ما بنى منها على الضم منذ فى لغة من جر بها وقولهم فى القسم م الله فيمن ضم الميم ومن الله فيمن ضم الميم والنون ومن قال فيهما وف م الله انها محذوفة من قولهم أمن الله فلا يصح ذكرها هنا فانها على هذا القول من باب الاسماء لا من باب الحروف ومثال ما بنى على السكون من أسماء الافعال صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى ومثال ما بنى منها على الفتح آمين بمعنى استجب لما تقل بكسر الميم وبالياء بعدها بنى على الفتح كما بنى اين وكيف على ثقل الياء وفيه أربع لغات احداها آمين بالمد بعد الهمزة من غير امالة وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالا ولكن فيها بعد عن القياس اذ ليس فى اللغة العربية اسم على فاعيل وانما ذلك فى الاسماء الاعجمية كقابيل وهابيل ومن ثم زعم بعضهم أنه أعجمى وعلى هذه اللغة قوله *ويرحم الله عبدا قال آمينا* والثانية كالاولى الا أن الالف ممالة للكسرة بعدها روى عن حمزة والكسائى والثالثة أمين بقصر الالف على وزن قدير وبصير قال *أمين فزاد الله ما بيننا بعدا* وهذه اللغة أفصح فى القياس وأقل فى الاستعمال حتى ان بعضهم أنكرها قال صاحب الاكمال حكى ثعلب القصر وأنكره غيره وقال انما جاء مقصورا فى الشعر انتهى وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال أنكر ثعلب القصر الا فى الشعر وصححه غيره وقال صاحب التحرير فى شرح مسلم وقد قال جماعة ان القصر لم يجئ عن العرب وان البيت انما هو *فآمين زاد الله ما بيننا بعدا* والرابعة آمين بالمد وتشديد الميم روى ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل وعن جعفر الصادق وانه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدا نقل ذلك عنهم الواحدى فى البسيط وقال صاحب الاكمال حكى الداودى تشديد الميم مع المد وقال هى لغة شاذة ولم يعرفها غيره انتهى قلت أنكر ثعلب والجوهرى والجمهور أن يكون ذلك لغة وقالوا لا نعرف آمين الا جماعنى قاصدين كقوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ومثال ما بنى منها على الكسر ايه بمعنى امض فى حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لما بينت لك فى مه وأما قوله *ايه أحاديث نعمان وساكنه* فليس

ليس جاريا على استعمال العرب (قوله ذى الرمة) بضم الراء وكسرها (قوله ومثال ما بنى على السكون من الموصولات الذى) انما بنيت الموصولات لشبهها بالحرف فى الافتقار اللازم الى جملة وانما قيدوا بالجملة لان الحرف لا يستفاد معناه غالبا الا بجملة ولا يكفيه المفرد فمن ثم أعرب ما يفتقر لمفرد ذا تما كسبحان ٤٥ وانما فات غالبا الان حرف التعريف

يستفاد معناه بمدخوله من غير توقف على تركيب كلامى وانما بنيت أل الموصولة مع أنها لا تفتقر لجملة بل لمفرد وهو الوصف الصريح لان افتقارها للمفرد تقوى بكونها على صورة الحرف وحملا لها على بقية الموصولات وللاول بنى الاسمى غير وظهر اعرابه فيما بعده نحو لو كان فيهما آلهة الا الله فالاسمى غير حقه الرفع وحق لفظ الله الجر بالاضافة فمن ثم قدر بعضهم اعرابه بذلك وما سبق من أن السكون على صورة الحرف يقتضى البناء رده الدمامينى بالا بمعنى النعمة واحد الاسلاء فانها معربة مع أنها على صورة الا الاستفتاحية (قوله ومثال مابنى على الفتح الذين) الاحسن ما قاله غيره أنه بنى على الياء لان البناء يعتبر فى محل الاعراب والذين على اعرابه يكون بالواو والياء ثم عليه هل هو من قبيل المبنى على الكسر أو الفتح فان الياء فى الاعراب

ربى وعند الاصمعى انها لا تستعمل الا منونة وخالفوه فى ذلك واستدلوا بقول ذى الرمة
* وقفنا فقلنا أيه عن أم سالم * وكان الاصمعى يخطئ ذا الرمة فى ذلك وغيره ولا يحتج بكلامه
ومثال ما بنى منها على الضم هيت بمعنى تهيأت قال تعالى وقالت هيت لك وقيل المعنى علم لك فلك تدين مثل سقيا لك وقرئ مثلث التاء فالكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف كما فى أين وكيف والضم تشبيها بحيث وقرئ هئت بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة وبضم التاء وهو على هذا فعل ماض وفاعل من هاء يهاء كشاء يشاء أو من هاء يهيء كجاء يجيء ومثال ما بنى من المضمرات على السكون قمت وقمنا وقمتما وقمتم وقمتن ومثال ما بنى منها على الفتح قمت للمخاطب المذكر ومثال ما بنى منها على الكسر قمت للمخاطبة ومثال ما بنى منها على الضم قمت للمتكلم ومثال ما بنى على السكون من أسماء الاشارة ذا للمذكر وذى للمؤنث ومثال ما بنى منها على الفتح ثم بفتح الثاء اشارة الى المكان البعيد قال الله تعالى وأزلفنا ثم الآخرين أى وأزلفنا الآخرين هنالك أى قربناهم ومثال ما بنى منها على الكسر هؤلاء ومثال ما بنى منها على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقول هؤلاء بالضم فاذ لك ذكرت هؤلاء فى المقدمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضم ومثال ما بنى على السكون من الموصولات الذى والتى ومن وما ومثال ما بنى منها على الفتح الذين ومثال ما بنى منها على الكسر الاولاء بالمد لغة فى الاولى بمعنى الذين قال الشاعر

أبى الله للشم الأولاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

ومثال ما بنى منها على الضم ذات بمعنى التى وذلك فى لغة بعض طيئ حكى الفراء انه سمع بعض السؤال يقول فى المسجد الجامع بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به بضم ذات مع أنها صفة للكرامة أى أسألكم بالفضل وقوله به بفتح الباء وأصله بها فحذفت الالف ونقلت فتحة الهاء الى الباء بعد تقدير سلب كسرتها ثم استثنيت من أسماء الاشارة والاسماء الموصولة ذين وتين واللذين واللتين فذكرت أنهما كالمثنى وأعنى بذلك أنهما معربان بالالف رفعا وبالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا كما أن الزيدين والرجلين كذلك وفهم من قولى كالمثنى أنهما ليسا مثنيين حقيقة وهو كذلك وذلك لانه لا يجوز أن يثنى من المعارف الا ما يقبل التنكير كزيد وعمرو ألا ترى أنهما لما اعتقد فيهما الشيوع والتنكير جازت تثنيتهما ولهذا قلت الزيدان والعمران فادخلت عليهما حرف التعريف ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما وذا والذى لا يقبلان التنكير لان تعريف ذا بالاشارة وتعريف الذى بالصلة وهما ملازمان لذا والذى فدل ذلك على أن ذين واللذين ونحوهما أسماء تثنية بمنزلة قولك هما وأنعما ليسا بتثنية حقيقة ولهذا لم يصح فى ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك فى هما وأنعما فان قلت

تنوب عنهما والظاهر الاول لان الياء بنيت الكسرة فحقها أن تنوب عنها فمن ثم يقولون فى المثنى والجمع حملا نصبه على جره دون عكسه تأمل (قوله للشم) الشمم ارتفاع الانف وهو علامة الجمال والشرف والقين الحداد (قوله لانه لا يثنى من المعارف الخ) وأيضا شرط المثنى الحقيقى الاعراب

فهلا استثنيت من الموصولات أيا أيضا فانها معربة الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا قلت قد علم مما قدمت أن أيا مبنية في هذه الحالة معربة فيما عداها فلم أحتج الى اعادته ومثال المبني من أسماء الشرط والاستفهام على السكون من وما ومثال المبني منهما على الفتح أين وأيان وليس فيهما ما بني على كسر ولا ضم فاذكره فان قلت من أسماء الشرط حيثما وهي مبنية على الضم قلت المبني على الضم حيث واسم الشرط انما هو حيثما فما اتصلت بحيث وصارت جزأ منها فالضم في حشو الكلمة لا في آخرها واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام أيا فانها معربة فيهما مطلقا اجماعا مثال الاستفهامية في الرفع قوله تعالى أيكم يأتيني بعرشها أيكم زادته هذه ايمانا ومثالها في النصب فأي آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأيكم ذهما مبتدأ وأي من قوله تعالى فأي آيات الله تنكرون مفعول به لتنكرون وأي من قوله تعالى أي منقلب ينقلبون مفعول مطلق لينقلبون وليست مفعولا به لسيعلم لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله ومثالها في الخفض فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون فأي في هذه الآية مخفوضة لفظا مرفوعة محلا لانها مبتدأ والباء زائدة والاصل أيكم المفتون والجملة نصب بتبصر ويبصرون لانهما تنازعاها وهما معلقان عن العمل بالاستفهام وفي الآية مباحث أخر ومثال الظرف المبني على السكون اذ وهو ظرف لما مضى من الزمان ويضاف لكل من الجملتين نحو واذكروا اذ أنتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وتأتي ظرفا لما يستقبل نحو فسوف يعلمون اذ الاغلال في أعناقهم وقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها بعد قوله سبحانه اذا زلزلت الارض وتأتي للتعليل نحو واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف أي ولاجل اعتزالكم اياهم والاستثناء في الآية متصل ان كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره منقطع ان كانوا يخصون غير الله سبحانه بالعبادة وكذلك البحث في قوله تعالى قل أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الاقدمون فانهم عدو لي الا رب العالمين وتأتي للمفاجأة كقوله

استقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير

ومثال المبني منها على الفتح الآن وهو اسم لزمن حضر جميعه أو بعضه فالاول نحو قوله تعالى الآن جئت بالحق وفي هذه الآية حذف الصفة أي بالحق الواضح ولولا أن المعنى على هذا لكفروا بمفهوم هذه المقالة والثاني نحو قوله تعالى فمن يستمع الآن الآية وقد تعرب كقوله

لسلمى بذات الخال دار عرفتها * وأخرى بذات الجزع آياتها اسطر
كأنهما ملآن لم يتغيرا * وقد مر للدارين من بعدنا عصر

أصله كأنهما من الآن فحذف نون من لالتقائها ساكنة مع لام الآن ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب وأعرب الآن فخفضه بالكسرة ومثال ما بني منها على الكسر أمس وقد مضى شرحه وانما ذكرته هنالك لشبهه بمسئلة حذام في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه وانما كان حقه ان يذكر هنا خاصة لانه كلمة بعينها وليس فردا داخلا تحت قاعدة كلية ومثال ما بني منها على الضم حيث وهو ظرف مكان يضاف للجملتين وربما

(قوله واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام أيا) انما أعربت مع وجود سبب بناء أخواتها فيها لما عرضته بالتنوين تارة والاضافة أخرى (قوله وفي الآية مباحث أخر) منها أن المفتون بمعنى الفتنة كالمعسور والميسور بمعنى العسر واليسر وبأيكم خبر مقدم والمفتون مبتدأ مؤخرا وان الاصل بأيكم هو المفتون وهو لغة من أعرب مطلقا الياء على هذا تشبيه الزائدة (قوله وتأتي ظرفا لما يستقبل) لتحقق وقوعه كأنه ماض على حد أتى أمر الله (قوله فمن يستمع الآن) بمعنى من زمن بعثته صلى الله عليه وسلم الى آخر الدنيا وظاهر أنه لم

محضر كله بل بعضه (قوله وهو الاصل) لان اطلاق النكرة سابق على اطلاق المعرفة فمن ولد يقال له مولود وموجود قبل اطلاق العلم عليه ولم ينظروا الى أنه يطلق عليه الاشارة كهذا والموصول كالذى وجد والمحلى كالمولود والاحسن الذى لا يرد عليه هذا أن يقال المراد أصل فى الاعتبار وذلك أن النكرة تدل على الشئ من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرأ له تعين فى القصد بصلة أو علم أو نحو ذلك والاصل عدم طروّ ذلك فتأمل ثم فى الاشموني أنكرها مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نامى ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم أقول ليس القصد من هذا الحضر بل القصد التقريب اذ ما شابه هذه يقاس عليها فقوله أنكر النكرات مذكور أى وما ساواه صدقا كمعلوم وشئ فانه يشمل المعدوم لغة وقصره على الوجود اصطلاح وقوله ثم حيوان أى ونظيره شجر مثلا وقوله ثم انسان أى وفرس وحجارا لخ وقوله ثم رجل أى وامرأة وقوله ثم عالم اى وجاهل وضارب الخ ثم هذا على أن المراد بالعالم الحادث أما ان كان بمعنى مطلق ذات ثبت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد رجل ثم يبقى النظر فيما اذا كان بينهما عموم وخصوص وجهى كانسان وأبيض والظاهر أنهما فى مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوصه وبالجملة هذا ٤٧ المبحث لا فائدة فيه الا التمرين وأما المعارف

أضيف لمفرد كقوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * وقد يفتح وقد يكسر وبعضهم يعربه وقرئ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر فيحتمل الاعراب والبناء ثم قلت

* (باب الاسم نكرة وهو ما يقبل رب) * وأقول ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل ولهذا قدمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب عليها نحو رجل رب غلام تقول رب رجل ورب غلام وبهذا استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع

وقوله

لا تضيقن بالامور فقد تكـ * ـشف غماؤها بغير احتيال
ربما تكره النفوس من الامـ * ـر له فرجة كحل العقال

فدخلت رب عليهما ولا يدخل الا على النكرات فعلم أن المعنى رب شخص أنضجت قلبه

فالمشهور أن أعرفها بعد اسم الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وأما المضاف لواحد فهو فى رتبة ما أضيف اليه قالوا الا المضاف للضمير فانه فى رتبة العلم لا الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له او دونه وأنا أتوقف فى هذه القاعدة اذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالانسب أن تكون أعرف منه والمشروط فى النعت الموافقة فى مطلق التعريف ويقال جاءنى الرجل الذى قام أبوه والظاهر فيه أن الموصول نعت على أن جعلهم المضاف فى رتبة المضاف اليه ممنوع كيف وغلام زيد صادق بأى تعلمانه وأيضا ما سبق فى ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا وذلك ان الضمير والموصول والاشارة سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكلى بشرط الاستعمال للجزئى فهى مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون أحدها أعرف نعم ربما يسلم فى ضمير المتكلم لانه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استند لقولهم لا مشاحة فى الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد فيه من الاستناد لذلك والا فما معنى الحكم بأن أخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل (قوله وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب) كأنه عدل عن قول غيره ما قبل أل مؤثرة فيه التعريف أو وقع موقع ما يقبلها الان هذا لا يشمل الاسماء المتوغلة فى الابهام فان الظاهر أنها لا تتعرف بأل كما لا تتعرف بالاضافة وهو قابلة لرب وأما من وما فيقعان موقع ما يقبل أل وهو انسان وشئ لان الاول للعاقل والثانى لغيره هذا والانسب بالعقل أن نحو غير تتعرف بالاضافة وبأل اذا الاضافة تزيل الابهام كأل ولو اشتد تأمل هذا ورد على التعريف اسم الفعل النكرة كصه بالتنوين فانه لا يقبل رب ولا أل ولا يقع موقع ما يقبلها اذ هو واقع موقع لفظ الفعل عند الجمهور نعم يقع موقع ما يقبلها بناء على أن مدلوله المصدر ولعل هذا ضابط أغلبى والا ورد كل أيضا فان مذهب الجمهور أن ادخال أل عليه اذا لم يكن فى مقابلة الجزء بأن كان للافراد لم تحن لانها مضافة معنى وال لا تجامع الاضافة وجاز التنوين لما قيل انه عوض والظاهر أنه لم يسمع دخول رب على كل (قوله وبهذا استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين) أى خلافا لمن قال هما معرفتان دائما

(قوله وربّ شئ من الامور تكرهه النفوس) يشير الى أن ما نكرة وجملة تكره النفوس الخ صفة لها والعائد محذوف ويحتمل أن ما حرف كاف فلا شاهد (قوله الثانى أنه معرفة مطلقا) على هذا يقال البيت شاذ وقيل هو تابع تعريفا وتنكيرا ولو كان التنكير جائزا والظاهر حيث جرى الخلاف فى ضمير الغائب أن يقيد قولهم الضمير أعرف المعارف بما عداه (قوله وهى ستة) وأما نحو يا رجل فنكرة غاية الامر استعمل فى معين وجعله ابن مالك سابعا وانظر هل يجوز نعته بالمعرفة نحو يا رجل العالم (قوله المضمر) أقول هو ٤٨ من الحذف والايصال والاصل المضمر به أى أخفى به الظاهر فاذا أردت

غيظا ورب شئ من الامور تكرهه النفوس فان قلت فانك تقول ربه رجلا وقال الشاعر

ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائما فاجابوا

والضمير معرفة وقد دخلت عليه رب فبطل القول بأنها لا تدخل الا على النكرات قلت لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة بل هو نكرة وذلك لان الضمير فى المثال والبيت راجع الى ما بعده من قولك رجلا وقول الشاعر فتية وهما نكرتان وقد اختلف النحويون فى الضمير الراجع الى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة أحدها أنه نكرة مطلقا الثانى أنه معرفة مطلقا الثالث أن النكرة التى يرجع اليها ذلك الضمير اما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته فان كانت واجبة التنكير كما فى المثال والبيت فالضمير نكرة وان كانت جائزته كما فى قولك جاءنى رجل فاكرمته فالضمير معرفة وانما كانت النكرة فى المثال والبيت واجبة التنكير لانها تمييز والتمييز لا يكون الا نكرة وانما كانت فى قولك جاءنى رجل فاكرمته جائزة التنكير لانها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة تقول جاءنى رجل وجاءنى زيد ثم قلت (ومعرفة وهى ستة أحدها المضمر وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب) وأقول أنواع المعارف ستة أحدهما المضمر ويسمى الضمير أيضا وتسميه الكوفيون الكناية والمكنى وانما بدأت به لانه أعرف الانواع الستة على الصحيح وهو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما وأنتم نحو هو وهما وانما سمى مضمرا من قولهم أضمرت الشئ اذا استرته واخفيته ومنه قولهم ضمرت الشئ فى نفسى او من الضمور وهو الهزال لانه فى الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة وهى التاء والكاف والهاء والهمس هو الصوت الخفى فان قلت يرد على الحد الذى ذكرته للضمير الكاف من ذلك فانها دالة على المخاطب وليست ضميرا باتفاق البصريين وانما هى حرف لا محل له من الاعراب قلت لا نسلم انها دالة على المخاطب وانما هى دالة على الخطاب فهى حرف دال على معنى ولا دلالة له على الذات البتة وكذلك أيضا الياء فى اياى والكاف فى اياك والهاء فى اياه ليست مضمرات وانما هى على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو اياى ولكنه لما وضع مشتركا بينها واراد ابان من عنوانه احتاج الى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه ثم أتبعت قولى غائب بأن قلت (معلوم

اخفاء الظاهر عبرت بالضمير أو أبنه وفى ذاته خفى وذلك ظاهر فى غير ضمير المتكلم والاول معنى قولهم ما كنى به عن الظاهر اى بدلا عن الظاهر أو عن مسمى الظاهر وليس المراد أن حق التعبير بالاسم الظاهر لانه انما يظهر فى الغيبة وأما الخطاب والتكلم فليس حق التعبير فيهما الظاهر بل التعبير به خلاف الظاهر ويسميه السكاكى التفاتا كما بينته فى كتابة الازهرية (قوله ما دل على متكلم الخ) المراد الدلالة الدائمة فخرج العلم المستعمل فى ذلك نحو قال فلان تربت نفسك أو مخاطبك أو غائبا والمراد أنه وضع للدلالة على متكلم بخصوصه وكذا الباقى فخرج لفظ متكلم ومخاطب وغائب فليتأمل (قوله لانه فى الغالب قليل الحروف) ومن غير الغالب انا فانها أربعة أحرف (قوله غالبها مهموسة) من غير الغالب همزة أنا (قوله وانما هى دالة على الخطاب) ولو كان معناها المخاطب لكان معنى ذلك ذا المخاطب نحو كما أن معنى ضربتك ضربت المخاطب (قوله معلوم) الظاهر أن المراد معلوم بذاته كالمثال أو من السياق وهو المتقدم معنى نحو حتى توارت بالحجاب فان الضمير راجع للشمس المعلومة من السياق حيث ذكر العشى والالهاء عن الخير بمعنى صلاة العصر هذا سياق السابق ويقويه ذكر الحجاب فى اللاحق وبقى للمعنوى أيضا ما يفهم من فعل مثلا سابق نحو اعدلوا هو أقرب

للتقوى والظاهر ان المصنف أدخله فى المتقدم لفظا فأراد به ما لفظ به أو بمادته وتوسع بعضهم فى هذا حتى اجاز رجوع الضمير الى ما يفهم من عامله فاجاز ضرب على ان نائب الفعل ضمير الضرب المفهوم من ضرب (قوله نحو انا أنزلناه) أى فى ليلة القدر واما حم والكتاب المبين انا أنزلناه فان أريد بالكتاب اللوح فكذلك أو القرآن فالضمير المتقدم لفظا (قوله أو رتبة) هو معنى قولهم متقدم حكما (قوله بالنباهة) أى الشهرة بحيث لا يحتاج أى ضميره الى تفسير يعنى فى اللفظ لانه نور على علم لا نظير له يلتبس به (قوله والمعنى قدرناله الخ) ولم يجعل منازل منصوبا على الظرفية لانها أمكنة مخصوصة كالدار ولا يقبله المكان الا مبهما (قوله وقيل ان فاعل اوجس ضمير الخ) ٤٩ . وهو حينئذ على حد ضربته زيدا (قوله

نحو انا أنزلناه أو متقدم مطلقا نحو والقمر قدرناه أو لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او رتبة نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى او مؤخر مطلقا فى نحو قل هو الله احد وقالوا ما هى الا حياتنا الدنيا ونعم رجلا زيد وربه رجلا وقاما وقعد أخواك وضربته زيدا ونحو قوله

* جزى ربه عنى عدى بن حاتم *

والاصح ان هذا ضرورة) وأقول لا بد للضمير من مفسر بين ما يراد به فان كان لمتكلم أو مخاطب ففسره حضور من قوله وان كان لغائب ففسره نوعان لفظ وغيره فالثانى نحو انا أنزلناه أى القرآن وفى ذلك شهادة له بالنباهة وانه غنى عن التفسير والاول نوعان نائب وغيره فالغالب أن يكون متقدما وتقدمه على ثلاثة أنواع تقدم فى اللفظ والتقدير واليه الاشارة بقولى مطلقا وذلك نحو والقمر قدرناه منازل والمعنى قدرنا له منازل فحذف الخافض أو التقدير ذا منازل فحذف المضاف وانتصاب ذا اما على الحال أو على انه مفعول ثان لتضمين قدرناه معنى صيرناه وتقدم فى اللفظ دون التقدير نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه وتقدم فى التقدير دون اللفظ نحو فاوجس فى نفسه خيفة موسى لان ابراهيم مفعول فهو فى نية التأخير وموسى فاعل فهو فى نية التقديم وقيل ان فاعل أوجس ضمير مستتر وان موسى بدل منه فلا دليل فى الآية والنوع الثانى أن يكون مؤخرا فى اللفظ والرتبة وهو محصور فى سبعة أبواب أحدها باب ضمير الشان نحو هو أو هى زيد قائم أى الشان والحديث أو القصة فانه مفسر بالجملة بعده فانها نفس الحديث والقصة ومنه قل هو الله أحد فانها لا تعمى الابصار والثانى ان يكون مخبرا عنه بمفسره نحو ما هى الا حياتنا الدنيا أى ما الحياة الا حياتنا الدنيا والثالث الضمير فى باب نعم نحو نعم رجلا زيد وبئس للظالمين بدلا فانه مفسر بالتمييز والرابع مجرور رب نحو ربه رجلا فانه مفسر بالتمييز قطعا والخامس الضمير فى باب التنازع اذا اعملت الثانى واحتاج الاول الى مرفوع نحو قاما وقعدا أخواك فان الالف راجعة الى الاخوين والسادس الضمير المبدل منه بعده كقولك فى ابتداء الكلام ضربته زيدا وقول بعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والسابع الضمير المتصل بالفاعل المقدم على الفعول المؤخر وهو ضرورة على الاصح كقوله

نحو هو أو هى زيد قائم) هذا لا يحسن لانه لا يؤنث ضمير الشأن ويكون للقصة الا اذا كان فى الجملة مؤنث عمدة نحو فانها لا تعمى الابصار بخلاف الفضلة فتقول هو بنيت غرفة لاهى ومن نص على ذلك السعد فى شرح التلخيص ثم المانع من ان القصة والشأن معهودان معلومان فيكون ضميرهما من قبيل انا أنزلناه (قوله والثانى ان يكون مخبرا عنه بمفسره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا) أقول حيث كان الضمير مفسرا بالحياة الدنيا لزم حصر الشئ فى نفسه ولا معنى له فالظاهر ان الآية من قبيل حتى توارت بالحجاب لانهم كانوا يقولون ذلك بعد ان يذكر لهم انهم يحيون من قبورهم

٧ ش ويحصل الجدال فى ذلك فالضمير لما تعلق الحياة المفهومة من الشاق (قوله الضمير فى باب نعم) يحتمل انه للمدوح والمذموم المفهومين من الفعل (قوله اذا أعملت الثانى) اما ان أعملت الاول واضمرت فى الثانى فهو متقدم رتبة لانه فى باب التقديم يلى الاول (قوله فى ابتداء الكلام) يعنى قبل تقدم مرجع الضمير فى ضربته زيدا فيكون من الاجمال ثم التفصيل وقال سيبويه فى نحو هذا انه نصب بتقدير اعنى (قوله اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) جعلهما الاخفش صفتين للضمير وردبان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما ألطف قول القائل

اضمرت فى القلب هوى شادن * مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوما له * فقال لى المضمر لا يوصف

(قوله وهو ضرورة على الاصح) خلافا لمن أجازه فى السعة وبعضهم أول البيت بان ضمير ربه للجزاء المفهوم من جزى

وجزاء الكلاب العاويات قيل هو الضرب بالحجارة وقيل بل هو اشارة للابنة لان العواء انما يسند لنحو الذئاب ولا يسند للكلاب الا اذا طالت السفاد وفي غيره انما يسند لها النباح (قوله ان عين مسماه مطلقا) يعني عنه من حيث الوضع له فدخل العلم المشترك لان عدم تعينه انما جاء من عارض الاشتراك (قوله ان دل بذاته على ذي الماهية) ماهية الشئ حقيقته تقع في جواب السؤال عنه بما هو فتحت لها من السؤال اسم (واعلم) ان فرقا بين علم الجنس واسم الجنس من جهة المعنى ومن جهة اللفظ فالاول ٥٠ أن علم الجنس موضوع للماهية الحاضرة والثاني للماهية من حيث هي بمعنى ان

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فاعاد الضمير من ربه الى عدي وهو متأخر لفظا ورتبة ثم قلت (الثاني العلم وهو شخصي ان عين مسماه مطلقا كزيد وجنسي ان دل بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كأسامة ومن العلم الكنية واللقب ويتأخر عن الاسم غالبا تابعا له مطلقا أو مخفوضا باضافته ان أفردا) وأقول الثاني من أنواع المعارف العلم وهو نوعان علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا أي بغير قيد فقولنا اسم جنس يشمل المعارف والنكرات وقولنا يعين مسماه فصل مخرج للنكرات لانها لا تعين مسماها بخلاف المعارف فانها كلها تعين مسماها أعني أنها تبين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد حاضر للعيان وقولنا بغير قيد مخرج لما عدا العلم من المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد كقولك الرجل فانه يعين مسماه بقيد الالف واللام وكقولك غلامي فانه يعين مسماه بقيد الاضافة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدا بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو وعبرت في المقدمة عن الاسم بقولي ان عين مسماه وعن نفي القيد بقولي مطلقا قصدا للاختصار وعلم الجنس عبارة عما دل الخ وبيان ذلك ان قولك أسامة أشجع من ثعالة في قوة قولك الاسد أشجع من الثعلب والالف واللام في هذا المثال لتعريف الجنس وان قولك هذا أسامة مقبلا في قوة قولك هذا الاسد مقبلا والالف واللام في ذلك لتعريف الحضور واحترزت بقولي بذاته عن الاسد والثعلب في المثال المذكور فانهما لم يدلا على ذي الماهية بذاتهما بل بدخول الالف واللام ثم بينت أن العلم ينقسم الى اسم كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامة والى لقب وهو ما أشعر برفعة كزين العابدين أو بضعة كقفة وبطة والى كنية وهو ما بدئ باب أو أم كأبي بكر وأم عمرو وانه اذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ثم ان كانا مفردين جازت اضافة الاول الى الثاني وجاز اتباع الثاني للاول في اعرابه وذلك كسعد كرز وان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين أو متخالفين كزيد زين العابدين وكعبد الله كرز تعين الاتباع وامتنعت الاضافة ثم قلت (الثالث الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة اليه كهذه وهذا وها وتا وتثنيتهما وهؤلاء بمديهما وتلحقهن في البعد كاف خطاب

الاول موضوع للماهية بحيث اذا استعمل دل على الماهية وحضورها فيغني عن التعريف بال والثاني لا يدل الا على الماهية فلا يغني عن أل وهذا الثاني انه لا بد من الحضور حال الوضع فيهما لانه لا يوضع لمجهول واستعمالهما في الفرد حقيقة من حيث تحقق الماهية فيه على ما وضحته في مجلس التسمية وبهذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يقول ان دل بنفسه على الماهية الحاضرة واما قوله ذي الماهية ففيه ان صاحب الماهية هو الفرد فان أراد الفرد المعين فهو الحاضر الذي ذكره بعضهم وان أراد الفرد من حيث هو فاسم الجنس يدل عليها ايضا بنفسه على اننا لا نسلم ان علم الجنس يدل عليه ويمكن الجواب بأن ذي اسم اشارة أي هذه الماهية الحاضرة وأما الفرق اللفظي فهو ان علم الجنس يمنع الصرف لعلة أخرى مع العلمية كالتأنيث في اسامة بخلاف اسم الجنس وهذا في الحقيقة دليل على الاول لان الاول خفي لا يظهر بنفسه (قوله وهو ما أشعر الخ) اعلم ان تعريفه اللقب والكنية يشمل ما سمي به منهما والتحقيق أن يقال ما وضع أولا فهو الاسم مطلقا وما وضع ثانيا فان أشعر بمدح أو ذم فلقب وان صدر بأب أو أم فكنية قيل أو ابن أو بنت والا فهو اسم ثان كما لو وضع له زيد ثم عمرو (قوله واشارة اليه) اي اشارة حسية بحاسة البصر فاستعماله في المسموع من الاصوات والمعاني الحاضرة ذهنا مجاز نقل لي من أظن صدقه عن بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص أنه قال لا مانع من انه حقيقة فيها أيضا فقلت التبادر من علامات الحقيقة والتبادر من اسم الاشارة المحسوس ثم

يوجد فى بعض النسخ بعد الكلام على اسم الاشارة وقبل الموصول مانصه ١٥ فان قلت لم قدمت اشارة المؤنث فى الذكر على اشارة المذكر ثم جئت باشارة المؤنث ثانيا فقلت كهذه وهذا وهاتا وهلا قلت كهذا وهذه وهاتا فقدمت الاصل وهو المذكر ووصلت النظير بنظيره وهو هذه وهاتا قلت الذى دعا الى ذلك ضرورة الاختصار فانى قلت وتثنيتهما والذى يثنى من اشارة المؤنث انما هو تا لا هذه فلو قلت ماذكرته لاضطررت الى ان أقول وتثنية ذا وتا فان قيل فهلا قلت كهذا وهاتا وتثنيتهما وأسقطت هذه كما أسقطت غيرها من الالفاظ التى أشاروا بها الى المفرد المؤنث قلت لما كانت هذه هى أشهر الالفاظ التى أشاروا بها الى المفرد المؤنث لم يحسن تركها ولما كانت تا هى التى تثنيت لم يجب تركها وفى هذه النسخة نظر اما أولا فهو لم يعبر بهذا التعبير الذى أورد عليه السؤال وأما ثانيا فجوابه لا ينفعه بجواز انه كان يقول كهذا وهاتا وتثنيتهما وهذه فلا يحذف هذه ولا يفرقه الاختصار ولعله يقول لما كانت مشهورة لا يناسب تاخيرها لكن هذا ترويح لا يصد الاعتراض وقوله

حرفية مجردة من اللام مطلقا أو مقرونة بها الا فى المثنى وفى الجمع فى لغة من مده وهى الفصحى وفيما سبقته ها التنبيه) وأقول الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة الى ذلك المسمى تقول مشيرا الى زيد مثلا هذا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة الى تلك الذات وقولى وهو بالتذكير بعد قولى الاشارة انما صح على وجهين أحدهما أن ما من قولى ما دل على مسمى لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس ما يسرى اليه التذكير منه والثانى أن يقدر قولى الاشارة على حذف مضاف والتقدير اسم الاشارة فالضمير من قولى وهو راجع الى الاسم المحذوف وتنقسم أسماء الاشارة بحسب من هى له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلى وخمسة باعتبار الواقع وبيان الاول أنها اما للمفرد أو مثنى أو مجموع وكل منها اما للمذكر أو مؤنث وبيان الثانى أنهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات فللمفرد المذكر هذا وللمفردة المؤنثة هذه وهاتى وهاتا وللتثنية المذكرين هذان رفعا وهذين جرا ونصبا وللتثنية المؤنثتين هاتان رفعا وهاتين جرا ونصبا وللجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمد فى لغة الحجازيين وبها جاء القرآن وبالقصر فى لغة بنى تميم وليست ها من جملة اسم الاشارة وانما هى حرف جىء به لتنبيه المخاطب على المشار اليه بدليل سقوطه منها جوازا فى قولك ذا وذاك ووجوبا فى قولك ذلك ولا الكاف اسم مضمر مثلها فى غلامك لان ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالاضافة وذلك ممتنع لان أسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف وانما هى حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الاعراب وتلحق اسم الاشارة اذا كان للبعد كاف وأنت فى اللام قبله بالخيار تقول ذاك أو ذلك ويجب ترك اللام فى ثلاث مسائل احداها اشارة المثنى نحو ذانك وتانك والثانية اشارة الجمع فى لغة من مده تقول أولئك بالمد من غير لام فان قصرت قلت أولاك أو أولالك والثالثة كل اسم اشارة تقدم عليه حرف التنبيه نحو هذاك وهاتاك وهاتيك ثم قلت (الرابع الموصول وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه) وأقول الرابع من أنواع المعارف الموصولات وهى عبارة عما يحتاج الى أمرين أحدهما للصلة وهى واحد من أربعة أمور أحدها الجملة وشرطها أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب تقول جاءنى الذى قام أبوه الذى أبوه قائم ولا يجوز جاءنى الذى هل قام أو الذى لا تضربه والثانى الظرف والثالث المجرور والمجرور وشرطهما أن يكونا تامين وقد اجتمعا فى قوله تعالى وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته واحترزت بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة فلا يقال جاءنى الذى اليوم ولا جاءنى الذى بك والرابع الوصف الصريح أى الخالص من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة للالف واللام خاصة نحو الضارب والمضروب كما سيأتى والامر الثانى الضمير العائد من الصلة الى الموصول نحو جاءنى الذى قام أبوه وشرطه أن يكون مطابقا للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما وقد يخالفه الظاهر كقوله

سعاد التى أضنى الكحيل سعادا * واعراضها عنك استمروزادا

وحمل عليه الزمخشرى قول الله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل

آخرا ولما كانت تا هى التى تثنيت لم يجب حذفها حقه أن يقول لم يصح أو لم يناسب حذفها فتأمل (قوله واعراضها الخ)

الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وذلك لانه قدر الجملة الاسمية وهي الذين وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية وهي خلق وما بعده على معنى انه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ ولولا ان التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كما أن التقدير سعاد التي أضناك حبها للزم فساد هذا الاعراب لخلو الصلة من ضمير وهذا في الآية الكريمة خير منه في البيت لان الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو بعاد فحصل التكرار وهو في الآية بمعناه لا بلفظه وأجاز في الجملة وجها آخر وبدأ به وهو أن تكون معطوفة على الحمد لله والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته ثم قلت (وهو الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما والاولى والذين واللاتي واللائي وما بمعناهن وهو من للعالم وما لغيره وذو عند طيئ وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين ان لم تلغ وأي وأل في نحو الضارب والمضروب) وأقول لما فرغت من حد الموصول شرعت في سرد المشهور من ألفاظه والحاصل أنها تنقسم الى ستة أقسام لانها اما لمفرد أو مثنى أو مجموع وكل من الثلاثة اما لمذكر أو لمؤنث فللمفرد المذكر الذي وتستعمل للعاقل وغيره فالاول نحو والذي جاء بالصدق والثاني نحو هذا بومكم الذي كنتم توعدون ولك في تائه وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما مخففة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا وللمفرد المؤنث التي وتستعمل للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وقد هنا للتوقع لانها كانت تتوقع سماع شكواها وانزال الوحي في شأنها وفي للسببية أو للظرفية على حذف مضاف أي في شأنه والثاني نحو سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها أي سيقول اليهود ما صرف المسلمين عن التوجه الى بيت المقدس ولك في ياء التي من اللغات الخمس مالك في ياء الذي وللمثنى المذكر اللذان رفعا واللذين جرا ونصبا ولمثنى المؤنث اللتان رفعا واللتين جرا ونصبا ولك فيهن تشديد النون وحذفها والاصل التخفيف والثبوت ولجمع المذكر الاولى بالقصر والمد والذين بالياء مطلقا أو بالواو رفعا ولجمع المؤنث اللائي واللاتي باثبات الياء وحذفها فيهما وقد قرئ واللائي يئسن بالوجهين ولم يقرأ في السبعة واللاتي يأتين الفاحشة الا بالياء لانه أخف من اللائي لكونه بغير همزة ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكر وفروعه وهي من وأصل وضعها لمن يعقل نحو أفمن يعلم أنما انزل اليك من ربك الحق كمن هو أعمى وما لما لا يعقل نحو وما عندكم ينفد وما عند الله باق وذو في لغة طيئ يقولون جاء في ذو قام وذا بشرطين أحدهما أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو ماذا انزل ربكم أي ما الذي أنزل ربكم أو من الاستفهامية نحو من ذا لقيت وقول الشاعر

وقصيدة تأتي الملوك غريبة * قد قلتها فمن ذا فالها

أي من الذي قالها وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق

يحتمل أن تكون الواو لعطف الجمل ويحتمل أنها للحال أي أنشأ ذلك حبها والحال انها معرضة بشير الى ان حبها ذاتي لا متولد من التودد (قوله به يعدلون) لكن عدل الى لفظ الرب لما فيه من مهانة المسمى واجلالا ان يعدل به غيره (قوله فحصل التكرار) أقول لكنه ليس تكرارا بقبيح بل حسنا لانه لذكر في سرد المشهور) لا (قوله في نحو ذات وذوات وأم في لغة حمير

فزعموا

فزعموا أن التقدير والذى تحملنه طلق فذا موصول مبتدأ وتحملنه صلة والعائد محذوف وطلق خبر الشرط الثانى أن لا تكون ذا ملغاة والغاؤها بان تركب مع ما فيصيرا اسما واحدا فتقول ماذا صنعت وتنزل ماذا بمنزلة قولك أى شئ فتكون مفعولا مقدما فان قدرت ما مبتدأ وذا خبرا فهى موصولة لانها لم تلغ ومنها أى كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد أى الذى هو أشد وقد تقدم الكلام فيها ومنها أل الداخلة على اسم الفاعل كالضارب أو اسم المفعول كالمضروب هذا قول الفارسى وابن السراج واكثر المتأخرين وزعم المازنى أنها موصول حرفى ورده أنها لا تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها وزعم أبو الحسن الاخفش أنها حرف تعريف ورده أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله ويجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن فعطف أثرن على مغيرات لان التقدير فالاتى أغرن فاثرن والمغيرات مفعلات من الغارة وصبحا ظرف زمان كانوا يغيرون على أعدائهم فى الصباح لانهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون ويقال انها كانت سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنى كنانة فاطأ عليه خبرها فجاء به الوحى اليه والنقع الغبار والصوت من قوله عليه الصلاة والسلام ما لم يكن نقع أو لقلقة اى فهجن بالغارعليهم صباحا وجلبة ثم قلت (الخامس المحلى بأل العهدية كجاء القاضى ونحو فيها مصباح المصباح الآية أو الجنسية نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب لا ريب فيه ونحو وجعلنا من الماء كل شئ حى ويجب ثبوتها فى فاعل نعم وبئس المظهرين نحو نعم العبد وبئس مثل القوم فنعم ابن اخت القوم فاما المضمر فمستتر مفسر بتمييز نحو نعم امرأ هرم ومنه فنعما هى وفى نعتى الاشارة مطلقا وأى فى النداء نحو يا ايها الانسان ونحو يا هذا الكتاب وقد يقال يا أيها ذا ويجب فى السعة حذفها من المنادى الا من اسم الله تعالى والجملة المسمى بها ومن المضاف الا اذا كانت صفة معربة بالحروف أو مضافة الى ما فيه أل) وأقول الخامس من المعارف المحلى بالالف واللام العهدية أو الجنسية وأشرت الى أن كلا منهما قسمان لان العهدية اما أن يشار بها الى معهود ذهنى أو ذكرى فالاول كقولك جاء القاضى اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى قاض خاص والثانى كقوله تعالى فيها مصباح المصباح الآية فان أل فى المصباح وفى الزجاجة للعهد فى مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما وأل الجنسية قسمان لانها اما أن تكون استغراقية أو مشارا بها الى نفس الحقيقة فالاول كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا أى كل فرد من أفراد الانسان ونحو ذلك الكتاب أى ان هذا الكتاب هو كل الكتب الا أن الاستغراق فى الآية الاولى لافراد الجنس وفى الثانية لخصائص الجنس كقولك زيد الرجل أى الذى اجتمع فيه صفات الرجال المحمودة والثانى نحو وجعلنا من الماء كل شئ حى أى من هذه الحقيقة لا من كل شئ اسمه ماء وقولى العهدية أو الجنسية خرج به المحلى بالالف واللام الزائدتين فانهما ليستا لعهد ولا لجنس وذلك كقراءة بعضهم لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح ياء ليخرجن وضم رائه وذلك لان الاذل على هذه القراءة حال والحال واجبة التنكير فلهذه قلنا ان ألها زائدة لا معرفة والتقدير ليخرجن

(قوله وفى نعتى الاشارة مطلقا) ظاهر ما بعده ان معنى الاطلاق سواء كان فى النداء أو فى غيره مع ان اسم الاشارة لا يلزم وصفه بما فيه أل أبدا نعم يتوصل باسم الاشارة الى نداء ما فيه أل كما يتوصل بأى وقد ينادى اسم الاشارة وحده وينعت بغير ما فيه أل كما يظهر ان راجع الاشموني وغيره عند قوله وذو اشارة كأى فى الصفة فليستبصر .

الاعزم ذا ذليلا ولك أن تقدر ان الاصل خروج الاذل ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على المصدر على سبيل النيابة وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم ذكرت ان أل المعرفة يجب ثبوتها في مسئلتين ويجب حذفها في مسئلتين أما مسئلتا الثبوت فاحداهما أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا والفعل نعم أو بئس كقوله تعالى نعم العبد انه اواب فنعم القادرون فنعم الماهدون بئس الشراب وأشرت بالتمثيل بقول تعالى بئس مثل القوم الى انه لا يشترط كون أل في نفس الاسم الذي وقع فاعلا كما في نعم العبد بل يجوز كونها فيه وكونها فيما أضيف هو اليه نحو ولنعم دار المتقين فبئس مثوى المتكبرين بئس مثل القوم ولو كان فاعل نعم وبئس مضمرا وجب فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا مستترا لا بارزا مفسرا بتمييز بعده كقولك نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وقول الشاعر

نعم امرأ هرم لم تعرنا ثبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

والثانية أن يكون الاسم نعتا اما لاسم الاشارة نحو مال هذا الكتاب مال هذا الرسول وقولك مررت بهذا الرجل أو نعت أيها في النداء نحو يا أيها الرسول يا أيها الانسان ولكن قد تنعت أي باسم الاشارة كقولك يا أيهذا والغالب حينئذ أن تنعت الاشارة كقوله

الا أيهذا الزاجري احضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وقد لا ينعت كقوله

أيهذان كلا زاديكما * ودعاني واغلا فيمن يغل

وأما مسئلتا الحذف فاحداهما أن يكون الاسم منادى فتقول في نداء الغلام والرجل والانسان يا غلام ويا رجل ويا انسان ويستثنى من ذلك أمران احدهما اسم الله تعالى فيجوز أن تقول يا الله فتجمع بين يا والالف واللام ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها والثاني الجملة المسمى بها فلو سميت بقولك المنطلق زيد ثم ناديته قلت يا المنطلق زيد الثانية أن يكون الاسم مضافا كقولك في الغلام والدار غلامي وداري ولا تقل الغلامي ولا الداري فتجمع بين أل والاضافة ويستثنى من ذلك مسئلتان احداهما أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف فيجوز حينئذ اجتماع أل والاضافة وذلك نحو الضارباز يدو الضاربو زيد والثانية أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها وهو بالالف واللام فيجوز حينئذ ايضا الجمع بين الالف واللام والاضافة وذلك نحو الضارب الرجل والراكب الفرس وما عداهما لا يجوز فيه ذلك خلافا للفراء في اجازة الضارب زيد ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف اليه معرفة بغير الالف واللام وللكوفيين كلهم في اجازة نحو الثلاثة الاثواب ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف اليه معدود وللرماني والمبرد والزمخشري في قولهم الضاربي والضاربك والضاربه ان الضمير في موضع خفض بالاضافة ثم قلت (السادس المضاف لمعرفة كغلامي وغلام زيد) وأقول هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف اليه فغلام زيد في رتبة العلم وغلام هذا في رتبة الاشارة وغلام الذي جاءك في رتبة الموصول وغلام القاضي في رتبة ذي الاداة ولا يستثنى من

ذلك

(باب المرفوعات) أقول يحتمل انه جمع مرفوعة أى كلمة مرفوعة وانه جمع مرفوع لان وصف المذكر غير العاقل يجمع بالالف والتاء معاملة له لخسته معاملة المؤنث كايام معدودات كما وضحته نظما ونثرا فى كتابة الازهرية ان قلت ذكر مواد الازهرية تعين الثانى وانما يصح الاول لو قال عشر بحذف التاء قلت حققنا هناك انه يصح ويحمل تذكير العدد للمؤنث اذا كان مذكورا والمراد بذكره كما حققه النووى أن يكون بعد العدد وتمييزه كعشر مرفوعات فذكره قبله كالعدم فمن ثم يقول الفقهاء سنن الوضوء ثمانية (قوله ما) أى اسم هذا جنس حقيقة بناء على ما حققه الرازى فى حقائق الامور الاصطلاحية لا كالجنس وقد سبق تقريره موضحا (قوله قدم الفعل) فلا يجوز تقديم الفاعل خلافا للكوفيين والاخفش فان قدم فمبتدا ولا حجة فى قولها مالليحمال مشتها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا . برفع مشى لاحتمال ان كان محذوفة هى الخبر أى يكون وئيدا * ويحذفونها ويبقون الخبر * ويروى بالنصب أى تمشى مشيها وبالجر بدل اشتمال ان قلت هذا التعريف يشمل زيد من قائم زيد قلت اما على مذهب الكوفى من ان زيد فاعل سد مسد الخبر وانه لا يشترط الاعتماد فلا ضير واما على قول البصرى من ان زيد مبتدأ مؤخر فهو وان قدم عليه شبه الفعل وأسند اليه لان الاسناد للضمير لا يعتبر فى مثل زيد ضارب لكن تقديمه كالعدم اذ رتبة الخبر التأخير والمراد مقدم اصالة ثم قال العلامة الطيلاوى نقلا عن السيد الصفوى ان التعريف غير مانع لدخول مفعول المفاعلة كضارب زيد عمرا اذ كل منهما واقع منه فعل اه قلت ويمكن أن يجاب بان المراد بالاسناد هنا الاسناد النحوى ○○ وهو ضم كلمة الى أخرى على وجه الشأن فيه الفائدة والفعل مع المفعول ليس الشأن الفائدة به ولو قال المصنف وهو الاسم المرفوع مخرج هذا وأغنى عن الجواب السابق الذى هو خفى يحتنب فى التعاريف ان قلت كان يلزم الدور لانه أخذ الحكم المتوقف على التصور فى التعريف المتوقف على كل ما فيه التصور قلت وضحت فى كتابة الازهرية انه لا دور لان الرفع هنا ليس حكما للمحدود يتوقف على تصوره المتوقف عليه حيث أخذ فى الحد بل حكم للاسم الاعم ثم بعد ذلك وجدت العلامة ابن قاسم فى آخر كتابته على المحلى على الورقات تعرض لنحو هذا فالله الحمد (قوله كعلم زيد ومات بكر الخ) أقول صرح الشيخ خالد فى شرح أزهريته بان علم زيد من باب اسناد القائم غير الواقع منه قلت وجهه ان العلم صفة يوجدها المولى فى الشخص كالبياض والسواد لكن أنت تعلم ان اللغة تبنى على الظاهر ولا محالة ان العلم فى اللغة واقع من العالم كالضرب الواقع من الضارب خصوصا اذا كان بزيادة نظر ومعانا فهذا وان كان فهو من باب مات بكر أو ضرب عمرو فيقال للمصنف لا فائدة فى ذكره معهما وكانه رأى الاول وأشار الى أنه لا فرق بين ما يحصل قهرا وكرها كالموت وغيره كالعلم لكن الاحسن لو أتى بدله بوصف من الواقع كما انه أتى بوصف من القائم غير الواقع أعنى مختلف ألوانه فكان يقول نحو مات بكر وضرب عمرو وشاب زيد ومختلف ألوانه ومن جملة الشبه الظرف المعتمد نحو أفى الله شك واعتد لك مال فلك أن تجعلهما مبتدا وخبرا وفاعلا ومرفوعه لكن الظاهر على الثانى ان الفاعل للتعلق وهو لا يخرج عن الوصف والفعل (قوله شرعت من هنا) أى بعد ان ذكرت مقدمة النحو التى تنفع فيه كتعريف الاسم والفعل وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما ما عرفت الفاعل بانه اسم أسند اليه فعل هذا ومما ليست حاجة النحو اليه قوية تعريف الكلام والتطويل فيه وفى أجزائه من اللفظ والصوت والمقاطع بل يظهر ان تعريف الكلام السابق ليس قاصرا على اصطلاح النحو بل هو عرف عام كالدابة لذوات الاربع اذ الكلام لا يقال

ذلك الا المضاف للضمير كغلامى فانه ليس فى رتبة المضمر بل هو فى رتبة العلم هذا هو المذهب الصحيح وزعم بعضهم أن ما أضيف الى معرفة فهو فى رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما وذهب آخرون الى أنه فى رتبتها مطلقا ولا يستثنى المضمر والذى يدل على بطلان القول الثانى قوله * تحذرون الوليد الماقب * فوصف المضاف للمعرف بالاداة بالاسم المعرف بالاداة والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وعلى بطلان الثالث قولهم مررت بزيد صاحبك ثم قلت

(باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كعلم زيد ومات بكر وضرب عمرو ومختلف ألوانه) وأقول شرعت من هنا فى ذكر أنواع المعربات وبدأت منها بالمرفوعات لانها أركان الاسناد وثنيت

عرفا الا اللفظ المقصود بالفائدة فمن حلف لا أقول لزيد كلاما لا نحنث الا به ما لم يرد مطلق المخاطبة أو يقول لا كلمته بدون التصريح بكلام لانه كثر استعمال ما كلمته في ما خاطبته (قوله فضلات غالبا) ومن غير الغالب خبر كان واسم ان ومنه الفاعل المنصوب نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو سماعي قال ابن مالك في الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس وذلك لان رفع الفاعل لازالة اللبس كما يأتي فحيث أمن فلا ضير في نصبه ان سمع كقوله مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر فهجر اسم بلدة ومعلوم ان السوآت هي التي تبلغها هذا على ظاهره من ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول وذهب بعض المحققين الى ان المرفوع فاعل اصطلاحي والمنصوب مفعول اصطلاحي وفيه قلب لان الواقع بالعكس وكأنه يقول قولهم على جهة وقوعه منه أو قيامه به أغلبي وقيل يقدر الاعراب ما نعا من ظهور الحركة التي جوزها ظهورا لمعنى وعلى الاول كان الانسب للمصنف أن يقول في المرفوعات لانها أركان الاسناد غالبا فيزيد قيد الغلبة أيضا ثم جعله المنصوبات فضلات شاهد عدل على ما سبق لنا في الجواب عن اعتراض الصفوي (قوله ٥٦ لانها تابعة في العمدية والفضلية) أي فانو التابع المتردد عن المتبوعين فلا يقال كان يقدم تابع العمدة لانه ليس متعينا بل ذلك أمر واحد متردد بين التبعية ثم هذا ظاهر في المجرور بالمضاف وأما المجرور بالحرف فتأخيره لانه منصوب بواسطة أن المجرور مفعول معنى (قوله لامرين) أقول كلا الامرين موجود في اسم كان وخبران بناء على قول البصري انهما معمولان لهما لا مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبلهما فعاملهما لفظي وقد يحصل اللبس فيحتاج للفرق بين الخبر والاسم في نحو كان الضارب الآن القائم الامس فعلى ان الضارب اسم مضروب يكون معلوما لك فتحكم عليه بالقيام وبالعكس العكس وكأنه راعى ندرة هذا أو اراد بالعامل اللفظي المتأصل لا الطارئ (قوله انه يزيل حكم العامل المعنوي) هذا وقولهم النواسخ ليس معناه انها طارئة على المبتدا والخبر في تحقيق التركيب وان العربي يقول أولا زيد قائم ثم يقول كان زيد قائما بل المراد انا نحكم بذلك تقديرا من حيث ان الغرض الاصلي ثبوت القيام لزيد والتقييد بالمضي مثلا طارئ زائد فاذا زال اللفظي وعاد المعنوي كان رجوعا للحالة الاصلية ولا يقال ان المعنوي طرأ على اللفظي فازال حكمه بل يقال ان الطارئ على الاصلي زال تأمل (قوله لنحو زيد قام) فنقول زيد مبتدا فان قلت قام زيد ففاعل لامتناع تقديم الخبر الفعلي مع بقاء المبتدا بحاله وخالف الكوفي فيهما (قوله زيد قائم) في الحقيقة قائم مسند للضمير لكن لما كان لازما لحالة واحدة في التكلم والخطاب والغيبة كان هذا الضمير كالعدم ذكره الامام السكاكي عفا الله عنه (قوله مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله) أي لان الضرب في قولك ضرب عمرو لا واقع منه ولا قائم به بل واقع عليه ومثل هذا يكفي النحوي المعول على الظاهر وأما قولنا ان مصدر ضرب المبني للمجهول هو الضرب بمعنى المضروبية أي الكون مضروبا وهو وصف لعمرو قائم به فتدقيق لا ينظر اليه وأما قول نجم الائمة الرضي انه خارج بقوله

بالمنصوبات لانها فضلات غالبا وخصت بالمجرورات لانها تابعة في العمدية والفضلة لغيرها وهو المضاف فان كان عمدة فالمضاف اليه عمدة كما في قولك قام غلام زيد وان كان فضلة فالمضاف اليه فضلة كما في قولك رأيت غلام زيد والتابع يتأخر عن المتبوع وبدأت من المرفوعات بالفاعل لامرين أحدهما ان عامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ فان عامله معنوي وهو الابتداء والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل انه يزيل حكم العامل المعنوي تقول في زيد قائم كان زيد قائما وان زيدا قائم وظننت زيدا قائما ولما بينت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى والاقوى مقدم على الاضعف الثاني ان الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين المعاني فقدمت ما هو الاصل والضمير في قولي وهو للفاعل وقولي ما قدم الفعل او شبهه عليه مخرج لنحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا فيهما أسند اليه الفعل او شبهه ولكنهما لم يقدما عليه ولا بد من هذا القيد لان به يتميز الفاعل من المبتدأ وقولي واسند اليه مخرج لنحو زيدا في قولك ضربت زيدا وانا ضارب زيدا فانه يصدق عليه فيهما انه قدم عليه فعل او شبهه ولكنهما لم يسند اليه وقولي على جهة قيامه به أو وقوعه منه مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وعمرو

على جهة قيامه به لان المراد بجهة القيام طريقه وهو صيغة المبني للمعلوم فانما يتم لو كان ضمير قيامه به للفاعل كيف وهو يوجب دورا بأخذ المعرف في التعريف بل الضمير لمطلق الاسم فلا غنى عما أسلفناه (قوله والتقدير صنف الخ) وذلك لان اسم الفاعل انما يعمل معتمدا وقد يكون نعتا محذوف معرف * فيستحق العمل الذي وصف (قوله وأنيب الوصف عن الفعل) الاولى حذف هذا لانه ليس من التصرفات بعد التقدير فتأمل (قوله كالاختلاف المذكور) أي بالبياض والحمرة والسواد والظاهر ان المراد وغيرهما كالصفرة ففيها كفاية * (فائدة) * زاد بعضهم في تعريف الفاعل ما أسند اليه فعل تام قال لاخراج اسم كان فاعترض بأن اسم كان لم يسند اليه شئ وانما كان مسندة اصدر خبرها فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد اه قلت هذا رجوع لكان التامة وكلامنا في الناقصة فالاحسن أن يقال كان لم يؤت بها لاسناد اصلا بل هي رابطة امادة على الزمن فقط او معه على حدث ناقص وهو كونه قائما فهي رابطة بين الشئ وصفته فالحدث الناقص هو الربط بين الامرين لعدم تمامه بدونهما تامل واذا تأملت ما سبق وجدت بين الفاعل اللغوي والاصطلاحي عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان في ضرب زيد وينفرد الاول في مضروب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسند اليهما لكن هذا الاسناد على جهة الوقوع عليهما لا على جهة القيام بهما كما في قولك علم زيد أو الوقوع منهما كما في قولك ضرب عمرو وثلاثة مما أسند اليه شبه الفعل بقوله تعالى مختلف ألوانه فألوانه فاعل لمختلف لانه اسم فاعل فهو في معنى الفعل والتقدير صنف مختلف ألوانه أو تختلف ألوانه فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل وقوله تعالى كذلك أي اختلافا كالاختلاف المذكور في قوله تعالى ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ثم قلت (الثاني نائبه وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغير عامله الى طريقة فعل أو يفعل أو مفعول وهو المفعول به نحو وقضي الامر فان فقد فالمصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فمن عني له من أخبه شئ أو الظرف نحو صيم رمضان وجلس امامك أو المجرور نحو غير المغضوب عليهم ومنه لا يؤخذ منها) وأقول الثاني من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سيأتي والثاني ان المنصوب في قولك أعطي زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم ومعنى قولي أقيم هو مقامه انه أقيم مقامه في اسناد الفعل اليه ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرت ان الفعل يجب

والثاني في مات عمرو والله سبحانه وتعالى أعلم .

* (باب النائب) *

أول ذكرت في كتابة الازهرية أوجها سبعة في التراجم ولكن الاحسن انها موقوفة لا معربة ولا مبنية لانه غني عن تقدير ومع ذلك الغرض حاصل وهو تمييز الكلام السابق عن الكلام اللاحق كما حققناه في الاعداد المسرودة في كتابة الازهرية في باب المبتدا (قوله نائب الفاعل) يعني نائبه في صيرورته ركن اسناد من حيث ان حق

المبني للمجهول أن يكون مبنيا للمعلوم مسندا للفاعل ولا يعدل عن ذلك الا لنكتة كالجهل أو التجهيل وهذا لا ينافي انه بعد بناء الفعل للمجهول يكون حقه الاسناد للمفعول ولا يسند حينئذ للفاعل الا مجازا كما حققوه في أفعم السيل وسيل مفعم والاصل أفعم السيل الارض أي ملأها فبعد بناء أفعم للمجهول حقه أن يسند الى الارض واسناده للسيل من الاسناد للسبب لانه سبب في كون الارض مفعمة فتدبر (قوله فاعله) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله لوجهين) قال الفاكهي كلاهما منازع فيه لان مفعولا مما لم يسم فاعله صار عندهم علما للنائب عن الفاعل اه أقول هذا وجه صحة لا يدفع الاولوية (قوله يكون مفعولا وغيره) أي لان المتبادر من المفعول انما هو المفعول به لكثرة دوره (قوله في اسناد الفعل) يريد بالفعل المأخوذة من حيث هي وان كانت للفاعل بهيئة مخصوصة وللمفعول بأخرى كما هو ظاهر (قوله ولما فرغت من حده الخ) صريح في ان قوله وغيره الخ ليس من تمام الحد ولا وجه له مع المانع من انه من تمامه اذ هو مما يوضع المفعول به وان لم يكن للاحتراز فالاصل في القيود بيان الواقع على انه يمكن انه للاحتراز عن الفاعل المجازي نحو بنى الامير البلدة فان الاصل بنى عملة الامير البلدة فحذف الفاعل الحقيقي وأنيب الامير منابه لعلاقة السببية

(قوله وان ذلك لا يتأتى الا فى الفعل الثلاثى) يحتمل فتح الهمزة عطفا على هذين أى ولا أريد ان ذلك التغيير لا يتأتى الا فى الثلاثى كما هو مقتضى هذين الوزنين ويحتمل ٥٨ انه بالكسر بيان لسبب عدم ارادة هذين الوزنين فقوله ذلك أى

تغييره الى فعل أو يفعل ولا أريد بذلك هذين الوزنين فان ذلك لا يتأتى الا فى الفعل الثلاثى وانما أريد انه يضم أوله مطلقا ويكسر ما قبل آخره فى الماضى ويفتح فى المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والمفعول به عند المحققين مقدم فى النيابة على غيره وجوبا لانه قد يكون فاعلا فى المعنى كقولك أعطيت زيدا دينارا ألا ترى انه أخذ وأوضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد وعمرو فقد اشتركا فى ايجاد الفعل حتى ان بعضهم جوز فى هذا المفعول أن يرفع وصفه فيقول ضارب زيد عمرا الجاهل لانه نعت لمرفوع فى المعنى ومثلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى وقضى الامر واصله قضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به ورفع المفعول به وغير الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره فانقلبت الالف ياء فان لم يكن فى الكلام مفعول به أقيم غيره من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور فالمصدر كقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة وقوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ وكون نفخة مصدرا واضح واما شئ فلانه كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير والله أعلم فأى شخص من القاتلين عفى له عفو ما من جهة أخيه والاخ هنا محتمل لوجهين أحدهما أن يكون المراد به المقتول فمن للسببية أى بسببه وانما جعل أخا تعطيفا عليه وتنفيرا عن قتله لان الخلق كلهم مشتركون فى انهم عبيد الله فهم كالاخوة فى ذلك ولانهم أولاد أب واحد وأم واحدة والثانى أن المراد به ولى الدم وسمى أخا ترغيبا له فى العفو ومن على هذا لابتداء الغاية وهذا الوجه أحسن لوجهين أحدهما أن كون من لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية والثانى ان الضمير فى قوله تعالى وأداء اليه راجع الى مذكور فى هذا الوجه دون الاول وظرف الزمان كقولك صيم رمضان وأصله صام الناس رمضان وظرف المكان كقولك جلس أمامك والدليل على أن الامام من الظروف المتصرفة التى يجوز رفعها قول الشاعر

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه * مولى المخافة خلفها وأمامها

فوضع كلا رفع بالابتداء وخلفها بدل منه وامامها عطف عليه والجملة التى هى تحسب وما بعدها فى موضع رفع خبر المبتدا والعائد على المبتدا الهاء المتصلة بأن وانما وصف الشاعر بقرة وحش بالتبلد وانها لا تدرى على أى شئ تقدم ولا بد من تقدير واو حال قبل كلا فكأنه قال فغدت هذه الوحشة وكلا الفرجين اللذين هما خلفها وامامها تحسب أنه مولى المخافة أى المكان الذى تؤتى فيه والمجرور كقوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يؤخذ منها فيأخذ فعل مضارع معنى لما لم يسم فاعله وهو حال من ضمير مستتر فيه ومنها جار ومجرور فى موضع رفع أى لا يكن أخذ منها ولو قدر ما هو المتبادر من أن فى يؤخذ ضميرا مستترا هو القائم مقام الفاعل ومنها فى موضع نصب لم يستقم لان ذلك الضمير عائد حينئذ على كل

ماذكره من الوزنين تأمل (قوله وأوضح من هذا) وهو أيضا أفعدلان الاول هو قيد فاعل لغير الفعل المذكور (قوله أن يرفع وصفه) وقياسه ان وصف الفاعل يجوز نصبه لانه مفعول معنى لكن لا يخفى ان ذلك لا يكفى بل السماع (قوله فانقلبت الالف ياء) الاولى فرجعت الياء الى أصلها لانها انما قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد زال الفتح (قوله من مصدر الخ) ظاهره ولا أولوية بينها (قوله أو مجرور) فهو الثالث وحده على التحقيق كما ان النصب محلا للمجرور وحده بدليل ظهوره عند نزع الخافض والجار واسطة فقط (قوله فانه كناية عن المصدر) يحتمل انه كناية عن الحق المترتب فيكون من نيابة المفعول به لكن يحتاج لتضمين عفا معنى ترك أو ادعاء حذف الجار وهو ان الاصل عن شئ فمن ثم لم يعرج عليه المصنف والكناية هنا ما كنى وعبر به عن المقصود لا الكناية البيانية (قوله لان الخلق كلهم الخ) هذا تعليل للعلل مع علته قبله (قوله ترغيبا له فى العفو) أقول وفى حسن الاتباع عدل بالدية فى قوله فاتباع بالمعروف (قوله دون الاول) لان الضمير عليه راجع للاتباع المفهوم من الاتباع (قوله من الظروف المتصرفة) أى حتى يصح رفعها بالنيابة (قوله الفرجين) أى الثقبين فى الجبل مثلا

(قوله نعم ان قدر ان لا يؤخذ بمعنى لا يقبل) فيكون تضمينا وهل هو قياسي أو سماعي خلاف حقق بعضهم ان النحوي وهو اشراب كلمة معنى أخرى سماعي والبياني قياسي لانه تقدير عامل لدليل وهل الكلمة المضمنة حقيقة لانها مستعملة في معناها ملوحة لغيره أو مجاز لانها أشربت معنى غيرها واستعملت فيه أو جمع بينهما هذا والظاهر أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى لتناسبهما معنى نحو شربن بماء البحر الخ وبرون لان الري كيفية ٥٩ للنفس سببها الشرب وهو ابتلاع الماء أو لخذهما نحو واحسن بي الحق بلطف ولطف المولى واحسانه واحد فيما يظهر. وقولهم اشراب كلمة معنى كلمة أخرى يقتضي اختلاف المعنيين فلا يشمل هذا. وعلى ما قلناه فهو حقيقة جزما (قوله واستدل المخالفون الخ) أقول يمكن ان نائب الفاعل ضمير في أتيح للرجل المعهود وتذيرا نصب على الحال وفي الآية ضمير الغفران المفهوم من السياق على تقدير انه أناب المفعول الثاني كما قيل واتيح قدر وأرسل والمستطير المنتشر (قوله على اضمار التبين) أي على ان في تبين ضمير التبين وأقول الأحسن في الذوق ان الضمير للظلم المفهوم من قوله وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين الظلم مشاهدة ما ترتب عليه من العذاب (قوله وشذ نحو أكلوني البراغيث) لا معنى للشذوذ لانه لغة قوم يلزمونها فان سمع من غيرهم ما يوافقه

عدل وكل عدل حدث والاحداث لا تؤخذ انما تؤخذ الذوات نعم ان قدر أن لا يؤخذ بمعنى لا يقبل صح ذلك وفهم من قولي فان فقد فالمصدر الى آخره انه لا يجوز اقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين الا الاخفش واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر

أتيح لي من العدا نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا

وبقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فاقيم فيهما الجار والمجرور وترك المفعول به منصوبا ثم قال (ولا يحذفان بل يستتران ويحذف عاملهما جوازا نحو زيد ان قال من قام أو من ضرب ووجوبا نحو اذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت واذا الارض مدت ولا يكونان جملة فيجب وتبين لكم كيف فعلنا بهم على اضمار التبين ونحو واذا قيل لهم ان وعد الله حق على الاسناد الى اللفظ وتؤنث فعلت ما التأنيث فيهما وجوبا في نحو اذا الشمس طلعت وقامت هند أو الهندان أو الهندات وجوازا راجحا في نحو طلعت الشمس ومنه قامت الرجال أو النساء أو الهنود وحضرت القاضي امرأة ومثل قامت النساء نعمت المرأة هند ومرجوحا في نحو ما قام الا هند وقيل ضرورة ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع وشذ نحو أكلوني البراغيث) وأقول ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه الحكم الاول انهما لا يحذفان وذلك لانهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء فان ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر وانما هو محمول على انهما ضميران مستتران فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففاعل يشرب ليس ضميرا عائدا الى ما تقدم ذكره وهو الزاني لان ذلك خلاف المقصود ولان الاصل ولا يشرب الشارب فحذف الشارب لان الفاعل عمدة فلا يحذف وانما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه يشرب فان يشرب يستلزم الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما يناسبه وعن الكسائي اجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء الحكم الثاني أن عامليهما قد يحذف لقرينة وان حذفه على قسمين جائز وواجب فالجائز كقولك لزيد جوابا لمن قال لك من قام أو من ضرب فزيد في جواب الاول فاعل فعل محذوف وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعل محذوف وان شئت صرحت بالفعلين فقلت قام زيد وضرب عمرو والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مشترك وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فالسماء فاعل بانشقت محذوفة كالسماء في قوله تعالى فاذا انشقت السماء الآن الفعل هناك مذكور والارض نائب عن فاعل مدت

أول مما مر آنفا الشارح وانما يقال الشاذ في كلام وقع من عربي مخالفا للغته ولم يمكن تأويله فالتأويل مقدم على التشذيذ ولعل الشيخ أراد بالشاذ مقابل اللغة الفصيحة المشهورة (قوله لانهما عمدتان) هذا بمجرده لا ينتج فان المبتدأ يحذف والخبر أيضا (قوله وهو مؤمن) يعني ايمانا كاملا وحذف القيد تقطيعا على حد ليس منا من استنجى من ريح ولا نقول ان الايمان يرفع حال المعصية ثم يعود لاقتضائه انه لو مات حالها يموت غير مؤمن

ان غير فاعل أغنى عن الخبر وتداعمد الوصف على الاستفهام فيكون من الثاني وكأن المصنف جعله من الاول لانه ليس القصد الاستفهام عن ثبوت الخالق لغير الله بل عن وجود خالق موصوف بغير الله فليتأمل لانهما متلازمان فما المعين لاحدهما (قوله وهو الابتداء) هذا من جملة أقوال ومنها ان المبتدا والخبر ترافعا ومنها غير ذلك قيل والخلاف لفظي لاثمرة له واعترضه بعض المشايخ بأن له ثمرة في نحو قوله تعالى قال أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم فان قلنا انهما ترافعا فأنت معمول لراغب فيصح تعلق عن آلهتي براغب وان قلنا ان المبتدا مرفوع بالابتداء فهو أجنبي من الخبر لا يفصل بينه وبين معموله فهو معمول لمحذوف أي أترغب عن آلهتي اه قلت أنت هنا فاعل أغنى عن الخبر فهو معمول جزما فالاولى أن يمثل بنحو ضارب زيد في الدار مما ارفوع فيه مبتدا على الاصح لعدم الاعتماد (قوله ومثله تسمع) اي لانه على حذف ان وسبق ان البيضاوي ٦٢ يرى ان تسمع نفسه مبتدا لانه أريد به الحدث المستقل فهو

اسم كالمصدر (قوله ولم أقل الاسم) لكن القوم عبروا به وأرادوا الاسم ولو تأويلا (قوله لابد أن يعتمد على نفي أو استفهام) وعدمه قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة لهم في قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

لجواز ان بنو مبتدأ مؤخر ولا يقال لا يخبر بالمفرد عن الجمع لانا نقول فعيل على صيغ المصادر كنهيق وصهيل فيخبر به عن الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير قال الشاعر

* هن صديق للذي لم يشب *

والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران) وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغني عن الخبر ويشترك النوعان في أمرين أحدهما أنهما مجردان عن العوامل اللفظية والثاني ان لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد ويفترقان في أمرين أحدهما ان المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صريحا نحو الله ربنا ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم نحو وأن تصوموا خير لكم أي وصيامكم خير لكم ومثله قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل ولا كل اسم بل يكون اسما هو صفة نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران والثاني ان المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج الى شيء يعتمد عليه والمبتدأ المستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثلنا وكقوله

خليلي ما واف بعهدي أنتما * اذا لم تكونا لي دلى من أقاطع

وكقوله أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وقولي رافعا لما يكتفي به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلمى في البيت الثاني أو ضميرا منفصلا كأنتما في البيت الاول وفيه رد على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا وأوجبوا في قوله تعالى أراغب أنت أن يكون محمولا على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم في البيت الاول اذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما في البيتين أو نائبا عن الفاعل كما في قولك أمضروب الزيدان وخرج عن قولي يكتفي به نحو أقائم أبواه زيد فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر لانه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدا وقائم خبر مقدم وأبواه

(قوله فليس لك ان تعرب أقائم مبتدا الخ) الظاهر انه يصح اعرابا مبتدأ ثانيا والجملة خبر فاعل المبتدا الاول وهو زيد فتأمل بالفائدة * (فائدتان) * الاولى الوصف المعتمد ان تطابق مع مرفوعه في الافراد جاز كون المرفوع مبتدأ مؤخرا وانه فاعل أغنى عن الخبر فان تطابقا تثنية وجمعا تعين الاول الا على لغة أكلوني البراغيث فان أفرد الوصف مع تثنية المرفوع وجمعه تعين الثاني لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا بخلاف الفاعل الثانية قد يغني عن الخبر مرفوع وصف أضيف اليه المبتدا نحو قول أبي نواس

غير ماسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن

انما يرجو الحياة فتى * عاش في أمن من المحن

فقوله على زمن نائب فاعل ما سوف أغنى عن خبر غير وكأن المصنف لم يتعرض لذلك لقلته أولانه رأى ان المضاف والمضاف اليه شيء واحد بحسبهما مركب اضافي فكان المرفوع للمضاف على انى أقول يمكن ان غير خبر لمحذوف أي أنا غير ما سوف واعترضته في كتابة الازهرية بانه لو كان كذلك لقال غير آسف

اسم فاعل أسف أى حزن وتحسر (وأقول) يجاب بان مأسوف بمعنى مهموم أو انه بمعنى فاعل على حد حجابا مستورا أى ساتر نعم على هذا يكون نفيا لأسفه هو فقط بخلاف الاول فانه عام أى لا مؤسف على زمن تأمل (قوله ولا يبتدأ بنكرة الخ) بخلاف الفاعل فانه يكون نكرة نحو جاءنى رجل وقول ابن الحاجب ان الفاعل يخصص بالحكم المتقدم عليه فيه انه حيث كان المحكم هو المخصص فقد ورد على غير مخصوص والفرق بين الفاعل ٦٣ حيث جاز نكرة بلا مسوغ والمبتدا حيث

فاعل به ثم قلت (ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت نحو مار جل فى الدار أو خصت نحو رجل صالح جاءنى وعليهما ولعبد مؤمن خير) وأقول الاصل فى المبتدا أن يكون معرفة ولا يكون نكرة الا فى مواضع خاصة تتبعها بعض المتاخرين وأنهاها الى نيف وثلاثين وزعم بعضهم أنها ترجع الى الخصوص والعموم فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة اما بصفة مذكورة نحو ولامة مؤمنة خير من مشركة ولعبد مؤمن خير من مشرك أو بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدا الاول والمسوغ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة أى منوان منه ومنها أن تكون مصغرة نحو رجيل جاءنى لان التصغير وصف فى المعنى بالصغر فكانك قلت رجل صغير جاءنى ومنها أن تكون مضافة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد ومنها أن يتعلق بها معمول كقوله صلى الله عليه وسلم أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فأمر ونهى مبتدآن نكرتان وسوغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور كقولك أفضل منك جاءنى ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو كل له قانتون ومن يقم أقم معه ومن جاءك أجئ معه أو يقع فى سياق النفى نحو مار جل فى الدار وعلى هذه الامثلة قس ما أشبهها ثم قلت (الرابع خبره وهو ما يحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور) وأقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدا وقولى مع مبتدا فضل أول مخرج لفاعل الفعل وقولى غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف فى نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره فى حد المبتدا ثم قلت (ولا يكون زمانا والمبتدا اسم ذات ونحو الليلة الهلال مؤول) وأقول لما بينت فى حد المبتدا انه لا يكون مبتدا وهو النكرة التى ليست عامة ولا خاصة بينت بعد حد الخبر انه لا يكون خبرا فى بعض الاحيان وذلك اسم الزمان فانه لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث تقول الصوم اليوم والسفر غدا ولا تقول زيد اليوم ولا عمرو غدا فأما قولهم الليلة الهلال بنصب الليلة على انها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فمؤول وتأويله على ان أصله الليلة رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ومثله قولهم فى المثل اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر ثم قلت (الخامس اسم كان واخواتها وهى أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس مطلقا وتالية النفى أو شبهه زال ماضى يزال وبرح وفتئ وانفك وصلة لما الوقتية دام نحو ما دمت حيا) وأقول

لا يكون نكرة الا مسوغ ان المبتدا اذا سمعه المخاطب نكرة نفر عن الكلام لابتدائه بمجهول بخلاف الفاعل فانه سمع الفعل أولا فاصغى للكلام فذكر جميع ذلك العلامة حسن جلبى الفناوى على المطول أقول. بكلامه يقتضى انه متى ما تقدم الخبر كان ذلك مسوغا لانه يدفع النفرة مع انهم قالوا لا يكون مسوغا الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا مختصين أو جملة بل قالوا ان المسوغ انما هو الوقوع ظرفا والتقديم لخوف الالتباس بالصفة لا دخل له فى التسويغ ويقتضى أيضا ان المتأخر لا يكون مسوغا لانه لا يدفع النفرة عن المجهول وكذا كون الخبر من خوارق العادة اللهم الا أن يقال هذا المسوغ يكر بالنافر الى الرجوع ثم اعتراضه على ابن الحاجب ممكن دفعه بان معنى قول ابن الحاجب ان الفاعل يخصص بالحكم المتقدم ان تقدم الحكم مسوغ لوقوعه نكرة لكونه يدفع نفرة المخاطب فيرجع للفرق الذى قاله ولنا فى هذا المقام كلام نفيس جدا فى كتابة الازهرية مع العلامة ابن قاسم وشيخه الصفوى وزيادة على ذلك فاطلبها ان شئت (قوله وعليهما ولعبد مؤمن) امثلة الخصوص فللوصف بمؤمن واما العموم فلان المراد كل عبد مؤمن بخلاف نحو رجل صالح جاءنى فليس الا الخصوص تأمل (قوله ترجع الى الخصوص والعموم) انظر ما يصنع فى وقوع الخبر ظرفا وتقدم لام الابتداء

(قوله اسم كان) أى الاسم المصاحب لكان المعمول لها وكذا قوله خبر كان ويزيد هذا ان اطلاق الخبر عليه باعتبار ما كان فقس متأملا والا فالسلام عليك ٦٤ (قوله وهو أن يكون ماضى يزال الخ) جمعت الثلاثة فى قولى

الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الاثنتى عشرة المذكورة فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا ثم هن فى ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهى ثمانية كان وليس وما بينهما وما يشترط أن يتقدم عليه نفى أو شبهه وهو النهى والدعاء وهى أربعة زال وبرح وفتئ وانفك نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وتقول لا تزل ذاكرا لله ولا برح ربعك مأنوسا ولا زال جنابك محروسا ويشترط فى زال شرط آخر وهو أن تكون ماضى يزال فان ماضى يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد من بعده وان الاولى فى الآية شرطية والثانية نافية وماضى يزيل فعل تام متعد بمعنى ماز يميز يقال زال زيد ضأنه من معز فلان أى ميزه منه وما يشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية الثانية عن ظرف الزمان وهو دام والى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة كقوله سبحانه وتعالى وأوصانى بالصلوة والزكوة مادمت حيا أى مدة دوامى حيا فلو قلت دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك عجبت من مادام زيد صحيحا لان ما هذه مصدرية ظرفية والمعنى عجبت من دوامه صحيحا ثم قلت (ويجب حذف كان وحدها بعد أما فى نحو أما أنت ذا نفر ويجوز حذفها مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين وحذف نون مضارعها المجزوم الا قليل ساكن أو مضمر متصل) وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احداها حذفها وجوبا دون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور احدها ان تقع صلة لان الثانى أن يدخل على ان حرف التعليل الثالث ان تتقدم العلة على المعلول الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لأن كنت منطلقا أى انطلقت لاجل انطلاقك ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تقديم العلة وهى لان كنت منطلقا على المعلول وهى انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثانى حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدته أيضا الاختصار والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض والسادس ادغام النون فى الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول وكونهما فى كلمتين ومن شواهد هذه المسئلة قول العباس بن مرداس رضى الله عنه

أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع

أبا منادى بتقدير يا أبا وخراشة بضم الخاء المعجمة وأما أنت ذا نفر فاصله لان كنت ذا نفر فعمل فيه ما ذكرنا والذى يتعلق به اللام محذوف أى لان كنت ذا نفر افتخرت على والمراد بالضبع السنة الجدبة المسئلة الثانية حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه أن يتقدمها ان أو لو الشرطيتان فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم

(قوله اسم كان) أى الاسم المصاحب لكان المعمول لها وكذا قوله خبر كان ويزيد هذا ان اطلاق الخبر عليه باعتبار ما كان فقس متأملا والا فالسلام عليك (قوله وهو أن يكون ماضى يزال الخ) جمعت الثلاثة فى قولى

يا ملجأ من لا يزال ملجأ ٠ ارحم اللذ عن حبه لا يزول
جار عقلا بل لا يزيل اختلاطا فامنحنه قربا بعفوك الرسول

هذا كنت كتبته فى حاشية الازهرية ثم رأيت أحسن منه ان أقول

يا رحيما من لا يزال رحيما ارحم اللذ عن بابكم لا يزول
يا ذنبا بل لا يزيل اختلاطا فامنحنه عفوا بعفوك الرسول

(قوله بعد أما) فيه تساهل لان كان انما حذفت بعد ان المصدرية فقط وما انما زيدت بعد حذفها عوضا عنها وكذا بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا اما لا وأصله ان كنت لا تفعل غيره قال ناصر التحقيق اللقانى ولا حاجة الى اضمار كان بل النفى المجعول خبرا نجعله الشرط وما على حد ما فى إما تريني من البشر أحدا فليتأمل (قوله بعد ان ولو) التقييد بهما لكونه أراد الجواز الشائع المشهور والا فتحذف كان فى غيرهما نحو من لدشولا فالى اثلاثها أى من لد كانت شولا (قوله مهمة) أى محركة للهمة للاعتناء بها (قوله العباس بن مرداس) أحد الصحابة رضوان الله عليهم جد الشيخ عبد الرحمن الاخضرى كما ذكره آخر شرح سلم

(قوله أرجح الاوجه) ويجوز رفعهما بحذف كان وخبرها في الاول ٦٥ اى كان في علمهم خير وأصبح ما بتقدير

الناس محزونون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فتقديره ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا أرجح الاوجه في مثل هذا التركيب وفيه وجوه أخر والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد المسئلة الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمور أحدها أن تكون بلفظ المضارع والثاني أن يكون المضارع مجزوما والثالث ان لا يقع بعد النون ساكن والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من المشركين ولم اك بغيا ولا يجوز في قولك كان وكن لانتفاء المضارع ولا في نحو هو يكون ولن يكون لانتفاء الجزم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا الوجود الساكن ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله لوجود الضمير ثم قلت (السادس اسم أفعال المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك لدنو الخبر وعسى واخلولق وحرى لترجيه وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلهل للشروع فيضوي يكون خبرها مضارعا) وأقول السادس من المرفوعات اسم الافعال المذكورة وهي تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك وما يدل على ترجي المتكلم للخبر وهي ثلاثة أيضا عسى وحرى واخلولق وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها وهي كثيرة ذكرت منها هنا سبعة فتلك أفعال هذا الباب ثلاثة عشر كما ان الافعال في باب كان كذلك فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدا وتنصب الخبر الا أن خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا ثم منه ما يقترن بان ومنه ما يتجرد عنها كما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى في باب المنصوبات ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تفرد بباب على حدة قال الله سبحانه يكاد زيتها يضيء عسى ربكم أن يرحمكم قال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فانهض نهض الشارب السكر

وكنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر

(وقال آخر)

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كأني كنت باللوم مغريا

(وقال آخر)

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الاماتة تزهق

وهذان الفعلان أغرب افعال الشروع وطفق أشهرها وهي التي وقعت في التنزيل وذلك في موضعين أحدهما وطفقا يخصفان أي شرعا يخصفان ورقة على أخرى كما تخصف النعال لتستترا بها وقرأ أبو السمال العدوي وطفقا بالفتح وهي لغة حكاها الاخفش وفيها لغة ثالثة طبق بباء مكسورة مكان الفاء والثاني فطفق مسحا أي شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحا أي يقطعها قطعا ثم قلت (السابع اسم ما عمل عمل ليس وهي أربعة لات في لغة الجميع ولا تعمل الا في الحين بكثرة أو الساعة أو الاوان بقلة ولا يجمع بين جزأيها والاكثر كون المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص وما ولا النافيتان في لغة الحجاز وان النافية في لغة أهل العالية وشرط اعمالهن نفي الخبر وتأخيره وان لا يليهن معموله وليس

فيجوز ان خبرا ويجوز عكس ما قال الشارح وذلك ظاهر لمن تأمل (قوله ان لا يقع بعد النون ساكن) اي لانها تحرك حينئذ لالتقاء الساكنين فتقوى بالحركة فلا يجوز حذفها وفي الحقيقة المدار على السماع والا فكانت تحذف ابتداء ولا تحرك * (خاتمة) * تأتي كان زائدة وهي جواب قولهم فعل لا فاعل له وكذا افعال أخر منها قليلا وكثيرا وقصر ما وطالما قلت والظاهر في هذه انها ليست افعالا لان قلما انسلخت عن الفعلية وصارت اداة نفي بمنزلة ما وقد أوضحت هذا في أول كتابة الازهرية وتممت بقية الافعال فارجع اليه ان شئت ولتبحث كان فان فيه هنالك دقائق * (فائدة) * لا مانع من ان دام زيد صحيحا من النواسخ كما انه لا مانع من أن ما دمت حيا فلا على ونصب على الحال وفرقهم لا دليل عليه (قوله افعال المقاربة) تغلب اصطلاحي والا فافعال الشروع اكثر ولعلهم لاحظوا أن كاد أشهر وأم الباب فغلبوا اسمها (قوله لتزجيه) وهي انشاء وما قبله وما بعده اخبارات (قوله باحكام) كالاقتران

٩ ش بان وعدمه وكونه مضارعا وكونه رافعا الضمير الاسم على ما تقرر في محله (قوله يمسح) وهو الخبر المحذوف

To: www.al-mostafa.com

ظرفا ولا مجرورا وتنكير معمولي لا وان لا يقترن اسم ما بان الزائدة نحو ما هذا بشرا * ولا وزر مما قضى الله واقيا * وان ذلك نافعك ولا ضارك) وأقول السابع من المرفوعات اسم ما حمل في رفع الاسم ونصب الخبر على ليس وهي أحرف أربعة نافية وهي ما ولا ولات وان فأما ما فانها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدما وخبرها مؤخرا والثاني أن لا يقترن الاسم بان الزائدة والثالث ان لا يقترن الخبر بالا والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فاذا انتفت هذه الشروط الاربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمعرفتان كقوله تعالى ما هن امهاتهم والنكرتان كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين فاحدا اسمها وحاجزين خبرها ومنكم متعلق بمحذوف تقديره أعني ويحتمل أن احدا فاعل منكم لاعتماده على النفي وحاجزين نعت له على لفظه فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت جوابهما أنه اسم عام ولهذا جاء لا نفرق بين أحد من رسله والمختلفان كقوله تعالى ما هذا بشرا ولم يقع في القرآن العظيم اعمال ما مصرحا في غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور في الثاني واعمالها لغة أهل الحجاز ولا يجيزونه في نحو قوله

بني غدانة ما ان أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخزف

لاقتران الاسم بان ولا في نحو قوله سبحانه وما محمد الا رسول وقوله وما أمرنا الا واحدة لاقتران الخبر بالا ولا في نحو قولهم في المثل ما مسيء من أعتب لتقدم خبرها ولا في نحو قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور ولا بعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط الاربعة بل يقولون ما زيد قائم وقرئ على لغتهم ما هذا بشر وما هن أمهاتهم بالرفع وقرئ أيضا بأمهاتهم بالجر بباء زائدة وتحتمل المجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما أن الباء تختص بلغة النصب وأما لا فانها تعمل بالشروط المذكورة لما الا شرط انتفاء اقتران ان بالاسم فلا حاجة له لان ان لا تزاد بعد لا ويضاف الى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

وربما عملت في اسم معرفة كقوله

أنكرتها بعد أعوام مضين لها * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

وعلى ذلك قول المتنبي

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

واعمال لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها وأما ان فتعمل بالشروط المذكورة الا أن اقتران اسمها بان ممتنع فلا حاجة لاشتراط انتفائه وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة قرأ سعيد بن جبير رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها الالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبرية

(قوله وتنكير معمولي لا) الظاهر انه وما بعده مستأنف أي ويشترط في عمل لا تنكير معموليهما وعطفه على ما قبله كما هو المتبادر يفيد انه من شروط اعمالهن أي الثلاثة الا أن يقال المعنى الشرط المضاف للعمل على سبيل الاجمال فتأمل (قوله فأما ما) قدمها هنا اهتماما بها لطول الكلام عليها وقدم في المتن لات لاتفاق الجميع عليها (قوله بين احد) أي وبين انما تخالف لتعدد (قوله صريحا) أي ان اعرابه صريح في العمل وان كان احقا لا في العمل فالمراد بالصراحة أن يكون اعراب العمل صريحا

وامثالكم

وأمثالكم على انه صفة لعباد او في نكرتين سمع ان احد خبرها من احد الا بالعافية وفي معرفتين سمع ان ذلك نافعك ولا ضارك واعمال ان هذه لغة اهل العالية وأمالات فانها تعمل هذا العمل أيضا ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين أحدهما انها لا تعمل الا في ثلاث كلمات وهي الحين بكثرة والساعة والاوان بقلة والثاني أن اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس فالاول كقوله تعالى كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص الواو للحال لا نافية بمعنى ليس والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه كالتاء في راوية أو لتأنيث الحرف واسمها محذوف وحين مناص خبرها ومضاف اليه اي فنادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أي فرار أو تأخر والثاني كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع اي وليس حين مناص حينا موجودا لهم عند تنادمهم ونزول ما نزل بهم من العذاب ومن اعمالها في الساعة قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وفي الاوان قوله

طلبوا صلحنا ولات أوان * فاجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح أو ليس الاوان أوان صلح فحذف اسمها على القاعدة وحذف ما أضيف اليه خبرها وقدر ثبوته فبناه كما يبنى قبل وبعد الان أو اناشدكم بنزال وزنا فبناه على الكسر ونونه للضرورة ثم قلت (الثامن خبران وأخواتها أن ولكن وكأن ولعل نحو ان الساعة آتية لا يجوز تقدمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا أو مجرورا نحو ان في ذلك لعبرة ان لدينا أنكالا) وأقول الثامن من المرفوعات خبران وأخواتها الخمسة فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فينصبن المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمى اسمها ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها نحو ان الساعة آتية اعلموا أن الله شديد العقاب كأنهم خشب مسندة لعل الساعة قريب ولا تتقدم أخبارهن عليهن مطلقا وقد اشار الى ذلك الشيخ شرف الدين بن عنين حيث قال

كأني من أخبار ان ولم يجز * له أحد في النحو أن يتقدما

عسى حرف جر من ندائك يجترى * اليك فاني من وصالك معدما

ولا على أسمائهن فان الحروف محمولة في الاعمال على الافعال فلكونها فرعا في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهم الا ان كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها كقوله تعالى ان لدينا أنكالا ان في ذلك لعبرة لمن يخشى وفي الحديث ان في الصلاة لشغلا وان من الشعر لحكما ويروى لحكمة فأما تقدمه عليها فلا سبيل الى جوازه لا تقول في الدار ان زيدا ثم قلت (وتكسران في الابتداء وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها مما يختص بالجمل والمحكية بالقول وجواب القسم والمخبر بها عن اسم عين وقبل اللام المعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفجائية والفاء الجزائية وفي نحو أول قولي اني أحمد الله وتفتح في الباقي) أقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين فيجب الكسر في تسع مسائل احداها في ابتداء الكلام

(قوله مرتع مبتغيه) بالاضافة وقوله وخيم خبر مرتع والمرتع محل ترتع فيه الدواب وتاكله والوخيم ردىء الطعم (قوله أصله ليس الحين أوان) يشير الى ان المحذوف حين كما هو الكثير لا الاوان (قوله لشغلا) أي بالله وخدمته (قوله لحكما) من حكمه ما عاتب الحر الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

ومنها

اذا الجواد لم يرزق خلاصا من الاذى
فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ومنها

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته
وآذنت بمشيب بعده هرم

ومنها

ان الطاف الهي
لي قالت خل عنك
لا تضق ذرعا بأمر
أنا أولى بك منك

ومنها

يا قلب انك من أسماء مغرور
فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
استقدر الله خيرا وارضين به
فبينما العسر اذ دارت مياسير
الى غير ذلك مما استقصى قصى

نحو انا أعطيناك الكوثر ان أنزلناه في ليلة القدر الثانية ان تقع في أول الصلة كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء ما مفعول ثان لآتيناه وهي موصول بمعنى الذي وان وما بعدها صلة واحترزت بقولي أول الصلة من نحو جاء الذي عندي انه فاضل فان واجبة الفتح وان كانت في الصلة لكنها ليست في أولها الثالثة أن تقع في أول الصفة كمررت برجل انه فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لانها ليست في ابتداء الصفة الرابعة أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية من نحو اقبل زيد وعندي انه ظافر الخامسة ان تقع في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وقد اولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد واحترزت بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم ار احدا من النحويين اشترط الاولية في مسئلتي الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقان بفعلي العلم والشهادة اي مانعان لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه وشهد الله انه لا اله الا هو السابعة ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله ومن يقل منهم اني اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربي يقذف بالحق الثامنة ان تقع جوابا للقسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسعة ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة وقد اتيت في شرح هذا الموضع بما لم اسبق اليه فتأملوه ويجب الفتح في ثمان مسائل احداها أن تقع فاعلة نحو واوحي الى نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن قل أوحي الي أنه استمع نفر من الجن الثالثة أن تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله الرابعة ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة الخامسة ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي أنك فاضل السادسة ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابعة ان تقع مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون الثامنة ان تقع تابعة لشيء مما ذكرنا نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم فانها في الاولى معطوفة على المفعول وهو نعمتي وفي الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الاشهر احداها أن تقع بعد اذا الفجائية كقولك خرجت فاذا ان زيدا بالباب قال الشاعر وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بفتح ان وبكسرها الثانية ان تقع بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى من عمل منكم

(قوله فان واجبة الفتح) لانها في محل مفرد مبتدا مؤخر وما قبلها خبر مقدم (قوله وهو اذ واذا وحيث) لعل الاولى حذف اذا لانها انما تضاف لجملة فعلية فلا يقع بعدها ان (قوله بفتح ان وكسرها) فالكسر ظاهر والفتح على انها في محل مفرد مبتدا خبره محذوف اي حاصل والجملة جواب الشرط او مضافة اليها اذا الفجائية وهي حرف أو ظرف عامله محذوف تقديره فاذا زيد قائم فاجأت وقت قيام زيد وانما تضاف اذا الجملة اسمية وقول العرب كنت أظن ان العقوب أشد لدغة من الزنبور فاذا هو اياها تقديره فاذا هو اياها فحذف الفعل فانفصل الضمير لكثير فاذا هو هي وانكر سيبويه الاول في مجلس البرمكي قيل وهي سبب موته كما بسطه المصنف في المغني فعليك به

(قوله خبرا عن قول) نحو أول قولي لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله وفاعل القولين واحد) أقول لا حاجة لهذا لانه حيث كان القول خبرا عن القول فالمبتدا عين الخبر معنى ولا يتصور ذلك بداهة الا اذا كان الفاعل واحدا (قوله والكسر الخ) وعلى الكسر فالجملة محكية بالقول لان المراد ان القول نفس هذا اللفظ وليست معمولة للقول أي ليست منصوبة به فلا ينافي ان الخبر مرفوع بالمبتدا وفي ذلك قال أخونا الفاضل الشيخ أحمد السجاعي.

أيها الحاذق الذي حاز فهما * في علوم كالشمس نورا أضاء
جملة حكوها بقول ولم تعـ * ـمل له ما الذي يزيل خفاء
فأجبته بقولي يا فهيما عي بنظم كدرّ * زاد حسنا نظم له وبهاء
بدء قولي اني حمدلي * مخبرا بالمحكي يجلو العماء

قال هذا المحقق ابن هشام * في كتاب يعطي اللبيب غناء * ٥٦٩ (قوله خبرا) هو منصوب لها ان كان اسمها معربا أو مبنيا عند غير سيبويه واما عنده فيقول مرفوع بالخبرية ووجه انها لما تجردت عن العمل في لفظ الاسم مع كونه باقيا فهو عن الخبر أولى (قوله ويجب تنكيره) لانها النافية للجنس أي النافية أفراده أي نافية بعض الاحكام عن جميع أفراده وهذا لا يعقل في المعرفة لانها تشخص كذا قال الرضي لكن لا يخفى انه لا يتأتى في نحو علم الجنس من المعارف (قوله ولو ظرفا) بخلاف ان لان انما عملت بالحمل عليها فهي أضعف والجامع التأكيد فان هذه لتأكيد النفي وتلك لتأكيد الاثبات وقيل هو من حمل النقيض

سواء جهانة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم قرئ بكسر ان وفتحها الثالثة في نحو أول قولي اني احمد الله وضابط ذلك أن تقع خبرا عن قول وخبرها قولا كأحمد ونحوه وفاعل القولين واحد فالاستثناء في هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولي حمد الله والكسر على جعل أول قولي مبتدأ واني أحمد الله جملة أخبر بها عن هذا المبتدا وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ لانها نفس المبتدا في المعنى فكأنه قيل أول قولي هذا الكلام المفتتح بأني وانظر ذلك قوله سبحانه دعواهم فيها سبحانك اللهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ثم قلت (التاسع خبرا التي لنفي الجنس نحو لا رجل أفضل من زيد ويجب تنكيره كالاسم وتأخيره ولو ظرفا ويكثر حذفه ان علم وتميم لا تذكره حينئذ) واقول التاسع من المرفوعات خبرا لا التي لنفي الجنس اعلم أن لا على ثلاثة أقسام أحدها أن تكون ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه نحو ولا تمش في الارض مرحا فلا تسرف في القتل لا تحزن ان الله معنا وتستعار للدعاء فتجزم ايضا نحو لا تؤاخذنا الثاني ان تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها فلا تعمل شيأ نحو ما منعك أن لا تسجد اي بأن تسجد بدليل انه قد جاء في مكان آخر بغير لا وقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ان لا يقدرون على شيء من فضل الله وقوله تعالى وحرام على قرية أهلكناها انهم لا يرجعون الثالث ان تكون نافية وهي نوعان داخلة على معرفة فيجب اهمالها وتكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وداخلة على نكرة وهي ضربان عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم وهو قليل وعاملة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر والكلام الآن فيها وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال وشرط اعمالها هذا العمل أمران أحدهما أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بينا والثاني ان يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا وذلك كقولك

على النقيض (قوله ناهية) هو وقولهم نافية من الاسناد لما هو كالآلة والفاعل حقيقة المتكلم (قوله وتستعار للدعاء) بجامع مطلق الطلب (قوله أن لا تسجد) يحتمل ان لا أصلية على حذف حرف الجر وفتحول المنع اي ما منعك امتثال امري بان لا تسجد والباء حينئذ زائدة للمنع لكن ما قاله المصنف أسلس وانظر ما فائدة زيادة لا ولعل والله أعلم فائدتها الاشارة الى شدة خبثه بحيث لا يسند اليه فعل السجود على صورة الاثبات بل على صورة النفي وكذا قوله أنهم لا يرجعون أي ان الرجوع ممتنع عليهم كل الامتناع بحيث لا يسند اليهم الا منفيا والله أعلم بأسرار كتابه فأستغفر الله العظيم (قوله وحرام) أي ممتنع عادة ان قلت احمله على الامتناع الشرعي ولا أصلية والمراد عدم رجوعهم يوم القيامة ممتنع بالسمع قلت لا يناسبه قوله بعد حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج فانه غاية لامتناع الرجوع فحينئذ المراد الرجوع في الدنيا (قوله لا على سبيل الاحتمال) أي كما في العاملة عمل ليس وقولهم فيها نافية للوحدة أي احتمال المرجوحا والا فالنكرة في سياق النفي ظاهرة في العموم

لاصاحب علم معقود ولا طالب العاجلا حاضر فلو دخلت على معرفة او على خبر مقدم وجب اهمالها وتكرارها فالاول كما تقدم من قولك لا زيد في الدار ولا عمرو واما قول بعض العرب لا بصرة لكم وقول عمر قضية ولا ابا حسن لها يريد علي بن ابي طالب رضي الله عنهما وقول ابي سفيان يوم فتح مكة لا قريش بعد اليوم وقول الشاعر

ارى الحاجات عند ابي خبيب * نكدن ولا امية في البلاد

فمؤول بتقدير مثل اي ولا مثل ابي حسن ولا مثل البصرة ولا مثل قريش ولا مثل امية والثاني كقول الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويكثر حذف هذا الخبر اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت اي فلا فوت لهم وقوله تعالى لا ضير اي لا ضير علينا وبنو تميم يوجبون حذفه اذا كان معلوما وأما اذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن ان يجب وذلك نحو لا أحد أغير من الله عز وجل ثم قلت (العاشر الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم) وأقول العاشر من المرفوعات وعلامتها الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو فأما قول أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من شيء تبالا

فهو مقرون بجازم مقدر وهو لام الدعاء وقوله تبالا أصله وبالا فابدل الواو تاء كما قالوا في وراث ووجاه تراث وتجاه وأما قول امرئ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل رابع من قوله اشرب غير منزلة عضد بالضم فانهم قد يحركون المنفصل بحركة المتصل فكما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في رابع بالضم رابع بالاسكان ولما أنهيت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت

(باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا) وأقول المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعا وبدأت منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب ووجه ما اخترناه ان المفعول به أحوج الى الاعراب لانه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقوع التعلق المعنوي لا المباشرة أعني تعلقه بما لا يعقل الا به وبذلك لم يكن الا للفعل المتعدي ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر لعدم المباشرة ويخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لاجله والمفعول معه فان الفعل يقع معه لا عليه ثم قلت (ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا في مواضع منها باب الاشتغال نحو وكل انسان ألزمناه) وأقول الذي ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدي ووصفه ومصدره واسم فعله فالفعل المتعدي نحو ورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله

(قوله يكدن) بالكاف كناية عن عدم قبضائها وقوله ولا امية يعني ولا بني أمية الذين يقضون الحاجات (قوله بتقدير مثل) أو بتأويل المعرفة بكلي فالمراد بالبصرة مطلق بلدة طيبة وبابي حسن رجل حسن القضاء لما ورد اقضاكم علي كما قالوا لكل فرعون موسى أي لكل جبار قهار وكما أولوا حاتما بمطلق رجل كريم (قوله وهو لام الدعاء) أي انه يدعو له بأن جميع الناس فداه (قوله غير مستحقب) المستحقب الحامل في الحقيبة أي الخرج والمراد لا آثم علي والواغل من يشرب من شراب الناس بلا دعوة (قوله مما لا يعقل الا به) المراد لا يعقل على الوجه الاكمل ولا فالمفعول فضلة لا تتوقف عليها الفائدة أو المراد انه لا يعقل تحققه في الواقع الا معه وان لم يلزم ذكره وقد بينا قشان بظرف الزمان فلتتأمل ذلك (قوله منها باب الاشتغال) وتممها بقوله والمنادى الخ

(قوله فلهذا أفردته) أقول لم يفرده لما علمت أن قوله والمنادى عطف على قوله باب الاشتغال الذى هو من تتمة المفعول به ولعله بنظر الصورة الظاهرية فتأمله (قوله فيا حرف تنبيه) أى بحسب ٧١ الاصل وليست حرف نداء لان النداء

بالغ أمره ومصدره نحو ولولا دفع الله الناس واسم فعله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذكورا هو الاصل كما فى هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل مقالى أو حالى فالاول نحو قالوا خيرا اى أنزل ربنا خيرا بدليل ما اذا أنزل ربكم والثانى نحو قولك لمن يأهب لسفر مكة باضمار ترید ولمن سدد سهما القرطاس باضمار تصيب وقد يضمر وجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو ملابسه فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق زيدا ضربته وقوله تعالى وكل انسان ألزمناه طائره فى عنقه ومثال اشتغال الوصف زيدا انا ضاربه الآن أو غدا ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق زيدا ضربت غلامه وزيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا فالنصب فى ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا تقديره ضربت زيدا ضربته وألزمنا كل انسان ألزمناه وانما كان الحذف هنا واجبا لان العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما هذا رأى الجمهور وزعم الكسائى أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الغاء العائد وقال الفراء الفعل عامل فى الظاهر المتقدم وفى الضمير المتأخر وردّ على الفراء بان الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعديا لاثنين وعلى الكسائى بان الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه فلا يستقيم الغاؤه ثم قلت (ومنه المنادى وانما يظهر نصبه اذ كان مضافا أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى) وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولا به انّ قولك يا عبد الله أصله ادعو عبد الله فيا حرف تنبيه وادعو فعل مضارع قصد به الانشاء لا الاخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول ومضاف اليه ولما علموا لمن الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثانى الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه وانقاسم مقامه وهو يا وأخواتها وقد تبين بهذا أن حق المنادى كلها أن تكون منصوبة لانها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا وانما يكون مبنيا اذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة فانه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبتها نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فانهن يستوجبن ظهور النصب وقد مضى ذلك كله مشروحا ممثلا فى باب المنادى فمن احب الوقوف عليه فليرجع اليه ثم قلت (والمنصوب باخص بعد ضمير متكلم ويكون بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وأيا فيلزمها ما يلزمها فى النداء نحو أيا افعل كذا أيها الرجل وعما قليلا فنحو بك الله نرجو الفضل شاذ من وجهين والمنصوب بالزم أو باتق ان تكرر أو عطف عليه أو كان اياك نحو السلاح السلاح الاخ الاخ ونحو السيف والرمح ونحو الاسد الاسد أو نفسك نفسك ونحو ناقة الله

مفهوم من أدعو وأما بعد حذف أدعو فيا للنداء وهو قوله الآتى انها كالنائب وليست نائبا حقيقيا اذ لا ترفع فاعلا هذا وذهب بعضهم الى ان المنادى منصوب بيا لنيابتها عن أدعو ثم ادعاء المصنف ان الحرف للتنبيه بحسب الاصل قد يمنع فى غير يا من حروف النداء اذ لم يأت للتنبيه (قوله والمنصوب باخص) أقول الانسب بقوله فيما يأتى والحامل على ذلك فخر أو تواضع أو بيان انه يقدر فى كل مقام ما يناسبه فيقدر أمدح معاشر الانبياء واحقر أيها العبد وابين بنى نهشل وما قاله المصنف صحيح أيضا وهو المنقول (قوله لا نورث) حكمته ان نسبة الامة كلها للنبى بها واحدة والنبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم فلا يختص به الوارث ولئلا يحب وارثهم موتهم فيهلك (قوله وأيا) ظاهره انها فى محل نصب باخص وهو قول وقيل بل هى منادى بحرف محذوف ولا مانع من نداء

الانسان نفسه وعلى كل فقول المصنف فى تفسيرا أنا افعل كذا أيها الرجل مختصا من بين الرجال حل معنى وليس المقصد انها حال (قوله أو باتق) أى فى التحذير وليس لازما فقد يكون باعد نحو اياك والاسد أصله باعد نفسك من الاسد فحذف العامل والمضاف فانفصل الضمير وحذف من فنصب الاسد

وسقيا هاوإياك من الاسد والمحذوف عامله والواقع فى مثل أوشبهه نحو الكلاب على البقر وانته خيرا لك) وأقول من المفعولات التى التزم معها حذف العامل المنصوب على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر لانه خبر بلفظ النداء وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم نحو أنا ونحن ويقل كونه لمخاطب ويمتنع كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص فخر أوتواضع أوبيان فالاول كقول بعض الانصار رضى الله عنهم

لنا معشر الانصار مجد مؤثل * بارضائنا خير البرية أحمدا

المؤثل الذى له أصل ومثال الثانى قوله

جد بعفو فانني أيها العبـ * ـد الى العفو يا الهى فقير

ومثال الثالث * انا بنى نهشل لا ندعى لاب * وتعريفه بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف التقدير نحن أخص العرب وتعريفه بالاضافة كقوله

نحن بنى ضبة أصحاب الجمل * نبغى ابن عفان باطراف الاسل

الاسل الرماح ومن تعريفه بالاضافة قوله صلى الله عليه وسلم أنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ونحن معاشر الانبياء لا نورث ماتركناه صدقة وقد اشتمل الحديث الشريف على مايقتضى الكشف عنه وهو ان مامن قوله صلى الله عليه وسلم ماتركناه موصول بمعنى الذى محله رفع بالابتداء وتركناه صلته والعائد محذوف أى تركناه وصدقة خبر ماهذا على رواية الرفع وهو أجود لموافقته لرواية ماتركناه فهو صدقة وأما النصب فتقديره ماتركناه مبذول صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز فى ما ان تكون موصولا اسميا كما تقدم وأن تكون شرطية فما على الاول فى محل رفع وعلى الثانى فى محل نصب والمعنى أى شئ تركناه فهو صدقة ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أى فيلزمها فى هذا الباب مايلزمها فى النداء من التزام بنائها على الضمة وتأنيثها مع المؤنث والتزام افرادها فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ومفارقتها للاضافة لفظا وتقديرا ولزوم ها التنبيه بعدها ومن وصفها باسم معرف بأل لازم الرفع مثال ذلك أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة المعنى أنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب ويقل تعريفه بالعلمية ففى بك الله نرجو الفضل شذوذان كونه بعد ضمير مخاطب وكونه علما ومن المحذوف عامله المنصوب بالزام ويسمى اغراء والاغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه نحو قوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

وانما يلزم حذف عامله اذا تكرر كما سبق فى البيت أوعطف عليه نحو المروة والنجدة فان فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضروا مقدرا وجامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر

أخاك الذى ان تدعه لملمة * يجبك كما تبغى ويكفيك من يبغى

وان تجفه يوما فليس مكافئا * فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصغى

(قوله وانته خيرا) فالتقدير انته وافعل خيرا ويحتمل ان خيرا مفعول مطلق لانته أى انته انتهاء خيرا وعلى كل فهو اشارة لشبه المثل فى كثرة الاستعمال

(قوله المؤكد لعامله الخ) رد عليه مفيد التفصيل كما مننا بعد وما فداه ومفيد التشبيه كلي بكاكاه ذات عضلة والمؤكد بجملته هي نفسه نحو له علي ألف عرفا أو غيره كانت ابني حقا وكأنه يرى ٧٣ الاخيرين والاول من المؤكد لعامله اذا التقدير

على تقدير الزم أخاك الذي من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره وجاء على لغة من يستعمل الاخ بالالف في كل حال ويسمى لغة القصر كقوله وأم مكره أخاك لا بطل ثم قلت (الثاني المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده كضربت ضربا أو ضرب الامير أو ضربتين وما بمعنى المصدر مثله نحو فلا تميلوا كل الميل ولا تضربوه وشأوا جلدوهم ثمانين جلدة) وأقول الثاني من المنصوبات المفعول المطلق وسمي مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشئ الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشئ الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل ولهذه العلة قدم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره لانه المفعول حقيقة وحده ما ذكرت في المقدمة وقدمت منه ان هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا وقول الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ويسلموا تسليما صلوا عليه وسلموا تسليما الثاني بيان النوع كقوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وكقولك جلست جلوس القاضي وجلست جلوسا حسنا ورجع القهقرى الثالث بيان العدد كقولك ضربت ضربتين أو ضربات وقول الله تعالى فدكتا دكة واحدة وقولي الفضلة احترازا من نحو قولك ركوع زيد ركوع حسن او طويل فانه يفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة وقولي المؤكد لعامله مخرج لنحو قولك كرهت الفجور الفجور فان الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد. ثم قلت (الثالث المفعول له وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل كقمت اجلالا لك ويجوز فيه ان يجر بحرف التعليل ويجب في معلل فقد شرطا أن يجر باللام أو نائبها) وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرا والثاني أن يكون مذكورا للتعليل والثالث أن يكون المعلل به حدثا مشاركا له في الزمان والرابع أن يكون مشاركا له في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انتصب على المفعول له والمعنى لاجل حذر الموت ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ويجب حينئذ أن تجر بحرف التعليل فمثال ما فقد المصدرية قولك جئتك للماء وللعشب وقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقول امرئ القيس

ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * كفاني ولم أطلب قليل من المال

ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك تهيأت اليوم للسفر غدا وقول امرئ القيس أيضا

تمنون منا وتفدون فداه والتفصيل من اما وأعترف عرفا وحقت بتوتك حقا ويريد بالمؤكد ما يفيد مجرد حدث عامله لا المؤكد المشهور الذي يمتنع حذف عامله ويدخل مفيد التشبيه في مفيد النوع (قوله يقع عليه) أي بحسب الاصل والا فالمفعول هكذا المتبادر منه المفعول به لكثرة دورانه والمطلق انما ينطلق عليه مقيدا بالاطلاق (قوله ولكنك فعلت به فعلا) ربما يتوهم انه لابد من وجوده قبل الفعل وليس كذلك اذ يكفي ملاحظة ذاته في العلم ثم تسليط الفعل عليه فظاهر ان جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا به ليس منها كما قيل على ان للمعدوم ثبوتا في نفسه كما هو مذهب الاعتزالي وزدت ذلك ايضاحا في غير هذا المحل (قوله كرهت الفجور الفجور) فهذا مفعول به لانه توكيد لمفعول به ورد عليه ضربت الضرب ولعله يقول مؤكدا المؤكد مؤكد (قوله مشاركا له في الفاعل) وقوله تعالى يريكم البرق

خوفا وطمعا اما بتأويل اخافة واطماعا أو ان عامله الرؤية المفهومة من يريكم أي يجعلكم رائين والاول أقدح (قوله دلت الكلمة على التعليل) فيه تسمح اذ الدال عليه اللام وقال فيما تقدم ويجب في معلل ولم يقل ويجب فيه لانه اذا فقد شرط فليس مفعولا له فلله دره

(قوله بل كل منها مفعول به) لكن بعضها وهو ترغبون ان تنكحوهن مفعول بعد التوسع بحذف الجار (قوله مالا يختص بمكان بعينه) هذا يشمل المقادير مع ٧٤ انه جعلها قسما مستقلا (قوله يجوز كون مجراها الخ) اعلم أنك اذا جعلت

فثنت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الا لبسة المتفضل

فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك قمت لامرك اياي وقول الشاعر

وانى لتعرونى لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

فان فاعل تعرونى هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان التقدير لذكرى اياك ثم قال (الرابع المفعول فيه وهو ماذكر فضلة لاحل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مقيد مقدارا أو مادته مادة عامله كصمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وسرت فرسخا وجلست محاسك والمكاني غيرهن يجر بفى كصليت فى المسجد ونحو قالا خيمى ام معبد وقولهم دخلت الدار على التوسع) وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لاجل أمر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا فى ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون أن يفعلوا خيرا فان المعنى فى أن يفعلوا وعلله فى أحد التفسيرين قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن وقد يكون العكس نحو انا نخاف من ربنا يوما ونحو لينذر يوم التلاق وأنذرهم يوم الآزفة ونحو والله أعلم حيث يجعل رسالاته فهذه الانواع لا تسمى ظرفا فى الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى فى وهذا النوع خاصة هو المسمى فى الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت رمضان أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشرت بالتمثيل بيوما ويوم الخميس الى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهما وأن يكون مختصا وفى التنزيل سيروا فيها ليالى وأياما الناريعرضون عليها غدوا وعشيا وسجوه بكرة وأصيلا وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مبهما ونعنى به ما لا يختص بمكان بعينه وهو نوعان أحدهما أسماء الجهات الست وهى فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذى علم عليم فناداها من تحتها فى قراءة من فتح ميم من وكان وراءهم ملك وقرئ وكان أمامهم ملك وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وأصل تزاور تتزاور وأى تماثيل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره أى مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطيعة وأصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المسماة بالشمال وحاصل المعنى أنها لا تصيبهم فى طلوعها ولا فى غروبها وقال الشاعر

صددت الكأس عنا أم عمرو * وكان الكأس مجراها اليمينا

يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرف مخبر به عنها أى مجراها فى اليمين والجملة خبر كان

مجرى مبتدأ فاليمين ظرف معمول لمحذوف هو الخبر والمجرى حينئذ بمعنى نفس الجريان لان مفعل يصلح للزمان والمكان والحدث والمعنى جريانها حاصل فى اليمين وان جعلت مجرى بدلا من الكأس فان جعلت المجرى بمعنى الجريان تعين أيضا ان اليمين متعلق بمحذوف والاخبار حينئذ صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه اذ يصح الكأس حاصلة فى اليمين والجريان حاصل فى اليمين وان جعلت المجرى بمعنى محل الجريان فاليمين حينئذ نفسه خبر كان والاخبار بالنظر للبدل دون المبدل منه اذ يقال محل الجريان هو اليمين ولا يقال الكأس هى اليمين تأمل ما قلناه ثم انظر عبارة الشارح فانها صعبة فقوله واليمين ظرف مخبر به عنها يعنى انه متعلق بمحذوف خبر كما قال أى مجراها فى اليمين أى حاصل فى اليمين والمجرى بمعنى الجريان كما أسلفناه وقوله ويجوز كون مجراها مبتدأ لا من الكأس بدل اشتمال فاليمين أيضا ظرف لان المعتمد بالاخبار عنه البدل لا الاسم فيه نظر لان قوله ويجوز أيضا يفيد ان الظرف متعلق بمحذوف خبر كما هو الوجه الاول وعلمت أن الاخبار صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه فلا حاجة لقوله لان المعتمد بالاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم أى اسم كان المبدل منه وقوله ويجوز فى وجه ضعيف

ويجوز كون مجراها مبدلا من المكان بدل اشتمال فالمعنى أيضا ظرف لان العقد فى الاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم ويجوز فى وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل وقال الآخر

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا

النوع الثانى ما ليس اسم جهة ولكن شبه فى الابهام كقوله تعالى أو اطرحوه أرضا واذ ألقوه منها مكانا ضيقا القسم الثانى أن يكون دالا على مساحة معلومة من الارض كسرت فرسخا وميلا وبريدا واكثرهم يجعل هذا من المبهم وحقيقة القول فيه أن فيه ابهاما واختصاصا أما الابهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان والقسم الثالث اسم المكان المشتق من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته كجلست مجلس زيد وذهبت مذهب عمرو وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز جلست مذهب عمرو ونحوه وما عدا هذه الانواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أقمت السوق ولا جلست الطريق لان هذه أمكنة خاصة ألا ترى انه ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا وانما حكمك فى هذه الاماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو فى وقال الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبى صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضى الله عنه حين هاجرا

جزى الله رب الناس خير جزائه * رفيقين قالا خيمتى أم معبد

هما نزلا بالبر ثم ترحلا * فافلح من أمسى رفيق محمد

فيالقصى ما زوى الله عنكم * به من فعال لا تجازى وسودد

وكان حقه أن يقول قالا فى خيمتى أم معبد أى قيلا فيها و يروى حلا بدل قالا والتقدير أيضا حلا فى خيمتى ولكنه اضطر فأسقط فى وأوصل الفعل بنفسه وكذلك عملوا فى قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك الا ان التوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعمالهم اياه ثم قلت (الخامس المفعول معه وهو الاسم الفضلة التالى واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأنا سائر والنيل) وأقول الخامس من المنصوبات المفعول معه وانما جعل آخرها فى الذكر لامرين أحدهما انهم اختلفوا فيه هل هو قياسى أو سماعى وغيره من المفاعيل لا يختلفون فى أنه قياسى والثانى أن العامل انما يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثانى أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه وذلك كقولك سرت والنيل واستوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة وكقول الله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم أى فأجمعوا أمركم مع شركائكم شركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا على أمركم لانه حينئذ شريك له فى معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لان أجمع انما يتعلق

فيه انه لا وجه للضعف وقوله وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل العبارة مقلوبة سهوا والصواب على اعتبار البدل دون المبدل منه كما بيناه هذا ما اقتضاه فهمى القاصر واستغفر الله العظيم

بالمعانى دون الذوات تقول أجمعت رأيي ولا تقول أجمعت شركائي وانما قالت على ظاهر اللفظ لانه يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف أي وأمر شركائكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف اى واجمعوا شركاءكم بوصل الالف ومن قرأ فاجمعوا بوصل الالف صح العطف على قراءته من غير اضمار لانه من جمع وهو مشترك بين المعانى والذوات تقول جمعت أمري وجمعت شركائي قال الله تعالى فجمع كيده ثم أتى الذى جمع مالا وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبي الاسود الدؤلي

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذى السقام وذى الضنا * كيما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلتمع بالرشاد عقولنا * أبدا وأنت من الرشاد عقيم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتفى * بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

الشاهد في قوله وتأتي مثله فانه ليس مفعولا معه وان كان بعد واو بمعنى مع اى لا تنه عن خلق مع اتيانك مثله لانه ليس باسم ولا نحو قولك بعتك الدار بأثاثها والعبد بثيابه وقول الله سبحانه وتعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقولك جاء زيد مع عمرو فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ولا نحو قولك مزجت عسلا وماء وقول الشاعر

علفتها تبنا وماء باردا * حتى غدت همالة عيناها

وقول الآخر

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

لان الواو ليست بمعنى مع فيهن وانما هي في المثال الاول لعطف مفرد على مفرد واستفيدت المعية من العامل وهو مزجت وفي المثالين الاخيرين لعطف جملة على جملة والتقدير وسقيتها ماء وكحلن العيونا فحذف الفعل والفاعل وبقي المفعول ولا جائز أن تكون فيهما لعطف مفرد على مفرد لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل لان علفت لا يصح تسلطه على الماء وزججن لا يصح تسلطه على العيون ولا أن تكون للمصاحبة لانتفائها في قوله علفتها تبنا وماء باردا ولعدم فائدتها في وزججن الحواجب والعيونا اذ من المعلوم لكل احد ان العيون مصاحبة الحواجب ولا نحو كل رجل وضيعته لانه وان كان اسما واقعا بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه على أن يكون أباك مفعولا معه منصوبا بما في هذا من معنى أنبه أو بما في ذا من معنى أشر أو بما في لك من معنى استقر لان كلا من هذا وذا ولك فيه معنى الفعل دون حروفه بخلاف سرت والنيل وأنا سائر والنيل فان العامل في الاول الفعل وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه قال سيبويه رحمه الله تعالى وأما نحو هذا لك وأباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا ما في معناه وقالوا مراده بالقبيح الممتنع ثم قلت (السادس المشبه

(قوله لانه ليس باسم) بنى عليه حقيقة انه لا بد من رفع الفعل لانه لو نصب كان بعده اسم مؤول من أن والفعل وهو مفعول به اه قلت المشهور في مثله انه معطوف على مصدر متوهم أي لا يكن منك نهي عن خلق واتيان مثله ولا يعرب مفعولا معه ولا بد في المفعول معه من انه اسم صريح ولا يرتكب في المؤول لضعفه فقد قيل بانه سماعي وقال ابن مالك * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * (قوله بما في هذا من معنى الخ) اعلم ان هذه الواو تفيد مصاحبة ما بعدها لما قبلها والعامل ما هو العامل فيه على قياس سرت والنيل فعلى الاول انبه مع أبيك وعلى الثاني أشير مع أبيك وعلى الثالث استقر لك مع أبيك وهو المتبادر يعني انه استقر لك أنت وأبيك أو المصاحبة مع ضمير استقر يعني استقر هو مع أبيك لك وذلك لان المصاحبة اما مع المفعول أو مع الفاعل فمن ثم سبق في وأجمعوا أمركم وشركاءكم ان المعنى أمركم مع شركائكم وقوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه ووا نل أمره والليالي

معناه دع أمره مع الليالي لانك مع الليالي تدع أمره فتأمل وقولك أكلت الخبز وزيدا من المصاحبة مع الفاعل بالمفعول

(قوله وصف) اى مرتجلا أو تأويلا كجاءزيد من الروم روميا أى مشابها للروم ومنه الجملة فى نحو جاءزيد والشمس طالعة أو والجيش مصطلف اذهو فى تأويل مبكرا ومجتزئا وأوضح منه مصاحبا الطلوع الشمس أو اصطفاف الجيش فهى حال حقيقة وقيل بل هى حال سببية والتقدير طالعة الشمس معه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشرى الجملة مفعول معه

(قوله أو مضمون الجملة) يعنى ما تضمنته واستلزمته وليس المراد المضمون المشهور المقابل للمفهوم (قوله فتبسم ضاحكا) فالمراد بالضحك هنا التبسم وكرر المثال لاشارة الى ان المدار على اتفاق المعنى اتفق اللفظ أو اختلف ولو كان المراد هنا الضحك الذى هو فوق التبسم لكانت حالا منتظرة (قوله أنا ابن دارة معروفا) اختلف فى نحو هذا هل العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه أى أنبهك على كونى ابن دارة حال كونى معروفا بها أو الخبر أى منسوب لدارة حال كونى معروفا أو محذوف أى حصلت معروفا أو تجدنى معروفا وهو المشهور وعليه مشى فى الالفية فقال وان تؤكد جملة فضمير * عاملها ولا تقول التقدير اقصدنى أو احقنى لان الفعل لا يرفع ولا ينصب ضميرى اتصالى متحدين الا فى باب ظن كما فى المغنى (قوله وهو الافصح) يعنى فى الصفة اما لفظها فالافصح تذكيره كما تفيده عبارته بعد (قوله حاتما) بالجر اما على أنه فاعل ضن وكسر للضرورة لان قبله

فجاء محلوداً لم تنل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الضراتم

وفاعل ضن ضمير حاتم (قوله فضلة) أى نحوية وهو ما زاد على ركنى الاسناد ولو توقف عليه المراد نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين

بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسيأتى) وأقول السادس من المنصوبات المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد وذلك فى نحو قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه فاعل بحسن لان الصفة تعمل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية وكذلك حق الصفة أن يجب مجيها الرفع ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر فى الصفة راجع الى زيد لتقتضى ذلك ان الحسن قد تم بجملته فقيل زيد حسن أى هو ثم نصب وجهه وليس ذلك على المفعولية لان الصفة انما تتعدى تبعا للتعدى فعلها وحسن الذى هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفته التى هى فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الضمير ومذهب البصريين وهو الحق ان التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من انه مشبه بالمفعول به وذلك انه شبه حسن بضارب فى ان كلا منهما صفة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وهى طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها فنصب الوجه على التشبيه بعمرو فى قولك زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمرا وسيأتى الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى فى موضعه ثم قلت (السابع الحال وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله) نحو فخرج منها خائفا يترقب لا من من فى الارض كلهم جميعا فتبسم ضاحكا وأرسلناك للناس رسولا و * انا ابن دارة معروفا بها نسبى * ويأتى من الفاعل ومن المفعول ومنهما مطلقا ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتا أو كبعضه نحو ملة ابراهيم حنيفا أو عاملا فيها نحو اليه مرجعكم جميعا وحقها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وأن يكون صاحبها معرفة أو خاصا أو عاما أو مؤولا وقد يتخلفن) وأقول السابع من المنصوبات الحال يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فقال حالة قال الشاعر

على حالة لو أن فى القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

وحده فى الاصطلاح ما ذكرت فقولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولى فضلة فصل مخرج للخبر نحو زيد قائم وقولى مسوق لبيان هيئة ما هو له مخرج لامرين أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلا طويلا ومررت برجل طويل. فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا

(قوله لله دره فارسا) قال الشمني على المغني لا مانع انه حال أي أعجب منه حال فروسيته (قوله تممت به ذكر أنواع الحال) أي وهو من تمام الحد والا لما كان جامعا (قوله من اسمين) اما من اسم وفعل نحو أنا أضرب معروفا بالضرب مثلا فهي مؤكدة لعاملها لا للجملة وكذا ان كان مشتقا ٧٨ لان المشتق عامل (قوله وعاث عمرو) ظاهره انه من العوث مثلا كقال من القول مع انه من العثو والفعل عثى بالكسر كما يأتي له ولعله اسم فاعل كقاض فتأمل (قوله على واحد من أمور ثلاثة) لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في المضاف اليه هو المضاف فيجب حينئذ أن يكون عاملا في الحال أو انه جزء أو كالجزء في صحة حذفه فيكون كالعدم وعامله العامل في الحال كأنه عامل في صاحبها المضاف اليه ويفيد هذا انه لو كان عامل المضاف في الاخيرين لا يصلح للعمل في الحال لا يكفيان فلا يجوز ورق الشجرة صغيرة تضر لان عامل الحال هنا الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في صاحب الحال والحال كما يأتي فتأمل وحرر (قوله في صحة حذفه الخ) هذا وما بعده يفيد انه لا بد في الجزء ايضا من صحة حذفه (قوله الثالث أن يكون المضاف عاملا في الحال) منه على الظاهر أنا ضارب زيدا مسرا

والثاني بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارسا فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة ولكنه سيق ليبين جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمنا وقولي أو تأكيدة الى آخره تممت به ذكر أنواع الحال والحاصل ان الحال أربعة أقسام مبينة للهيئة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها ومؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ومؤكدة لمضمون الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة فالمبينة للهيئة كقولك جاء زيد راكبا وأقبل عبد الله فرسا وقول الله تعالى فخرج منها خائفا والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم جميعا وقولك جاء الناس قاطبة أو كافة أو طرا وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها وهو وسهو والمؤكدة لعاملها كقولك جاء زيد تيارا وعاث عمرو مفسدا وقول الله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقريب فكل مزلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتبسم ضاحكا ولى مدبرا ولا تعثوا في الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعثى بالفتح اذا أفسد والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك زيد أبوك عطوفا وقول الشاعر

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي * وهل بدارة يا للناس من عار

وأشرت بقولي قبله الى انه لا يجوز أن يقال عطوفا زيد أبوك ولا زيد عطوفا أبوك ثم بينت ان الحال تارة تأتي من الفاعل وذلك كما مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفا يترقب فان خائفا حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة يأتي من المفعول كما مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وانه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط والى انها تجيء من المضاف اليه وان ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها أن يكون المضاف بعضا كما في قوله تعالى أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه والمضاف بعضه وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا والثاني أن يكون المضاف كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة اليه وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط والاستغناء به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا صح كما انه لو قيل أيحب أحدكم أن يأكل اخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا الثالث أن يكون المضاف عاملا في

مجردا وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل في المفعول به فهو يعمل في الحال لانها في تأويل الظرف الحال أي قولنا في حال كذا فيكفيها رائحة الفعل الا ترى العامل المعنوي يعمل فيها وحينئذ اتحد العامل في الحال والعامل في صاحبها وان كان عمله في الحال من حيث شبهه بالفعل وعمله في صاحبها من حيث انه مضاف وليس اختلاف جهة العمل كاختلاف العامل خلافا لمن يقول به في ضرب زيد عمرا قبيح وبكرا حسن وقد أوضحت هذا المقام في كتابة الازهرية

(قوله حال من الكاف والميم) بناء على ان مجموعهما هو الضمير (قوله وصح له أن يعمل) لان المعنى عليه لا معنى لهذا فالاحسن لانه مصدر الخ (قوله لازما) تفسير لقوله ثابتا فليس المراد به ٧٩ ضد المتعدى (قوله هذا هو الاصل) اى الكثير الغالب (قوله مفصلا) جعله لازما نظرا الى أن المتشابه مبين عند الله تعالى وعند من خصه به وقيل هى منتقلة نظرا الى المحو والبين (قوله حال من الزرافة) الاولى من يديها (قوله والعامة تضمها) قيل بل هو ثابت عربية أيضا (قوله ثبات) منصوب بالكسرة لانه جمع ثبة بمعنى الجماعة أى جماعات ثم جعل هذا من مدخول ربما نظرا مع قول ابن مالك وتكثر الجمع فى سروف مهدى تأول بلا تكلف (قوله مشتقة) هو جمع من الجمع أى مجتمعين (قوله الاول فالاول) الكلمة الاولى منصوبة على الحال والثانية عطف عليها والحال فى المعنى مجموع الامرين لكن مترتبين على حد بابا والرمان حلو حامض ويقولون للاول حال أو خبر من اجزاء حكم الكل على الجزء كما مضى صريف هريرة للتأنيث والعلمية وانما العلم مجموع أبى هريرة (قوله اى الابل العراك) ظاهره ان العراك صفة لمحذوف وليس كذلك بل هو مصدر مؤول بالصفة حال أى أرسلها معتركة أى مزدحمة ولعل قوله اى الابل تفسير للضمير فى أرسلها (قوله الجماء) أى الجماعة والغفير الساتر للارض من كثرته والغفر الستر

الحال كما فى قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المخفوضة باضافة المرجع والمرجع هو العامل فى الحال وصح له أن يعمل لان المعنى عليه مع أنه مصدر فهو بمنزلة الفعل الا ترى انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذى المصدر بمعناه ثم بينت ان للعجال أحكاما أربعة وأن ثلاثة الاربعة ربما تخلفت فالاول الانتقالى ونعنى به ان لا يكون وصفا ثابتا لازما وذلك كقولك جاءنى زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ولا يلازمه هذا هو الاصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقول الله تعالى وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا أى مبينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة بفتح الزاى مفعول لخلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق باطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاى وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقى فى كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال فى باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه وهى الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللغات الشاذة لا تحصى وانما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم الثانى الاشتقاق وهو أن تكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة وربما جاءت اسما جامدا كقوله تعالى فانفروا ثبات فثبات حال من الواو فى انفروا وهو جامد لكنه فى تأويل المشتق أى متفرقين بدليل قوله تعالى أو انفروا جميعا وقد اشتملت هذه الآية على مجىء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة الثالث أن تكون نكرة كجمع ما قدمناه من الامثلة وقد تأتى بلفظ المعرف بالالف واللام كقولهم ادخلوا الاول فالاول وأرسلها العراك أى الابل العراك وجاؤا الجماء الغفير أى جميعا وال فى ذلك كله زائدة وقد تأتى بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهدوا جدك أى متفردا وجاؤا قضهم بقضيضهم أى جميعا وقد تأتى بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد أى متبددة فان بدادا فى الاصل علم على جنس التبدد كان فجار علم للفجرة الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الامثلة وقد تأتى كذلك كما روى سيبويه من قولهم عليه مائة بيضا وقال الشاعر وهو عنترة العبسى

فيها اثنتان وأربعون حلوبة * سودا كخافية الغراب الاسحم

فحلوبة تمييز للعدد وسودا اما حال من العدد أو من حلوبة أو صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين ففيه حمل على المعنى لأن حلوبة بمعنى حلائب فلهذا صح ان يحمل عليها سودا والوجه الاول أحسن وفى الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حالسا وصلى وراءه رجال قياما فحالسا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة وانما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة ان تكون عامة أو خاصة أو موصوفة عن الحال فالاول كقوله تعالى

وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فان الجملة التي بعد الا حال من قرية وهي نكرة عامة لانها في سياق النفي والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا فأمرا اذا أعرب حالا فصاحب الحال اما المضاف فالمسوغ انه عام أو انه خاص أما الاول فمن جهة انه أحد صيغ العموم وأما الثاني فمن جهة الاضافة واما المضاف اليه فالمسوغ انه خاص لوصفه بحكيم وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب فجعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف وليس ماذكر بلازم لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف والثالث كقوله * لمية موحشا طلل * فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها من النكرة قياسي كما ان الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي وقد مضى ذلك في باب المبتدا فقس عليه هنا ثم قلت (الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع ابهام اسم أو جملة نسبة فالاول بعد العدد الا بعد عشر فما فوقها الى المائة وكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير كرطل زيتا وكشبر أرضا وقفيز برا وشبهها من نحو مثقال ذرة خيرا ونحى سمنا ومنوان عسلا أو موضع راحة سجايا وبعد فرقه نحو خاتم حديدا والثاني اما محول عن الفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا أو عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر منك مالا أو غير محول نحو لله دره فارسا) وأقول الثامن من المنصوبات التمييز والتمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهو في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهي المذكورة في المقدمة وفهم مما ذكرته في حدي الحال والتمييز ان التمييز وان أشبه الحال في كونه منصوبا فضلة مبينا لابهام الا انه يفارقه في أمرين أحدهما ان الحال انما يكون وصفا اما بالفعل أو بالقوة واما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامدة كثيرا نحو عشرون درهما ورطل زيتا وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم لله دره فارسا ولله دره راكبا الثاني ان الحال لبيان الهيئات والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلا من هذين النوعين أربعة أقسام فأما أقسام التمييز المبين للذوات فأحدها أن يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية فالصريح الاحد عشر فما فوقها الى المائة تقول عندي أحد عشر عبدا وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة قلت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخي له تسع وتسعون نججة وفي الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما واردت بقولي الى المائة عدم دخول الغاية في المغيا وهو أحد احتمالي حرف الغاية والكناية هي كم الاستفهامية تقول كم عبدا ملكت فكم مفعول مقدم وعبدا تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفي انه يجوز جمعه فتقول كم عبيدا ملكت وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بأمرين أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تمييزها الى جانبها

(قوله لمية موحشا طلل) جعله حالا من طال المتأخر بناء على قول سيبويه بمجيء الحال من المبتدا والجمهور يمنعونه ويقولون هو حال من الضمير في الظرف لان العامل في المبتدا الابتداء وهو لا يعمل في الحال ويجب اتحاد عامل الحال وصاحبها وكذا لا تأتي من الخبر الا ان صلح المبتدا للعمل نحو هذا بعلي شيخا لتضمنه معنى أشير هذا هو الذي ينبغي الجزم به (قوله لنسبة) اي وقوعية كما في المحول عن الفاعل أو ايقاعية كما في المحول عن المفعول (قوله والتمييز والتفسير) استئناف وأظهر لان المراد به أولا أحد المنصوبات وثانيا لفظه فلو لم يظهر لم يصح الا بالاستخدام (قوله ثلاثة أمور) ولم يجعل الاسم من الامور لانه جنس مشترك (قوله في كونه منصوبا) هذا لا يؤخذ من الحد بل من ذكرهما معا في المنصوبات (قوله أحدهما ان الحال انما يكون وصفا الخ) هذا يفهم من ذكر الوصفية في حد الحال والسكوت عنها في حد التمييز

كقولك بكم درهم اشتريت وعلى كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضمرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج أنه بالاضافة القسم الثانى أن يقع بعد المقادير وقسمتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زيتا ومنوان سمنا والمنوان تثنية منا وهو لغة فى المن وقيل فى تثنيته منيان كما يقال فى تثنية عصا عصوان الثانى ما يدل على مساحة كقولك شبر أرضا وجريب نخلا وقولهم ما فى السماء موضع راحة سحابا الثالث ما يدل على الكيل كقولهم قفيز برا وصاع تمرا القسم الثالث أن تقع بعد شبه هذه الاشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى مثقال ذرة خيرا فهذا بعد شبه الوزن وليس به حقيقة لان مثقال الذرة ليس اسما لشئ يوزن به فى عرفنا الثانى قولهم عندى نحى سمنا والنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا بعد شبه الكيل وليس به حقيقة لان النحى ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره وانما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قولهم وطب لبنا والوطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمرا وقد خلا الثالث قولهم ما فى السماء موضع راحة سحابا فسحابا واقع بعد موضع راحة وهو شبيه بالمساحة والرابع قولهم على التمرة مثلها زبدا فزبدا واقع بعد مثل وهى شبيهة ان شئت بالوزن وان شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع بعد ما هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدا وذلك لان الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه وكذلك باب ساجا وجبة خزا ونحو ذلك واما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيبا أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا أصله فان طابت أنفسهن لكم عن شئ منه فحول الاسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب فى الآية الاولى والانفس فى الآية الثانية الى المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة فارتفعت الرأس وجئ بدل الهاء والنون بنون النسوة ثم جئ بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضلة وتميزا وأفردت النفس بعد ان كانت مجموعة لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالمفرد الثانى أن يكون محولا عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا قيل التقدير عيون الارض وكذا قيل فى غرست الارض شجرا ونحو ذلك الثالث أن يكون محولا عن غيرهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالى أكثر فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أحسن وجها وعمرو أتقى عرضا وشبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمرو أتقى الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا وحسبك به ناصرا وقول الشاعر * ياجارتا ما أنت جاره * يا حرف نداء جارتا منادى مضاف للياء وأصله ياجارتى فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ما مبتدأ وهو اسم استفهام وأنت خبره والمعنى عظمت كما يقال زيد وما زيد أى شئ عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبرها المجازية أى لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الاول

(قوله الثالث قولهم ما فى السماء الخ) المحق ما سبق له من ان هذا مساحة حقيقة (قوله ان شئت بالوزن) يعنى بحسب ما تجعل المثلية فيه (قوله وذلك ثالثى بالمفرد) يعنى كما يتأتى بالجمع فمن ثم ورد فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا

(قوله ومن لا تدخل على الحال) يقال هي نافية ومن زائدة (قوله فتميم تجيز اتباعه) اما على بدل الاشتمال لان العلقة شرط في الاستثناء المنقطع واما بدل بعض ادعائي واما عطف نسق كما يقول الكوفيون (قوله ان صح التفريغ) أي تفريغ ما قبل الا لما بعدها ليصح عمل العامل في التابع احترازا عن نحو ما زاد هذا المال الا النقص فيتعين النصب لانه لا يقال زاد النقص وتحقيقه ان المراد بالنقص القدر الذي نقص وذهب وجعله منقطعا لان المراد بالمال الموجود الحاضر والمال الناقص زاد فالمستثنى منه مذكور كما هو الموضوع وقولنا لا يقال زاد النقص لانه بمعنى كل الناقص على ما علمت في معنى النقص والناقص ما كان ناقصا لا يكمل وحينئذ فليس القصد من هذا الاستثناء ثبوت المنفي لما بعد الا لما علمت بل القصد به مجرد الاخبار بالمستثنى هكذا ينبغي ان يفهم ولنا كلام آخر مع المحبي على الازهرية (قوله البعض الخ) لكن القصد في قولهم قام القوم ليس زيدا الحكم على زيد بأنه ليس من البعض القائم لا الحكم على البعض بأنه ليس زيدا كما يقتضيه هذا الاعراب وان تلازما لكن الملحظ مختلف كما ذكروه في ومن الناس من يعبد الله على حرف حيث قالوا من اسم بمعنى بعض مبتدأ الان المقصود الحكم على بعض الناس بأنه يعبد لا على من يعبد بأنه بعض الناس فتأمل (قوله ومثله قوله تعالى يوصيكم الله الخ) أقول حيث رجع الضمير للبنات لم يحتج لذكر نساء فالاحسن ان المراد بالاولاد أولا المطلق وقوله للذكر مثل حظ الانثيين أي للذكر من هذا المطلق ان كان ذكرا وقوله فان كن نساء الضمير للاولاد أي فان تحققن في النساء الخلص فتأمل

زيدل عليه قول الشاعر

يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

ومن لا تدخل على الحال وانما تدخل على التمييز ثم قلت (التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما لا أو بما عدا مطلقا أو بلا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو نشروا منه الا قليلا منهم * ومالي الا آل أحمد شيعة * وغير الموجب ان ترك فيه المستثنى منه فلا أثر فيه لا لا ويسمى مفرغا نحو ما قام الا زيد وان ذكر فان كان الاستثناء متصلا فاتباعه للمستثنى منه أرجح نحو ما فعلوه الا قليل منهم أو منقطعا فتميم تجيز اتباعه ان صح التفريغ والمستثنى بغير وسوى مخفوض وبخلا وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب وتعرب غير بما تفاق وسوى على الاصح اعراب المستثنى بالا) وأقول التاسع من المنصوبات المستثنى وانما يجب نصبه في خمس مسائل احداها أن تكون اداة الاستثناء ليس كقولك قاموا ليس زيدا وقول النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر فليس هنا بمنزلة الا في الاستثناء والمستثنى بها واجب النصب مطلقا باجماع الثانية أن تكون اداة الاستثناء لا يكون كقولك قاموا لا يكون زيدا فلا يكون أيضا بمنزلة الا في المعنى والمستثنى بها واجب النصب مطلقا كما هو واجب مع ليس والعلة في ذلك فيهما أن المستثنى بهما خبرهما وسيأتي لنا أن كان وليس واخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر فان قلت فأين اسمهما قلت مستتر فيهما وجوبا وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق وكأنه قيل ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ومثله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين أي فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث فكأنه قيل أولا يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا الثالثة أن تكون الاداة ما خلا كقولك جاء القوم ما خلا زيدا وقول لبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه

ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

الرابعة أن تكون الاداة ما عدا كقولك جاء القوم ما عدا زيدا وكقول الشاعر

قل الندامى ما عداني فانني * بكل الذي يهوى نديمي مولع

فالياء في موضع نصب بدليل لحاق نون الوقاية قبلها وحكى الجرمي والزبيدي والاخفش الجر بعد ما خلا وما عدا وهو شاذ لهذا لم أحتفل بذكره في المقدمة فان قلت لم وجب عند الجمهور النصب بعد ما خلا وما عدا وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان قلت اما وجوب النصب فلان ما الداخلة عليهما مصدرية وما المصدرية لا تدخل الا على الجمل

الفعلية وأما جواز الخفض فعلى تقدير مازائدة لا مصدرية وفي ذلك شذوذ فان المعهود في زيادة ما مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما في قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم مما خطاياهم أغرقوا وقولي مطلقا راجع الى المسائل الأربع أي سواء تقدم الايجاب او النفي أو شبهه الخامسة أن تكون الاداة الا وذلك في مسئلتين احداهما أن تكون بعد كلام تام موجب ومرادي بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورا وبالايجاب ان لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام وذلك كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس الثانية أن يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل البيت رضي الله عنهم

وما لي الا آل أحمد شيعة * وما لي الا مذهب الحق مذهب

ولما انتهيت الى هنا استطردت في بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة وبعضه متردد بين باب المنصوبات وغيرها فذكرت ان الكلام اذا كان غير ايجاب وهو النفي والنهي والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوفا فلا عمل فيه الا الا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شئ تقول ما قام الا زيد فترفع زيدا على الفاعلية وما رأيت الا زيدا فتنصبه على المفعولية وما مررت الا بزيد فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما أن يكون الاستثناء متصلا وهو أن يكون داخلا في جنس المستثنى منه أو منقطعا وهو أن يكون غير داخل فان كان متصلا جاز في المستثنى وجهان أحدهما وهو الراجح أن يعرب باعراب المستثنى منه على أن يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثاني النصب على أصل الاستثناء وهو عربي جيد مثال ذلك في النفي قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم أجمعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه كأنه قيل ما فعله الا قليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله في النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرئ بالرفع والنصب ومثاله في الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون أجمعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر في يقنط ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراءة سنة متبعة وان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع الاتباع والابتغاء لان كلا منهما في موضع رفع اما على انه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي واما على انه مبتدأ تقدم خبره عليه والتميميون يجرون الابدال ويختارون النصب قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه وذكرت أيضا ان المستثنى بغير وسوى

(قوله الكميت) بصيغة التصغير (قوله وبلدة) قيل سميت بلدة لتبلدها أي سكونها ومنه البلدان لسكونها ومنه لا يتحرك في الدقائق

مخفوض دائما لانهما ملازمان للاضافة لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب فالخفض على أن يقدرن حروف جر والنصب على أن يقدرن افعالا استترفاعلهن والمستثنى مفعولهن هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا غير النصب لانه يرى انها لا تكون الا فعلا ولا في المستثنى بحاشا غير الجر لانه يرى انها لا تكون الا حرفا ثم قلت (والبواقي خبر كان وأخواتها وخبر كاد واخواتها ويجب كونه مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير اسمائها مجردا من أن بعد أفعال الشروع ومقرونا بها بعد حرى واخلولق وندر تجرد خبر عسى وأوشك واقتران خبر كاد وكرب وربما رفع السببي بخبر عسى ففي قوله

* وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * فيمن رفع جهده شذوذان وخبر ما حمل على ليس واسم ان وأخواتها) وأقول العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها نحو وكان ربك قديرا فأصبحتم بنعمته اخوانا لسواسواء وأوصاني بالصلوة والزكوة مادمت حيا الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وقد تقدم في باب المرفوعات ان خبرهن لا يكون الا فعلا مضارعا وذكرت هنا انه ينقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام أحدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيد أن يفعل واخلولقت السماء ان تمطر ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان انه وهم فيها وانما هي حرى بالتنوين اسم لافعل وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الافعال من اللغويين كابن سرقسطي وابن طريف وأنشدوا عليها شعرا وهو قول الاعشى

ان يقلهن من بني عبد شمس * فحرى أن يكون ذاك وكانا

القسم الثاني ما الغالب اقترانه بها وهو عسى واوشك مثال ذكر أن قول الله تعالى عسى ربكم أن يرحمكم وقول الشاعر

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنعوا

ومثال تركها قول الشاعر

عسى فرج يأتي به الله انه * له كل يوم في خليقته أمر

وقول الآخر

يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها

القسم الثالث ما يترجح تجرده خبره من أن وهو فعلان كاد وكرب مثال التجرد منها قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب

ومثال الاقتران بها قول الشاعر

كادت النفس أن تفيض عليه * مذ ثوى حشو ربطة وبرود

وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا

تقع فعل مضارع أصله تتقطع فحذف احدى التاءين ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد القسم الرابع ما يمتنع اقتران خبره بأن وهو أفعال الشروع طفق وجعل وأخذ وعلق وانشأ وهب وهلهل قال الله تعالى وطفقا يخصفان وقال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر

وقال الشاعر

فأخذت أسأل بالرسوم تجيبني * وفي الاعتذار اجابة وسؤال

وقال الآخر أراك علقت تظلم من أجرنا * وظلم الجار اذلال المجير

وقال لما تبين من الكلام شجن لكم * أنشأت اعرب عما كان مكنونا

وقال * هيت أيوم القلب في طاعة الهوى *

وقال وطئنا دار المعتدين فهللت * نفوسهم قبل الاماة تزهق

النوع الثاني عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة أحدها الات كقوله تعالى فنادوا ولات حين مناص والثاني ما كقوله تعالى ما هذا بشرا والثالث لا كقول الشاعر

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

والرابع ان النافية كقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى في باب المرفوعات النوع الثالث عشر اسم ان وأخواتها نحو ان زيدا فاضل ولعل عمرا قادم وليت بكرا حاضر ثم قلت (وان قرنت بما المزيدة أنفت وجوبا الا ليت فجوازا) وأقول مثال ذلك انما الله اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقول الشاعر

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا

وجه الاستشهاد بهما انه لولا الغاؤها لما لم يصح دخولها على الجملة الفعلية ولكان دخولها على المبتدا والخبر واجبا واحترزت بالمزيدة من الموصولة نحو أحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين أي ان الذي بدليل عود الضمير من به اليها ومن المصدرية نحو أعجبني أنما قمت اي قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر تحملهما اي ان الذي صنعوه أو ان صنعهم وعلى التأويلين جميعا فان عاملة واسمها في الوجه الاول ما دون صلتها وفي الوجه الثاني الاسم المنسبك من ما وصلتها وقال النابغة

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمائتنا أو نصفه فقد

روي بنصب الحمام ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بليت اما الاعمال فلانهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيد قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد واما الاهمال فللحمل على أخواتها ثم قلت (ويخفف ذو النون منها فتلغى لكن وجوبا وكأن قليلا وان نمالبا ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل بعدها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفي أو شرط أو قد أو لو ويغلب لكأن ما وجب لان الا أن الفعل بعدها دائما خبري مفصول بقد أو لم خاصة واسم لا النافية للجنس وانما ينظهر نصبه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام سفر عندنا ولا لبيبا العاجز حاضر) وأقول يجوز في انّ وأنّ ولكنّ وكأنّ أن تخفف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها الحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف

٢ (قوله واذا اتصلت بهن ما) ويقال ما المهيئة لانها هيأتها للدخول على الافعال ولبعضهم محامل ما عشر فان رمت حصرها فدونكها في ضمن بيت تقررا

ستفهم شرط انوصل فاعجب لنكره بكف ونفي زيدها ات مصدرا ونعزى الى الاسماء من ذاك شطره

وآ: رشطريه حروف كما نرى أردف بالزائدة غير الكافة نحو فبما رحمة عما قليل وبالكافة غير المهيئة نحو قلما ولاسيما زيد بالرفع فكفت سي عن الاضافة والافعال زائدة تشملهما كما ان الكافة تشمل المهيئة

٢ قول المحشي قوله واذا اتصلت بهن الخ النسخ التي بأيدينا وان قرنت بما المزيدة الخ

المخفف ان المكسورة جاز الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما واما من شددها فازائدة ولما بمعنى الا ومن اعمال المخفف قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف أن المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو أن بورك من في النار أو بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الهاء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو أن ليس للانسان الا ما سعى وأن عسى ان يكون قد اقترب أجلهم أو مفصولا بواحد من أمور أحدها النافي ولم يسمع الا في ان ولم ولا نحو أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره أحد وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا والرابع لو نحو أن لو نشاء اصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روى قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وراق السلم

بنصب الظبية على أنه اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو أبلغ وبرفع الظبية على انها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجرها على زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل نحو قوله

ووجه مشرق اللون * كأن ثديا حقان

أو فعلية فصلت بقد نحو

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * ب فقد ورها كأن قد لما

أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاخفش اجازة اعمالها وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الرابع عشر اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب ومبني فالمعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا أو شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمامه اما مرفوع به نحو لا حسنا وجهه مذموم أو منصوب به نحو لا مفيضا خيره مكروه ولا طالعا جبلا حاضر أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا والمبني ما عدا ذلك وحكمه انه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا وقد تقدم ذلك مشروحا في باب البناء ثم قلت (والمضارع بعد ناصب وهو لن أو كي المصدرية مطلقا واذن ان صدرت وكان الفعل مستقبلا متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا أو بدعاء المصدرية نحو والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي ان لم تسبق بعلم نحو علم أن سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون

فتنبه) وأقول هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر وهو الفعل المضارع التالى ناصبا والنواصب أربعة لن وكى واذن وأن فأما لن فانها حرف بالاجماع وهى بسيطة خلافا للخليل فى زعمه انها مركبة من لا النافية وأن الناصبة وليست نونها مبدلة من الف خلافا للفراء فى زعمه ان أصلها لا وهى دالة على نفى المستقبل وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة فلهذا قدمتها عليها فى الذكر قال الله عز وجل لن نبرح عليه عاكفين فلن أبرح الارض أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وأن فى هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست الناصبة لان الناصب لا يدخل على الناصب وأما كى فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية ويتعين ذلك فى نحو قوله تعالى لكى لا يكون على المؤمنين حرج فاللام جارة دالة على التعليل وكى مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية لان الجار لا يدخل على الجار ويمتنع أن تكون مصدرية فى نحو جئتك كى أن تكرمنى اذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ولا يجوز فى النثر خلافا للكوفيين وتقول جئتك كى تكرمنى فتحتمل كى أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعدها منصوبا بأن محذوفة وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة وقولى مطلقا راجع الى ان وكى المصدرية فان النصب لا يختلف عنهما ولما كانت كى تنقسم الى ناصبة وهى المصدرية وغير ناصبة وهى التعليلية أخرتها عن لن وأما اذن فللنصب بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون مصدرة فلا تعمل شيأ فى نحو قولك أنا اذن أكرمك لانها معترضة بين المبتدا والخبر ليست صدرا قال الشاعر

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقيلها

فالرفع لعدم التصدر لانها فصلت عن الفعل بلا لان فصلها بلا مغتفر كما يأتى الثانى أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذا تصدق رفعت لان نواصب الفعل تقتضى الاستقبال وأنت تريد الحال فتدافعا الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية فالاول كقولك اذن أكرمك والثانى نحو اذن والله أكرمك وقول الشاعر اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

والثالث نحو اذن لا أفعل فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك اذن يزيد أكرمك وأما أن فشرط النصب بها أمران أحدهما أن تكون مصدرية لا زائدة ولا مفسرة الثانى أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهى التالية علما أو ظنا نزل منزلته مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين والله يريد أن يتوب عليكم ومثال ما انتفى عنه الشرط الاول قولك كتبت اليه أن يفعل اذا أردت بأن معنى أى فهذه يرتفع الفعل بعدها لانها تفسيرية والك كتبت فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأى فان قدرت معها الجار وهو الباء فهى مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وانما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط أحدها

(قوله المكمل للمنصوبات) وترك مفعولى ظن لانه ادرجهما فى المفعول به وان لم ينبه عليه (قوله لان الناصب لا تدخل على الناصب) أجاز بعضهم حئت لكى ان تكرمنى على كون كى جارة موكدة للام أو ناصبة وان توكيد لها أو بالعكس وأفاد ان الناصب يدخل على مثله وهو القياس ألا ترى دخول الجازم على مثله فى ان لم تكرمنى اهنتك (قوله كيما أن تغرا) الشاهد فى ما وان قيل ان ما هنا كافة لا مصدرية

أن يتقدم عليها جملة والثانى أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه والثالث أن لا يدخل عليها حرف جر لفظا ولا تقديرا وذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذ أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى وانطلق الملأ منهم أن امشوا أى انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام بخلاف نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فان المتقدم عليها غير جملة وبخلاف نحو ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله فليست أن فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى وبخلاف نحو كتبت اليه بأن افعل ومثال ما انتفى عنه الشرط الثانى قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وحسبوا أن لا تكون فتنة فمن قرأ برفع تكون ألا ترى أنها فى الآيتين الاوليين وقعت بعد فعل العلم اما فى الآية الاولى فواضح وأما فى الآية الثانية فلان مرادنا بالعلم ليس لفظ علم بل ما دل على التحقيق فهى فيهما مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها فى موضع رفع على الخبرية والتقدير علم انه سيكون أفلا يرون أنه لا يرجع اليهم قولا وفى الآية الثالثة وقعت بعد الظن لأن الحسبان ظن وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع وذلك على اجراء الظن مجرى العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها فى موضع رفع على الخبرية والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب على اجراء الظن على أصله وعدم تنزيله منزلة العلم وهو الارجح فلهذا اجمعوا على النصب فى نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أم حسبتم أن تتركوا أحسب الناس أن يتركوا ظن أن يفعل بها فقرة وتؤيد القراءة الاولى أيضا قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه أيحسب أن لن يقدر عليه أحد ايحسب أن لم يره أحد ألا ترى انها فيهن مخففة من الثقيلة اذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم ثم قلت (وتضمر أن بعد ثلاثة من حروف الجر وهى كى نحو كى لا يكون دولة وحتى ان كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو حتى يرجع الينا موسى وأسلمت حتى أدخل الجنة واللام تعليلية مع المضارع المجرد من لا نحو ما يغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم أو جحودية نحو ما كنت أولم أكن لأفعل وبعد ثلاثة من حروف العطف وهى أو التى بمعنى الى نحو لألزمنك أو تقضينى حقى أو الا نحو لأقتلنه أو يسلم وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفى محض أو طلب بغير اسم الفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ونحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى * لا تنه عن خلق وتأتى مثله * وبعد الفاء والواو وأو وثم ان عطفن على اسم خالص نحو أو يرسل رسولا ونحو * للبس عباءة وتقر عينى * ولك معهن ومع لام التعليل اظهار أن) واقول اختصت أن بانها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة بخلاف أخواتها الثلاثة فانها لا تنصبه الا ظاهرة وانما تضمر فى الغالب بعد حرف جر أو حرف عطف فأما حروف الجر التى تضمر بعدها فثلاثة حتى واللام وكى التعليلية أما حتى فنحو حتى تفىء الى أمر الله حتى يرجع الينا موسى وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين ولا يجوز اظهار أن بعدها فى شعر ولا نثر ويشترط لاضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا فالاول كقوله تعالى لن نبرح

(قوله وبعد ثلاثة من حروف العطف) وجعلها فى الشارح أربعة بضم ثم وجعلها فى المتن قسما مستقلا (قوله بمعنى الى نحو لألزمنك أو تقضينى حقى) فى الحقيقة يحسن جعل أو هنا بمعنى الا وكأنهم رأوا انه حيث كان اللزوم أمرا ممتدا حسن ان يعتبر له غاية

(قوله فى قراءة من نصب) وأما من رفع فنظرا الى انه بالنظر لزمن التكلم ليس مستقبلا بل ان اريد زمن قولهم فهو حال وان أريد زمن التكلم بالآية عند نزولها كما هو ظاهر الشارح فهو ماض ثم جعله مستقبلا بالنظر لما قبلها معناه بالنظر لبعض الزلزال والكرب الذى مضى فلا ينافى ان هناك بعضا منه تأخر عن القول لانهم قالوا ذلك فى أثناء الكرب وقبل مجىء النصر بداهة فتأمل (قوله كقولك سرت حتى أدخلها الخ) يقال الدخول مستقبل بالنظر لما قبلها وهو السير وكأنهم رأوا ان القصد فى هذا وما بعده انما هو الاخبار بحاصل الآن ٨٩ فليس القصد فيه الى استقبال اصلا بخلاف حتى يقول الرسول فانه لما لم يكن المعنى فيه على الحال كان لتوهم الاستقبال محال لكن أنت خبير بأنه يصح فى الآية الحال المحكى وفى المثال المحكم بأنه مستقبل بالنظر لما قبلها وان كان حالا فالاشكال باق فتأمل وحرر (قوله الثانية لام العاقبة) أقول لم يذكرها فى المتن كأنه رأى قول بعضهم انها من أقسام الزائدة (قوله اللام الزائدة) ويمكن انها تعليلية والمفعول محذوف وليست زائدة فى المفعول به والتقدير انما يريد الله ما يريد لاجل أن يذهب عنكم الرجس وأمرنا بما أمرنا لاجل ان نسلم لرب العالمين أو ان الفعل منزل منزلة اللازم (قوله لام الجحود) أى اللام المصاحبة للجحود وهو النفى وليس المراد به نفى المعلوم

علله عاكفين حتى يرجع الينا موسى ألا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ما قبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل وكذلك قولك اسلمت حتى أدخل الجنة والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة من نصب يقول فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار فان الله عز وجل قص علينا ذلك بعد ما وقع ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين امتنع اضمار أن وتعين الرفع وذلك كقولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ومن ذلك قولهم شربت الابل حتى يجىء البعير بجر بطنه ومرض زيد حتى لا يرجونه فان المعنى حتى حالة البعير انه يجىء يجر بطنه وحتى حاله هذا المريض انهم لا يرجونه ومن الواضح فيه أنك تقول سألت عن هذه المسئلة حتى لا احتاج الى السؤال أى حتى حالتى الآن أننى لا أحتاج الى السؤال عنها وأما اللام فلها أربعة أقسام أحدها اللام التعليلية نحو وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ومنه انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة لاجتماع الامور الاربعة للنبى صلى الله عليه وسلم وهى المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك فى أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وانما مثلت بهذه الآية لانها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضا لام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد الا أحبه فقصدوا أن يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهى الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وأمرنا لنسلم لرب العالمين فهذه الاقسام الثلاثة يجوز لك اظهار أن بعدهن قال الله تعالى وأمرت لان أكون الرابعة لام الجحود وهى الآتية بعد كون ماض منفى كقول الله تعالى ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه وما كان الله ليطلعكم على الغيب وهذه يجب اضمار أن بعدها

١٢ ش المحقق ألا ترى الآيات ان كنت تعرف ثم اختلف فى لام الجحود فقيل هى زائدة فى خبر كان وهو قول الكوفيين ويفتقرون الى حذف فالتقدير ما كان الله ذا أن يذر وأما التأويل بالوصف فلا اذ لم يسمع فى يذر الا المضارع والامر وأما المبالغة فلا تحسن هنا لان القصد نفى أصل الشئ على انها اساءة أدب كما ذكروا فى كون رب بمعنى التربية اطلق على الله مبالغة وقال البصريون هى اللام المقوية لوصف هو خبر كان لضعفه بأنه فرع الفعل وليست زائدة محضة كما حققه فى المغنى والتقدير ما كان الله مريدا الان يغفر لهم وقس ويمكن على بعد انها للعلة والتقدير ما كان الله مريدا لاجل ان يغفر على الوجهين السابقين آنفا فليتأمل

وأما كى ففى نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرتها تعليلية بمنزلة اللام والتقدير جئتك لكى أن تكرمنى ولا يجوز التصريح بأن بعدها الا فى الشعر خلافا للكوفيين وقد مضى ذلك وأما حروف العطف فأربعة وهى أو والواو والفاء وثم وهذه الاربعة منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو أو ومنها ما لا يجب معه الاضمار وهو ثم ومنها ما تارة يجب معه الاضمار وتارة يجوز معه الاضمار والاظهار وهو الفاء والواو وهذا كله يفهم مما ذكرت فى المقدمة فاما أو فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوبا اذا صح فى موضعها الى أو الا فالاول كقولك لالزمنك أو تقضينى حقى وقوله

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر

والثانى كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما

أى الا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها الى أن تستقيم لان الكسر لا استقامة معه وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما أحدهما أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية فلهذا رفع الفعل فى قوله * ألم نسأل الربع القواء فينطق * وذلك لان الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها فلما ارتفع دل على انها للاستئناف وقال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون الفاء هنا عاطفة كما سيأتى الثانى أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب فلا يجوز النصب فى نحو زيد يأتينا فيحدثنا فأما قوله

سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فاستريحا

فضرورة وأصل الاصل فاستريحن بنون التوكيد الخفيفة فأبدلت فى الوقف ألفا كما تقف على المنصوب بالالف وهذا التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل فى غير الطلب والشرط والقسم ضرورة وقولنا طلب يشمل الامر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية وهذه المسئلة التى يعبر عنها بمسئلة الاجوبة الثمانية ولكل منها نصيب من القول يخصه فلنتكلم على ذلك بما يكشف اشكاله فنقول أما النفى فنحو قولك ما تأتينى فأكرمك ولك فى هذا أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه فى اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكأنك قلت ما تأتينى فما أكرمك فهو شريكه فى النفى الداخل عليه وعلى هذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا والفعل الذى بعدها داخل فى سلك النفى السابق فكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون الثانى ان تقدر الفاء لمجرد السببية ويقدر الفعل الذى بعدها مستأنفا مرفوعا مع استئنافه أن يقدر مبتدا على مبتدا محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل عن الناصب والجازم فتقول ما تأتينى فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى وذلك اذا كنت كارها لاتيانه ويوضح هذا انك تقول ما زيد قاسيا فيعطف على عبده أى فهو لا تفاء القسوة عنه يعطف على عبده

(قوله ولا يجوز ان يكون التقدير الخ) مبنى على ان ضمير تستقيما للكعوب ويصح انه للقوم أى أنه يكسر الكعوب أى رؤساء الشر الى ان تستقيم رعيتهم وقوله قناة قوم من اضافة المشبه به للمشبه والقناة الرمح والكعوب ما يبرز فى الانابيب

والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح لان الوجه الاول شمل النفى فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفى فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شريكه فى النفى وانما أخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك ما تأتينا فتحدثنا وهو سهو اذ يستحيل أن ينتفى الاتيان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت به الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدر النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب بان مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فاكرام منى أى ما يكون منك اتيانٌ فمعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفى منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون منى اكرام وهذان الوجهان سائغان فى ما تأتينا فتحدثنا اذ يصح أن يقال ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث وأن يقال ما تأتينا فكيف تحدثنا وتلخص ان لنا فى الرفع وجهين وفى النصب وجهين فان قلت هل يجوز أن يقرأ ولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب قلت نعم يجوز على الوجه الثانى وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا أى لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث ألا ترى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم فى حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا فان قلت فاذا كان النصب فى الآية جائزا على الوجه الذى ذكرته فلماذا لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين أحدهما ان القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به الثانى ان الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤس الآى والنصب بحذفها فيزوا معه التناسب ومن مجىء النصب بعد النفى قول الله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا فكيف تحدثنا لا على قولك ما تأتينا محدثا بل غير محدث ولو قلت ما تأتينا الا فتحدثنا أو ما تزال تأتينا فتحدثنا وجب الرفع وذلك لان النفى فى المثال الاول قد انتقض بالا وفى المثال الثانى هو داخل على زال وزال للنفى ونفى النفى ايجاب وأما الامر فكقوله

يا ناق سيرى عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا

وشرطه أمران أحدهما أن يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائى والثانى أن لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز أن تقول صه فنذكرك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائى فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجازاه اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنذكرك وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا وأما النهى فكقولك لا تفعل شرا فما عاقبك وقول الله تعالى لا تفتروا على الله كذبا

(قوله وهو سهو واذ يستحيل الخ) يمكن أن مرادهم أنه ليست عادتك الاتيان لنا فأنت تحدثنا الآن غير النفى وهو ظاهر

فيسحتكم بعذاب ولا تطعوا فيه فيحل عليكم غضبي ولو نقضت النهي بالا قبل الفاء لم تنصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في نقض الرفع وأما الدعاء فكقولك اللهم تب علي فأتوب وقول الله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقول الشاعر

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

وشرطه أن يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك فعرويك الله لم يجز النصب وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله تعالى من يدعوني فأستجيب له من يستغفرني فأغفر له والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فأزورك ومتى تسير فأرافقك وكيف تكون فأصحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قلت لوجهين أحدهما ان الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت ان الله أنزل من السماء ماء والثاني ان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت ورد هذا الوجه قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي فان مواراة السوأة لا تتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لان العجز عن الشيء لا يكون سببا في حصوله قلت ليس أواري منصوبا في جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو أكون فان قلت فقد جعله الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام قلت هو غالط في ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع الماء فتسبح وكقولك ألا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وأما التحضيض فكقولك هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك وهلا أسلمت فتدخل الجنة وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وأما قوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق فمن باب النصب في جواب الدعاء ولكنه استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء وأما التمني فكقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقول الشاعر * الا يسهل لنا منها فيخبرنا * فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعد واو المعية في المواضع المذكورة فسمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة فالخمسة المسموع فيها أحدها النفي كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع

(قوله ان الاستفهام هنا معناه الاثبات) أقول يأتي له في واو المعية النصب في قول المحطيئة ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والظاهر ان الاستفهام فيه تقريري بمعنى الاثبات

فى ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثانى الامر كقوله

فقلت ادعى وأدعوان أندى * لصوت أن ينادى داعيان

والثالث النهى كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتفى * بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فاذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثانى وكان شريك الاول فى النهى وكأنك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحينئذ فيلتقى ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين وان أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بان مضمرة وكان النهى حينئذ عن الجمع بينهما وان أردت الاستئناف رفعت الثانى والرابع التمنى كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين والخامس الاستفهام كقوله وهم الحطيئة

ألم أك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودة والاخاء

وينتصب الفعل المضارع بان مضمرة جوازا لا وجوبا بعد الاربعة أحرف وهى الفاء والواو وثم وأو وذلك اذا عطفن على اسم صريح مثال ذلك بعد أو قول الله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه يقرأ فى السبع برفع يرسل ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله قرئ لو أن لى بكم قوة أو آوى بنصب آوى ولا وجه له ورد عليه ابن جنى فى محتسبه وغيره وقالوا وجهها كوجه قراءة أكثر السبعة أو يرسل رسولا بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكأنه قيل لو أن لى بكم قوة أو ايواء الى ركن شديد ومثال ذلك بعد الواو وقول مسون بنت بحدل

للبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف

الرواية فيه بنصب تقر وذلك بأن مضمرة على انه معطوف على اللبس فكأنه قيل للبس عباءة وقرة عينى ومثال ذلك بعد الفاء قوله

لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنت أوثر اترابا على تربى

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

انى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فرارا من الضرب أن يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقولى اسم صريح احترازا من نحو ما تأتينا فتحدثنا فان العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا ان التقدير ما يكون منك اتيان فحديث لكن ذلك

الاسم ليس بصريح فاضمارا ان هناك واجب لا جائز بخلاف مسئلتنا هذه فان اضمار ان جائز بل نص ابن مالك في شرح العمدة على ان الاظهار أحسن من الاضمار ثم قلت ※ (باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف وهو من والى وعن وعلى والباء واللام وفي مطلقا والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقا والتاء لله ورب مضافا للكعبة أو الباء وكي لما الاستفهامية أو ان المضمرة وصلتها ومنذ ومذ لزمن غير مستقبل ولامهم ورب بضمير غيبة مفرد مذكر يميز مطابق للمعنى قليلا وانكر موصوف تميزا) وأقول لما أنهيت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بمجاورة مجرور وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل وانما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجر في باب التوابع الى الجر بالحرف والجر بالاضافة وقسمت الحروف الجارة الى ستة أقسام أحدها ما يجر الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الاصل وهو سبعة أحرف من والى وعن وعلى والباء واللام وفي ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله وآمنوا به لله ما في السموات وما في الارض له ما في السموات وما في الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للموقنين وفيها ما تشتهي الانفس الثاني ما لا يجر الا الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة الكاف وحتى والواو الثالث ما يجر لفظتين بعينهما وهو التاء فانها لا تجر الا اسم الله عز وجل وربما مضافا الى الكعبة أو الى الباء قال الله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لأكيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وترب لافعلن الرابع ما يجر مفردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منها وهي كي فانها لا تجر الا أمرين أحدهما ما الاستفهامية وهي المفرد الخاص يقال لك جئتك أمس فتقول في السؤال عن علة المجيء لمه أو كيمه فكما ان لما مجرورة كذلك كيمه والاصل لما وكيما ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فيم أنت من ذكراها عم يتساءلون بم يرجع المرسلون وحسن في الوقف ان ترد في بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها الثاني ان المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخامس تقول جئتك كي تكرمني فان قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة وان المضمرة مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت جئتك للاكرام الخامس ما يجر نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومذ فان مجرورهما لا يكون الا اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الا معينا لا مبهما ولا يكون ذلك المعين الا ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ومذ يومنا ولا تقول لا أراه منذ غد ولا مذ غد وكذا لا تقول ما رأيته منذ وقت السادس ما يجر نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانها ان جرت ضميرا فلا يكون الا ضمير غيبة مفردا مذكرا مرادا به المفرد المذكر وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز نحو

ربه رجلا لقيت وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير فان قلت قد كان من حقك ان تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة واختصاصهن اما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت وأصل حرف الجر أن لا يختص والمختص بنوع أقرب الى الأصل من مختص بفرد وكان ينبغي أن يقدم المختص بنوعين وهو رب على المختص بفرد ونوع وهي كي قلت انما ذكرت التاء الى جانب الواو لانها شريكتها في القسم فتأخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره ولما أردت ان أذكر شيأ من أحكام رب اقتضى ذلك تأخيرها للاتيان بذكر أحكامها فاصلا بين هذه الحروف وأيضا فانني ذكرت حكم رب في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك فلو كانت رب مقدمة كان في ذلك أيضا قطعا للنظير عن النظير بالنسبة الى الاحكام ثم قلت (ويجوز حذفها معه فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو وكثير والفاء وبل وقليل وحذف اللام قبل كي وخافض أن وأن مطلقا) وأقول لما ذكرت ان رب تدخل على المنكر بينت انها يجوز حذفها معه وأشرت بهذا التقييد الى انها لا يجوز حذفها اذا دخلت على ضمير الغيبة ثم بينت انها اذا حذفت وجب بقاء عملها وان هذا الحكم أعني حذفها وبقاء عملها على نوعين كثير وقليل فالكثير بعد الواو كقوله

وبلد مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

وقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله * علي بأنواع الهموم ليبتلي

وقوله ودوية مثل السماء اعتسفتها * وقد صبغ الليل الحصى بسواد

والقليل بعد الفاء وبل مثال ذلك بعد الفاء قول امرئ القيس

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذي تمائم محول

في رواية من روى بجر مثل ومرضع وأما من رواه بنصبهما فمثلك مفعول لطرقت وحبلى بدل منه ومثاله بعد بل قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه

ثم بينت ان حذف حرف الجر لا يختص برب بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص وفي جميع الحروف في موضعين خاصين اما الاول ففي لام التعليل فانها اذا جرت كي المصدرية وصلتها جاز لك حذفها قياسا مطردا ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو جئت كي تكرمني أن تكون تعليلية وان مضمرة بعدها وان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما الثاني فاذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها فالاول كقولك عجبت انك فاضل أي من انك وقال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري وان المساجد لله فلا تدعوا أي بأن لهم جنات ولان المساجد لله والثاني كقولك عجبت ان قام زيد أي من أن قام زيد وقال الله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أي في أن يطوف بهما يخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله أي لان تؤمنوا وقيل في يبين الله لكم أن تضلوا أن الاصل لئلا تضلوا فحذفت اللام الجارة ولا النافية وقيل الاصل كراهة ان تضلوا فحذف

(قوله المختص بنوعين وهو رب) جعل ضمير الغائب نوعا لاختلاف معناه باختلاف المرجع ثم لم يذكر معاني حروف الجر لانها مبحث النحوي وانما تذكر في النحو استطرادا

الاضاف وهذا أسهل وقال الله تعالى وترغبون أن تنكحوهن أى فى أن تنكحوهن أو عن ان تنكحوهن على خلاف فى ذلك بين أهل التفسير ثم قلت (الثانى المجرور بالاضافة كغلام زيد ويجرد المضاف من تنوين أونون تشبيه مطلقا ومن التعريف الا فيما مر واذا كان المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها سميت لفظية وغير محضة ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا كضارب زيد ومعطى الدينار وحسن الوجه والا فمعنوية محضة تفيدهما الا اذا كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وخدن أو موضعه مستحقا للنكرة كجاءنى زيد وحده وكم باقة وفصيلها لك ولا أباله فلا يتعرف وتقدر بمعنى فى فى نحو بل مكر الليل والنهار وعثمان شهد الدار وبمعنى من فى نحو خاتم حديد ويجوز فيه نصب الثانى واتباعه للاول وبمعنى اللام فى الباقى) وأقول الثانى من أنواع المجرور اثر المجرور بالاضافة والاضافة فى اللغة الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حارى جديد مشطب

أى لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحرية مخطط فيه طرائق وفى الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين فى نحو غلام زيد ومن النون فى نحو غلامى زيد وضاربى عمرو قال الله تعالى تبت يدا أبى لهب انا مرسلوا الناقة انا مهلكو أهل هذه القرية وذلك لان نون المثنى والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولى ويجرد المضاف من تنوين أونون تشبيه واحترزت بقولى تشبيه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فتثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولى مطلقا أشرت به الى انها قاعدة عامة لا يستثنى منها شئ بخلاف القاعدة التى بعدها وكما ان الاضافة تستدعى وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له كذلك تستدعى وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوى فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمرو مع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب ان تجرد الغلام من أل وان تعتقد فى زيد الشيوع والتنكير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هى القاعدة التى تقدمت الاشارة اليها آنفا والذى يستثنى منها مسئلة الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضارب زيد والضارب زيد وقد تقدم شرحهن فى فصل المحلى بأل فأغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الا فيما استثنى أى الا فيما تقدم لى استثناؤه ثم بينت بعد ذلك ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أحدهما فى المضاف وهو كونه صفة والآخر فى المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع فى ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا أما انه لا يستفيد تعريفا فبالاجماع ويدل عليه انك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال تعالى هديا بالغ الكعبة هذا عارض ممطرنا ان لم تعرب ممطرنا خبرا ثانيا ولا خبر المبتدأ محذوف واما أنه لا يستفيد تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض

المتأخرين انه يستفيد بناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب. والجواب ان ضارب زيد ليس فرعا عن ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيدا بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضيف أم لم تضف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها في نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا كما بينا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا وان الاضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الامران المذكوران او أحدهما مثال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما منتفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة لانهم الا في مسئلتين فانه لا يتعرف ولكن يتخصص احداهما أن يكون المضاف شديد الابهام وذلك كغير ومثل وشبه وخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك انك تصف بها النكرات فتقول مررت برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شبهك وبرجل خدنك قال الله تعالى ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كأن يقع حالا أو تمييزا أو اسما للا التي للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتمييز كقولهم كم ناقة رفصيلها فكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة منصوب على التمييز وفصيلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز واسم لا كقولك لا أبا لزيد ولا غلامي لعمرو فان الصحيح انه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر:

أبالموت الذي لا بد أني * ملاق لا أبالك تخوفيني

فهذه الانواع كلها نكرات وهي في المعنى بمنزلة قولك جاء زيد منفردا وكم ناقة وفصيلا لها ولا أبالك ثم بينت ان الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدرة بفي ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بفي ضابطها أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والنهار وتربص أربعة أشهر ونحو قولك عثمان شهيد الدار والحسين شهيد كربلاء ومالك عالم المدينة واكثر النحويين لم يثبت مجيء الاضافة بمعنى في والمقدرة بمن ضابطها أن يكون المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به عنه نحو قولك هذا خاتم حديد الا ترى ان الحديد كل والخاتم جزء منه وانه يجوز أن يقال الخاتم حديد فيخبر بالحديد عن الخاتم وبمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو يد زيد وغلام عمرو وثوب بكر ثم قال (الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ نحو هذا جحر ضب خرب وقوله * يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم * وليس منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم على الاصح) وأقول الثالث من أنواع المجرورات ما جر لمجاورة المجرور وذلك في باب النعت والتوكيد والبدل وباب عطف النسق فأما النعت ففي قولهم هذا جحر ضب خرب روي بخفض خرب لمجاورته الضب وانما كان حقه الرفع

لانه صفة للمرفوع وهو المجرور وعلى الرفع اكثر العرب وأما التوكيد ففي نحو قوله

ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب

فكلهم توكيد لذوي لا للزوجات ولا للقال كلهن وذوي منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفوض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من جر الارجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤس وانما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو منصوب بالعطف على الوجوه والايدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا ان الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع وينبغي امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديرا ورأى هؤلاء ان الخفض في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرؤس فقيل الارجل مغسولة لا ممسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين أحدهما ان المسح هنا الغسل قال أبو علي حكى لنا من لا يتهم ان أبا زيد قال المسح تخفيف الغسل قالوا يقال مسحت الصلاة وخسحت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما اذ كانتا مظنة للاسراف والثاني ان المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته انه مسح للخف الذي على الرجل والسنة بينت ذلك ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن العظيم عنه الثاني انه اذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والايدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو وامسحوا برؤسكم واذا حمل على العطف على الرؤس لم يلزم الفصل بالاجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النصب قلت لا نسلم انها عطف على الوجوه والايدي بل على محل الجار والمجرور كما قال

يسلكن في نجد وغورا غائرا * فواسفا عن قصدها جوائرا

ثم قلت ﴿ (باب المجزومات الافعال المضارعة الداخل عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما ولام الامر ولا في النهي وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط ان واذما المجرد التعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما ومهما لغيره ومتى وأيان للزمان وأين وانى وحيثما للمكان وأي بحسب ما تضاف اليه ويسمى أولها شرطا ولا يكون ماضي المعنى ولا انشاء ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا قد ولا ناف غير لا ولم وثانيهما جوابا وجزاء) وأقول لما أنهيت القول في المجرورات شرعت في المجزومات وبهذا الباب تتم أنواع العربات وبينت أن المجزومات هي الافعال المضارعة الداخل عليها أداة من هذه الادوات الخمسة عشر وأن هذه الادوات ضربان ما يجزم فعلا واحدا وهو أربعة لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو ولما يقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم

ولام

(قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير محمل على المجاورة الخ) الاولى حذف هذا الثالث اذ لا معنى له كما يظهر بالتأمل (قوله لمجرد التعليق) أي للتعليق المجرد عن تخصيص عامل أو غيره زمانا أو مكانا واما التي فليست لمجرد التعليق بل تعين بحسب ما تضاف اليه والمصنف أراد المجزومات لفظا والا لما خص المضارعة لان الماضي يكون في محل جزم أي محل لفظ أو فعل لو كان معربا كان مجزوما على أحد الاوجه السابقة في نظيره لا اسم هذا والعمل يتبع الطلب فلما كان القسم الاول يتحقق معناه في فعل واحد جزم فعلا واحدا بخلاف التعليق فانما يكون بين اثنين (قوله لم يلد) المشهور أن لم لنفي المضي وكانه خص هذا لانه محل النزاع لانه قيل قد ولد العزير والمسيح وان المسيح ولدته مريم وان كان النفي في الواقع ازليا أبديا سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

ولام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولافي النهي نحو لا تحزن ان الله معنا وقد تستعار ان للدعاء كقوله تعالى لقض علينا ربك ربنا لا تؤاخذنا وما يجزم فعلين وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمتها الى ستة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما قال الله تعالى وان تعودوا نعد وتقول اذما تقم أقم وهما حرفان أما ان فبالاجماع وأما اذما فعند سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها اسم وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أن ما عداهما من الادوات أسماء وذلك بالاجماع في غيرمهما وعلى الاصح فيهما والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير الا على اسم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما تأتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان كقول الشاعر

ونست بحلال التلاع مخافة * ولكن متى تسترفد القوم أرفد

وقول الآخر

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا * لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين وأنى وحيثما كقوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقول الشاعر

خليلي أنى تأتياني تأتيا * أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وقوله

حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا في غابر الازمان

السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهي أي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في قولك أيهم يقم أقم معه من باب من وفي قولك أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي قولك أي يوم تصم أصم من باب متى وفي قولك أي مكان تجلس أجلس من باب أين ثم بينت ان الفعل الاول يسمى شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء أشراطها أي علاماتها والاشراط في الآية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط بسكون الراء لان فعلا لا يجمع على أفعال قياسا الا في معتل الوسط كاثواب وأبيات ثم بينت ان فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور أحدها أن لا يكون ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس أقم معه وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان يتبين اني كنت قلته كقوله * اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة * فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط الثاني أن لا يكون طلبيا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم أولا تقم الثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع أن لا يكون مقرونا بتنفيس فلا يجوز ان سوف يقم الخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقم السادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو الا تفعلوه تكن فتنة في الارض ثم بينت ان الفعل الثاني يسمى جوابا وجزاء تشبيها له بجواب السؤال

(قوله الى انها اسم) والظاهر انها عندهم لغير العاقل كهما (قوله التلاع) نقل من الشنوانى انه بالتاء الفوقية جمع تلعة وهي ما ارتفع أو انخفض من الارض امي لا حل فيها هربا من ط الى الارفاد اى الاعطاء ووجد بالقاف وهو ما ارتفع فقط (قوله تؤمنك) بسكون الهمزة وكسر الميم مخففا والبيت من البسيط (قوله اذا ما انتسبنا) ظاهر هذا ان الجواب أيضا لا يكون ماضي المعنى وهو الحق لانه معلق على الشرط وأما قوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فهما متبين صدقها وأتت الفاء لانها على اضمار قد وهذا خير من جعل المصنف الجواب هنا ماضيا معنى

وبجزاء الاعمال وذلك لانه يقع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه ثم قلت (وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخف بخسا أو جملة اسمية فيقترن بها أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شئ قدير ونحو اذا هم يقنطون) وأقول قد يأتى جواب الشرط واحدا من هذه الامور الستة التى ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب أن يقترن بالفاء مثال ما نفى المعنى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ومثال الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله فمن يؤمن بربه فلا يخف بخسا ولا رهقا فمن قرأ فلا يخف بالجزم على أن لا ناهية وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما ينافى كان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف والتقدير فهو لا يخاف فالجملة اسمية وسيأتى ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير فى نحو ومن عاد فينتقم الله منه أى فهو ينتقم الله منه ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجامد قوله تعالى ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتينى خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فنعما هى ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقد قوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بنافى غير لا ولم وان لم تفعل فما بلغت رسالته وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيأ وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين اما بالفاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير والثانى كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون ثم قلت (ويجوز حذف ما علم من شرط بعد والا نحو افعل هذا والا عاقبتك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض أو جملة شرط وأداته ان تقدمهما طلب ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو تعالوا أتل ونحو أين بيتك أزرك وحسبك الحديث يتم الناس وقال

* مكانك تحمدى او تستريحى * وشرط ذلك بعد النهى كون الجواب محبوبا نحو لا تكفر تدخل الجنة) وأقول مسائل الحذف الواقع فى باب الشرط والجزاء ثلاثة المسئلة الاولى حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما أن يكون معلوما والثانى أن يكون فعل الشرط ماضيا تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين ويمتنع ان تقم وان تقعد ونحوهما حيث لا دليل لانتفاء الامرين ونحو ان قمت حيث لا دليل لانتفاء الامر الاول ونحو أنت ظالم ان تفعل لانتفاء الامر الثانى قال الله تعالى وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية تقديره فافعل والحذف فى هذه الآية فى غاية من الحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا أمران دلالة الدليل

(قوله فلا يخف) اى فانهاه عن الخوف وهذا كناية عن لازمه من انتفاء الخوف وليس القصد انه ان خاف اقتحم النهى اللهم ارزقنا الخوف منك يا رحيم (قوله ولو باسمية) أى هذا ان كان بفعل الامر ومثل له بقوله تعالى قل تعالوا أتل أو باسمية غير خبر ومثل له بقوله أين بيتك أو باسم فعل ومثل له بمكانك تحمدى أو بما لفظه لفظ الخبر ومثل له بقوله حسبك الحديث يتم الناس فان حسب اما بمعنى كاف أو اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فلم يرتب الامثلة (قوله كون الجواب محبوبا) أى ليصح حلول ان مع لا النافية قبله قال الاشمونى وشرطه بعد الامر صحة ان الشرطية بدون لا فلا يجزم فى اكرمنى لا اكرمك اذ لا يناسب ان تكرمنى لا اكرمك ويجرى فيه خلاف الكسائى (قوله تقديره فافعل) وهو معلوم بالذوق من السوق (قوله تأول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف) لانه لا اجحاف حينئذ بل اراحة من الطول الزائد

(قوله فليستا مما نحن فيه) أى لان كلا منا فيما اذا حذف الشرط مع جملته بأن يحذف الفعل والفاعل أو كان ومعمولاها اللذان انما يتم الكلام بهما وقوله فى صدر المسئلة حذف فعل الشرط وحده لانا فى هذا الان معناه بدون الاداة احترازا عن الجزم فى جواب الشرط (قوله هذا هو المذهب الصحيح) ومقابله ان الجزم بلام الامر مقدرة ورد بأنه لا يظهر فى أكرمنى أكرمك اذ لا تدخل فى الشائع على فعل المتكلم والجزم هنا شائع والقول بأنه يغتفر فى المقدر مالا يغتفر فى الملفوظ ترجيح وقيل بل الطلب لانه ضمن معنى التعليق ورد بأنه معنى حقه ١٠١ أن يؤدى بالحرف والذى عرف تضمنه

عليه وكون الشرط واقعا بعد والا كقولك تب والا عاقبتك أى والا تتب عاقبتك وقول الشاعر

فطلقها فلست لها بكفء * * وإلا يعل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعد والا فيكون شاذا الا فى نحو ان خيرا فخير فقياس كما مر فى بابه على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها وكذلك نحو وإن أحد من المشركين استجارك فليستا مما نحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بلا النافية كما مثلت المسئلة الثالثة حذف أداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو ائتنى أكرمك تقديره ائتنى فان تأتنى أكرمك فأكرمك مجزوم فى جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح والثانى نحو قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أى تعالوا فان تأتوا أتل ولا يجوز أن يقدر فان تتعالوا الان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماض حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنسبه الى قطرى بن الفجاءة

أبت لى عفتى وأبى تلادى * وأخذى الحمد بالثمن الربيح
وامساكى على المكروه نفسى * وضربى هامة البطل المشيح
وقولى كلما جشأت وجاشت * مكانك تحمدى أو تستريحى
لأدفع عن مآثر صالحات * وأحمى بعد عن عرض صحيح

فجزم تحمدى بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اثبتى وشرط الحذف بعد النهى كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة فى قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار وأكل السبع فى قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد يأكلك تعين الرفع خلافا للكسائى ولا دليل له فى قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف ويسهل ذلك ان فيه تحسينا للتناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثانى ثم قلت (ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدما لفظا نحو هو ظالم ان فعل أو نية نحو ان قمت أقوم ومن ثم امتنع فى النثر ان تقم أقوم وبجواب ما تقدم من شرط هما لقا أو قسم الا ان سبقه ذو خبر

معنى الحرف الاسم لا الفعل وأقول قد تضمنت عسى الترجى ونعم المدح وبئس الذم الى غير ذلك على انه يرد على اضمار الاداة ان الجازم فى الفعل كالجار فى الاسم وحذف الجار وابقاء عمله شاذ وهذا العالم يجزم فى جواب النفى لان فيه جزما بعدم الوقوع كالايجاب الذى جزم بالوقوع فبعد عن الشرط الذى يحتمل الوقوع وعدمه (قوله بنية الوقف) أى فأتى به على حالة الوقف وهو السكون (قوله لاختلاف معنييهما) أى لان لكل منهما معنى يستلزم انتفاء معناهما واحدا حتى يكون بدل كل ولا الثانى جزء الاول حتى يكون بدل بعض واما قوله وعدم دلالة الاول على الثانى فهو نفى لبدل الاشتمال لان ضابطه ان يدل المبدل منه على البدل اجمالا فقولك نفعنى زيد

بدل على شئ نافع علما أو مالا أو جاها اذ لا معنى لنفع الذات من حيث هى فقولك علمه بدل اشتمال هذا وقيد بعضهم هنا بحسنة بدل الاشتمال اذ لا تمنن معناه لا تعطى والعطية فى ذاتها حسنة لا معنى للنهى عنها فلا بد من وجه للنهى كعدم الاخلاص أو طلب اكثر منها فقوله تستكثر بدل اشتمال ولعمرى هنا دلالة أوضح من قولهم ان تأتنا تسألنا نعط (قوله ومن ثم امتنع فى النثر) ظاهره انه مفرع على ما قبله وليس كذلك انما هو مفرع على احد الشرطين المذكورين سابقا وهو مضى الشرط (قوله الا ان سبقه ذو خبر) فيجوز ترجيح الشرط وقيل يجب

(قوله على نية التقديم على أداة الشرط) فى مذهب سيبويه وقيل هو الجواب فقيل لم يجزم لانه على حذف المبتدأ أى فأنا أقوم وقيل بل لما لم تعمل الاداة فى لفظ الشرط لكونه ماضيا مع انه بلصقها أهملت فى الجواب رأسا المعده منها (قوله وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر) ١٠٢ كانه لتقوى الخبر بوجود الطالب له فروعى الاقوى فى الحاجة وهو الشرط

فيجوز ترجيح الشرط المؤخر) وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه ممتنع وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجد فيه ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة فالمتقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا لها صورتان احداهما قولك ان قام زيد أقوم وقول الشاعر

وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

فان المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط فى مذهب سيبويه والاصل أقوم ان قام ويقول ان أتاه خليل والمبرد يرى انه هو الجواب وان الفاء مقدرة والثانية أن يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءنى لاكرمنه فان قولك لاكرمنه جواب القسم فهو فى نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ويدلك على ان المذكور جواب للقسم توكيده فى نحو المثال ونحو قوله تعالى ولئن نصروهم ليولن الادبار ورفعه فى قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أشرت الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم يجب العكس فى نحو ان تقم والله أقم وانه اذا تقدم عليهما شئ يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقم أقم ثم قلت (وجزم ما بعد فاء أو واو ومن فعل تال للشرط أو الجواب قوى ونصبه ضعيف ورفع تالى الجواب جائز) وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلتين أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه الثانية يجوز فيها وجهان وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو فأما مسئلة الثلاثة الاوجه فضابطها أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه الآية قرئ فيغفر بالجزم على العطف وفيغفر بالرفع على الاستئناف وفيغفر بالنصب باضمار ان وهو ضعيف وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما وأما مسئلة الوجهين فضابطها أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك ان تأتنى وتمش الى أكرمك فالوجه الجزم ويجوز النصب كقوله

ومن يعترن منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

ثم قلت ❊ (باب فى عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبه بالمفعول به مطلقا والاخبر والتمييز والمفعول المطلق فناصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه والا المفعول به فانها بالنسبة اليه سبعة أقسام ما لا يتعدى اليه أصلا كالدال على حدوث ذات كحدث ونبت أو صفة مسببة كطال وخلق أو عرض كمرض وفرح وكالوازن لا نفعل

كانكسر

يأتى له وقوله فناصبها الوصف الخ لف ونشر مرتب وقوله والناقص اقتصر عليه لان كلامه فى الفعل والا فهناك حروف تعمل عمل كان (قوله والمبهم المعنى أو النسبة) كلاهما مدخول المبهم وعمل المبهم من نحو رطل وعشرين وان كان جامدا لانه شبه الفعل لتأويله بالمشتق اى موزون بالرطل ومعدود بالعشرين (قوله أو عرض) هذا ليس كليا ألا ترى ان غضبت على زيد دال عرض وقد تعدى بالحرف ثم مراده بالعرض ما لا يشاهد كالمرض

كانكسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل في نحو ذل وسمن وما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضب ومرادا تما بنفسه كافعنلل الجواس أو تارة وتارة كشكر ونصح وقصد وما يتعدى له بنفسه تارة ولا يتعدى اليه أخرى كغفر وشحا وما يتعدى الى اثنين فاما ان يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى اخرى كنقص وزادا أو يتعدى اليهما دائما فاما ثانيهما كمفعول شكر كامر واستغفر واختار وصدق وزوج وكنى وسمى وما بمعناه وكال ووزن أو أولهما فاعل في المعنى كاعطى وكسا أو أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو أفعال القلوب ظن لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى عرف ورأى لا من الرأى ووجد لا بمعنى حزن أو حقد وجعل لا بمعنى قصد وحسب وزعم وخال وجعل ودرى في لغة وهب وتعلم بمعنى اعلم ويلزمان الامر وأفعال التصيير كجعل وتخذ واتخذ ورد وترك ويجوز الغاء القلبية المتصرفة متوسطة أو متأخرة وجوبا تعلقها قبل لام الابتداء أو القسم او استفهام أو نفى بما مطلقا أو بلا أو ان في جواب القسم أو لعل أو لو أو ان أو كم الخبرية وما يتعدى الى ثلاثة وهو أعلم وأرى وما ضمن معناهما من أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث) وأقول عقدت هذا الباب لبيان عمل الافعال فذكرت ان الافعال كلها اقاصرها ومتعديها تامها وناقصها مشتركة في أمرين أحدهما انها تعمل الرفع وبيان ذلك ان الفعل اما ناقص فيرفع الاسم نحو كان زيد فاضلا واما تام آت على صيغته الاصلية فيرفع للفاعل نحو قام زيد وأما تام آت على غير صيغته الاصلية فيرفع النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وقد تقدم شرح ذلك كله الثاني انها تنصب الاسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات نحو حسن وجهه والثاني الخبر فانما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان زيد قائما وبمعنى كونه قائما ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فانما ينصبه الاسم المبهم المعنى كرطل زيتا أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه نحو هو طيب نفسا والرابع المفعول المطلق وانما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو قم قياما وهو قائم قياما ويمتنع ما أحسنه احسانا وكنت قائما كونا والخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه كضربت زيدا وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا فذكرت انه سبعة أنواع احدها ما لا يطلب مفعولا به البتة وذكرت له علامات احداها أن يدل على حدوث ذات كقولك حدث أمر وعرض لي سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله

اذا كان الشتاء فادفؤني * فان الشيخ يهرمه الشتاء

فان قلت فانك تقول حدث لي أمر وعرض لي سفر فعدى ان هذا الظرف صفة للمرفوع

نحو بخلت على زيد بالمال وكانه أراد ما وصفهما السر الاعلى فعيل وبخل بقال فيه باخل أيضا (قوله ورأى) يعني لا من الرأى المتعلق بشئ واحد بل من رأى الشئ اذا اعتقده كذا فهي متعلقة بأمرين وكذا قوله لا بمعنى عرف معناه لا بمعنى عرف المتعلقة بشئ واحد كما قيل المعرفة تتعلق بالبسائط بل بمعنى علم الشئ بحالة كذا تأمل (قوله فاما ثانيهما كمفعول شكر) أي في انه يتعدى له العامل بنفسه تارة وبالجار أخرى ثم ان مراده بالثاني مكمل العددا ثنين أي ما يتحقق به عدد الاثنين ولو الاول بدليل تمثيله الآتي في كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنته طعامه ووزنت له طعامه هكذا ينبغي ان يفهم وان كانت عبارته تأبى الثاني بالاول تقتضي انه الاخير (قوله وجعل) اي بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم

لان كلا منا في أفعال القلوب وأما جعل التصييرية فتأتي في أفعال التصيير (قوله ودرى في لغة) بتصغير التحقير وهي اللغة الكثيرة كما يأتي له تعديه بالحرف لواحد وهو مبني للمفعول مراد منه الفاعل على حذركم وجن (قوله وهب وتعلم بمعنى اعلم) ظاهره انه تفسير لهما وهو المتبادر من البيت الآتي اي ان لم تجرني فاعلم اني امرؤ هالك ويستعمل هب أيضا في حرض والتقدير نحو هب ان أباهم جر في اليم

المتأخر تقدم عليه فصار حالا فتعلقه أولا وآخرا بمحذوف وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على انه مفعول لاجله والكلام في المفعول به الثانية أن يدل على حدوث صفة حسية نحو طال الليل وقصر النهار وخلق الثوب ونظف وطهر ونجس واحترزت بالحسية عن نحو علم وفهم وفرح ألا ترى ان الاول منها متعد لاثنين والثاني لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطعنة وطلع بشر اليمن فضمنا معنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن انفعل نحو انكسر وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح وأشر وبطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على ان ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت في نحو ذل احترازا من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا والنوع الثاني ما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ومررت به أو علمه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت المجروران مفعول لاجله لا مفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كافعال الحواس نحو رأيت الهلال وشممت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفي التنزيل يوم يرون الملائكة يوم يسمعون الصيحة لا يذوقون فيها الموت أو لامستم النساء الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقصدته وقصدت له وتصدت اليه قال الله تعالى واشكروا نعمة الله ان اشكر لي ولوالديك ونصحت لكم الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو فغر بالفاء والغين المعجمة وشحا بالشين المعجمة والحاء المهملة تقول فغر فاه وشحا بمعنى فتحه وفغروه وشحاوه بمعنى انفتح السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم ينقصوكم شيأ وأجاز بعضهم كون شيأ مفعولا مطلقا أي نقصا ما الثاني ما يتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما الى مفعوليه كمفعول شكر كاروا ستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسأتي شرحهما بعد والثاني ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو كسوته جبة وأعطيته دينارا فان المفعول الاول لابس وآخذ فهو فاعلة معنويا الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو افعال القلوب المذكورة قبل وافعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى ولا أظنك يا فرعون مثبورا فان علمتموهن مؤمنات تحدوه عند الله هو خيرا لا تحسبوه شرا لكم وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا أي اعتقدوهم وقول الشاعر

قد كنت أحوأ يا عمرو أحاثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات

وقول الآخر * زعمتني شيخا ولست بشيخ * والاكثر تعدي زعم الى أن أو أن وصلتهما نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله * وقد زعمت اني تغيرت بعدها *

(قوله على انه مفعول لاجله) أقول التعليل هنا بعيد فالاولى انه لا يلزم من تعلق المجار بالعامل تعديه ألا ترى مرض زيد في الدار اذ المتعدي بالحرف يكون المجرور مفعولا به معنى واقع هو عليه كمررت بزيد وغضبت عليه وبهذا تعلم ان جعل المصنف بحثا بكذا متعديا بأو كذا غضبت من زيد لا يظهر لان غضبت من زيد بمعنى اتصف بالغضب من أجل زيد فالمجرور مفعول من أجله جر بحرف التعليل لفقد الشروط كما جر بباء السببية في ذل بالضرب وسمن بالاكل كذلك لاختلاف فاعل الضرب ووقت الاكل مع تعاملهما ان قلت على كذلك ما معنى كون الخبر في أمرتك بالخير مفعولا ثانيا بالحرف مع انه لم يقع عليه الامر قلت لما رأوه يأتي منصوبا مفعولا به كثيرا حكم له عند المجرد بحكم النصب فتأمل في ذلك

وقال

وقال دريت الوفي العهد يا عروفا غنطه * فان اغتباطا بالوفاء حميد

والاكثر في دري أن تتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراكم به وانما تعدت الى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله

فقلت أحرى أبا خالد * والا فهبني امرأ هالكا

أي اعتقدني وقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * والاكثر تعلم ان يتعدى الى أن وصلتها كقوله * تعلم رسول الله انك مدركي * وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واتخذ الله ابراهيم خليلا لو ترون ثم من بعدنا انكم كفارا حسدا وتركا بعضهم يوم نذ يموج في بعض واحترزت من ظن بمعنى اتهم فانها تتعدى لواحد نحو قولك عدم لي مال فظننت زيدا وعنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فمعناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ ورأى من الرأي كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا أو حرمته وخال بمعنى قصد نحو خوت بيت الله ومن وجد بمعنى حزن أو حقد فانهما لا يتعديان بأنفسهما بل تقول حزنت على الميت وحقدت على المسيء ثم اعلم ان لافعال القلوب ثلاث حالات الاعمال والالغاء والتعليق فأما الاعمال فهو نصبها المفعولين وهو واجب اذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها معلق نحو ظننت زيدا عالما وجائز اذا توسطت بينهما نحو زيدا ظننت عالما أو تأخرت عنهما نحو زيدا عالما ظننت وأما الالغاء فهو ابطال عملها اذا توسطت أو تأخرت فتقول زيد ظننت عالم وزيد عالم ظننت والالغاء مع التأخر أحسن من الاعمال والاعمال مع التوسط أحسن من الالغاء وقيل هما سيان وأما التعليق فهو ابطال عملها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها وهو وله حد من أمور عشرة أحدها لام الابتداء نحو علمت لزيد فاضل وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق الثاني لام جواب القسم نحو علمت ليقومن زيد أي علمت والله ليقومن زيد وقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي * ان المنايا لا تطيش سهامها

الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك علمت أزيد في الدار أم عمرو وقوله تعالى وان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أي الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا أو خبرا نحو علمت متى السفر أو مضافا اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أو الخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي منصوب على المصدرية بما بعده وتقديره ينقلبون أي انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وهذه الانواع كلها داخلة تحت قولي الاستفهام الرابع ما النافية نحو علمت ما زيد قائم وقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون الخامس لا النافية في جواب القسم نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو السادس ان النافية في جواب القسم نحو علمت والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم السابع لعل نحو وان أدري لعله فتنة لكم ذكره أبو علي في التذكرة الثامن

(قوله بينها وبين معموليها) أو بينها وبين جملة سدت مسدهما كجملة جواب القسم (قوله علمت صبيحة أي يوم الخ) صبيحة منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ان قلت ان قدرت المتعلق مقدما لزم ان المضاف للاستفهام عمل فيه ما قبله مع انه يكتسب منه الصدارة وان قدرته مؤخرا لزم عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ولا يجوز تقديره بعد صبيحة وقبل أي لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه قلت نختار الاول ويغتفر في الملحوظ ما لا يغتفر في المذكور أو الثاني ونقول المضاف للاستفهام كانه هو الاستفهام والاستفهام يعمل فيه ما بعده فكذا ما هو بمنزلة الاستفهام ومحصله ان المضاف والمضاف اليه كانهما اسم واحد للاستفهام فتأمل (قوله فأي منصوب على المصدرية) مبني على ان منقلب للحدث ويضعف انه للمكان فالنصب على الظرفية (قوله السابع لعل) جعلت من المعلقات دون أن المفتوحة في علمت ان زيدا قائم كانه لما أثرت علم في أن الفتح حكوا بأنها

لو الشرطية كقول الشاعر

وقد علم الاقوام لو أن حاتما * أراد ثراء المال كان له وفر

التاسع ان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر ان المعلق انما هو اللام لا ان الا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا لقائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان العاشر كم الخبرية نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون وقدركم خبرية منصوبة بأهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وأنهم بتقدير بأنهم وكانه قيل أهلكناهم بالاستئصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من اهلكنا وجوز الفراء انتصاب كم بيروا وهو سهو وسواء قدرت خبرية أو استفهامية وقال سيبويه أن ومعمولاها بدل من كم وهذا مشكل لانه ان قدر كم معمولة لير والزم ما أوردناه على الفراء من اخراج كم عن صدريتها وان قدرها معمولة لاهلكنا لزم تسلط أهلكنا على انهم ولا يصح أن يقال أهلكناهم لعدم الرجوع والذي يصح قوله عندي أن يكون مراده انها بدل من كم وما بعدها فان يروا مسلطة على المعنى على أن وصلتها فهذه جملة المعلقات والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب بذلك المعلق حتى انه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ومن ثم سمي ذلك تعليقا لان العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمي معلقا أخذا من المرأة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى ولنشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الافعال التي تتعدى الى مفعولين أولها مسرح دائما أي مطلق من قيد حرف الجر والثاني تارة مسرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها في المقدمة عشرة أفعال أحدها أمر قال الله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذا نشب

فجمع بين اللغتين الثاني أستغفر قال الشاعر

أستغفر الله عن عمدي وعن خطئي * ذنبي وكل امرء لاشك مؤتزر

وقول الآخر

أستغفر الله ذنبا لست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل

الثالث اختار قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا وقال الشاعر

وقالوا أنت فاختر من الصبر والبكا * فقلت البكا أسفى اذن لخليلي

أي اختر من الصبر والبكا أحدهما الرابع كنى بتخفيف النون تقول كنيته أبا عبد الله وبأبي عبد الله ويقال أيضا كنوته قال

هي الخمر لا شك تكنى الطلا * كما الذئب يكنى أبا جعدة

وقال

مع معمولها معمولة لعلم لا تعلق وانما منع الاعراب لان الجملة لا تظهر فيها الاعراب كما منع منها البناء في علمت سيبويه هذا واما العمل فعلم لم تؤثر فيها شيأ فمن ثم حكموا بأن علم انما تسلطت على المعمولين بعدها لكن لعلق عاقتها عنهما وأظهرت فيهما عمل نفسها فتأمل (قوله أهلكناهم بالاستئصال) اى انه اطلق المسبب وهو لا يرجعون وأراد سببه وهو اذهابهم من أصلهم بحيث لم يبق منهم أحد يخلفهم (قوله ويؤيده قراءة ابن مسعود الخ) أقول لا تأييد مجوز ان من موصول (قوله والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب) لانها سدت مسد المفعولين والا فالقياس ان المحل لكل واحد منهما وحده

To: www.al-mostafa.com

وقال * وكيما بها اكنى بأم فلان * الخامس سمى تقول سميته زيدا وسميته بزيد قال

وسميته يحيى ليحيا فلم يكن * لامر قضاه الله فى الناس من بد

السادس دعا بمعنى سمى تقول دعوته بزيد وقال الشاعر

دعتنى أخاها أم عمرو ولم أكن * أخاها ولم أرضع لها بلبان

السابع صدق بتخفيف الدال نحو ولقد صدقكم الله وعده ثم صدقناهم الوعد وتقول صدقته فى الوعد الثامن زوج تقول زوجته هندا وبهند قال الله تعالى زوجناكها وقال وزوجناهم بحور عين التاسع والعاشر كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله قال الله تعالى واذا كالوهم أووزنوهم يخسرون والمفعول الاول فيهما محذوف السابع ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة احدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنين تقول أعلمت زيدا عمرا فاضلا الثانى أرى المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنين نحو أريت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فالهاء والميم مفعول أول وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث والبواقى ماضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث تقول أنبأت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته وكذلك تفعل فى البواقى وانما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين الى الاول بنفسها والى الثانى بالباء أوعن نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم تبوئى بعلم ونبئهم عن ضيف ابراهيم وقد يحذف الحرف نحو من أنبأك هذا ثم قلت (ولا يجوز حذف مفعول فى باب ظن ولا غير الاول فى باب أعلم وأرى الا لدليل وبنو سليم يجيزون اجراء القول مجرى الظن وغيرهم يخصه بسبعة تقول بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو معمول أو مجرور) وأقول ذكرت فى هذا الموضع مسئلتين متممتين لهذا الباب * احداهما انه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما الدليل ويمتنع ذلك لغير دليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أى تزعمونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندى أن يقدر انهم شركاء وتكون ان وصلتها سادة مسد هما بدليل ظهور ذلك فى قوله تعالى وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أى بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثانى وقال عنترة

ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غيره واقعا أو كائنا فحذف المفعول الثانى ولا يجوز لك أن تقول علمت أو ظننت مقتصرا عليه من غير دليل على الاصح ولا ان تقول علمت زيدا ولا علمت قائما وتترك المفعول الاول فى هذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير دليل عليهما وأجمعوا على ذلك * المسئلة الثانية ان العرب اختلفوا فى اجراء القول مجرى الظن فى نصب المفعولين على لغتين فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقا فيجيزون ان تقول قلت زيدا منطلقا وغيرهم يوجب الحكاية فيقول قلت زيد منطلق ولا يجيز اجراء القول مجرى الظن الا بثلاثة شروط

على أول لانه أطلق على المذكور ثانيا وان كان بمعنى مكمل العدد اثنين كما سبق لنا تحقيقه عند قوله فأماثانيهما كمفعول شكر (قوله ولا غير الاول فى باب اعلم) وذلك ان غير الاول أصله من باب مفعول ظن فله حكمه وأما الاول فمحذوف لدليل ولغير دليل والحذف لدليل يقال له اختصار والفعل معه باق على تعديه ومعموله المحذوف لدليل كالثابت ولغير دليل اقتصار وهو أن ينزل الفعل من منزلة اللازم بقطع النظر عن المعمول بالكلية نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء من غير نظر الى ان المعطى دينار أودرهم أوغيرهما هذا وقوله ولا يجوز حذف المفعول فى باب ظن مراده بالمفعول الجنس فيصدق بالواحد والمتعدد (قوله وأجمعوا على ذلك) ان قلت مقتضى الظاهر العكس بأن يجمعوا على المنع فى حذف المفعولين اقتصارا ويجرى الخلاف فى حذف أحدهما قلت المدار على السماع فيمكن انه سمع شهه فى الثانى دون الاول على ان الحذف اقتصارا تنزيل منزلة اللازم من كل وجه فاغتفر واذا حذف أحدهما فكانه تلاعب لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فليتأمل ذلك

أحدها أن تكون الصيغة تقول بتاء الخطاب الثانى أن يكون مسبوقا باستفهام الثالث أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول مثال المتصل قولك أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومثال المنفصل بالمجرور أفى الدار تقول زيدا جالسا ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر

اجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو أنت تقول زيد منطلق ثم قلت

(باب الاسماء التى تعمل عمل الفعل وهى عشرة أحدها المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كضرب وا كرام وشرطه أن لا يصغر ولا يحد بالتاء نحو ضربته ضربتين أو ضربات ولا يتبع قبل العمل وان يخلفه فعل مع أن أو ما وعمله منونا أقيس نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ومضافا للفاعل أكثر نحو ولولا دفع الله الناس ومقرونا بأل ومضافا للمفعول ذكر فاعله ضعيف) وأقول لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة الى الاعمال اردفته بما يعمل عمل الفعل من الاسماء وبدأت منها بالمصدر لان الفعل مشتق منه على الصحيح واحترزت بقولى الجارى على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما دالا على الحدث لكنه لا يجرى على الفعل وذلك نحو قولك أعطيت عطاء فان الذى يجرى على أعطيت انما هو اعطاء لانه مستوف لحروفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسلت اغتسالا وسيأتى شرح اسم المصدر بعد وأشرت بقولى بضرب وا كرام الى مثالى مصدر الثلاثى وغيره ومثال ما يخلفه فعل مع ان قوله تعالى ولولا دفع الله الناس أى ولولا أن يدفع الله الناس أو ان دفع الله الناس ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى تخافونهم كخيفتكم أنفسكم أى كما تخافون انفسكم ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم مررت به فاذا له صوت صوت حمار اذ ليس المعنى على قولك فاذا له ان صوت أو ان يصوت أو ما يصوت لانك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون فى تأويل الفعل وانما أردت انك مررت به وهو فى حالة تصويت ولهذا قدرته اللصوت الثانى ناصبا ولم يجعلوا صوتا الاول عاملا فيه وانما كان عمل المقترن أقيس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة وانما كان اعمال المضاف للفاعل اكثر لان نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه ولان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى الفضلة ونظيره ان لات لما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهروا عملها نصبا الا فى منصوبها وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضعيفا لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى العمدة ونقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك انه مختص بالشعر كقول الشاعر

افنى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقز أفواه الابارق

فمن روى الافواه بالرفع ورد على هذا القائل انه روى أيضا بالنصب فلا ضرورة فى

البيت

(قوله ارواسما) برسمن الارض بسيرهن (قوله الجارى على الفعل) بان يستوفى حروفه كغسل من غسل وعطاء من عطى اما من اغتسل وأعطى فاسما مصدر كما يأتى له (قوله وشأن ما يخلفه الخ) كانه انما جعل الاول محل محله أن واثانى ما لان أن للاستقبال والدفع فى الآية مقصود حدوثه واستمراره فى المستقبل بخلاف الخوف فان القصد حدوثه لا بقيد الاستقبال (قوله بكونه نكرة) اى بناء على قول ابن الحاجب النكرة للماهية الصادقة بالقليل والكثير وكذا الفعل واما ان قلنا النكرة للواحد فهى بعيدة عن الفعل كالمحدود بالتاء الذى لا يعمل اذ الفعل يدل على مطلق الماهية فتوجه الاقيسة حينئذ بانتفاء ال والاضافة اللذين هما من خصائص الاسماء ويعارض بالتنوين وكانهم اغتفروه لانه يدخل الفعل فى الجملة اذا كان لغلو أو ترنم نحو * وبعا وعلى المرء ما يأتمرن * (قوله روى بالنصب فلا ضرورة) هذا انما يتم على مذهب ابن مالك فى الضرورة لا على مذهب الجمهور كما لا يخفى

(قوله مفسد للمعنى الخ) الفساد على ان أل للاستغراق اما ان جعلت للعهد أو الجنس وقوله من استطاع معين للمراد فلا على انا نختار الاستغراق ويجب على جميع الناس حمل المستطيع على الحج تنفيذا لحكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف ان قلت ينافيه قولهم من ترك الحج فالله حسيبه كما صرح به ابن أبي زيد وغيره قلت ١٠٩ معناه أنه لا يحكم بقتله ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافي حتمه ولو به على ان قولهم ذلك انما سببه عدم تحقق الاستطاعة لخفاء أسباب العجز فتأمل (قوله ضعيف النكاية) التاء من بنية المصدر وليست تاء الوحدة المانعة للعمل (قوله فان صغر أو وصف لم يعمل) ظاهره ولو كان بأل ثم الظاهر انه اذا وصف بعد العمل صح بدليل ما سبق في المهذب وقوله هنا أو وصف دليل على ان المراد بقوله في المصدر ولا يثنى ولا يوصف لان الذي يختص بالاسم وبعد الشبه من الفعل انما هو الوصف لا التأكيد والبدل لانهما يقعان في الافعال فكانه احتراك (قوله ان كان حالا أو استقبالا) لشبه المضارع ٢ (قوله جاز استعمال المشترك) مراده بالمشترك مطلق متعدد المعنى والا فالمشترك الاصطلاحي انما يقال اذا اتحد اصطلاح التخاطب (قوله بكسر الراء) هو قاعدة مفعل كمضرب ومسجد من يسجد بالضم الان انفتح عين المضارع فيفتح أيضا كفرح (قوله وتأولها غيرهم) بحكاية الماضي على انا نقول البسط حاصل الآن أيضا والوصيد باب كهفهم والكهف الغار ٢ قول المحشي قوله جاز استعمال المشترك الخ ليس ذلك في نسخ الشرح التي بأيدينا اه مصحح

البيت وقول النبي صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فان قلت فهلا استدللت عليه بالآية الكريمة آية الحج قلت الصواب انها ليست من ذلك في شئ بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس أو في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب اى من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين وأما الحمل على الفاعلية فغير سديد لان المعنى اذ ذاك التقدير اذ ذاك ولله على الناس أن يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير ومثال اعمال ذي الالف واللام قول الشاعر يصف شخصا بضعف الرأي والجبن

ضعيف النكاية اعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل

ثم قال (الثاني اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم فان صغر أو وصف لم يعمل والا فان كان صلة لأل عمل مطلقا والا عمل ان كان حالا أو استقبالا واعتمد ونوقدر اعلى نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف) وأقول قولي ما اشتق من فعل فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولي لمن قام به مخرج للفعل بانواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولاسم المفعول فانه انما اشتق من فعل لمن وقع عليه ولاسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانها انما اشتقت لما وقع فيه لا لمن قامت به وذلك نحو المضرب بكسر الراء اسما لزمان الضرب أو مكانه وقولي على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل كظريف وأفضل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث وأشرت بتمثيلي بضارب ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل وان كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم ينقسم اسم الفاعل الى مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا أعني ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا تقول هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا قال امرؤ القيس

القاتلين الملك الحلاحلا * خير معد حسبا ونائلا

فأعمل القاتلين مع كونه بمعنى الماضي لانه يريد يا الملك الحلاحل أباه وفيه دليل أيضا على اعماله محموعا والمجرد عنها انما يعمل بشرطين أحدهما أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضي خلافا للكسائي وهشام وابن مضاء استدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتأولها غيرهم الثاني أن يكون معتمدا على واحد من أربعة وهي النفي كقوله

ما راع الخلان ذمة ناكث * بل من وفى بحدا الخليل خليلا

الثانى الاستفهام كقوله

أناورجالك قتل امرئ * من العز فى حبك اعتاض ذلا

الثالث اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى ان الله بالغ أمره الرابع اسم موصوف باسم الفاعل كقولك مررت برجل ضارب زيدا وقولى ولو تقديرا اشارة الى مثل قوله

كقاطع صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وقوله ليت شعرى مقيم العذر قومى * لى أم هم فى الذنب لى عاذلونا

وقولك ضاربا عمرا جوابا لمن قال كيف رأيت زيدا ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مقدر اذ الاصل كوعل ناطح وليت شعرى أمقيم ورأيته ضاربا ثم قلت (الثالث المثال وهو ما حول للمبالغة من فاعل الى فعال أو مفعال أو فعول بكثرة او فعيل أو فعل بقلة) وأقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة وهى عبارة عن الاوزان الخمسة المذكورة محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل فتنقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطلقا والى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين ومثال اعمال فعال قولهم أما العسل فأنا شراب وقول الشاعر

أخا الحرب لباسا اليها جلالها * وليس بولاج الخوالف اعقلا

ومثال اعمال مفعال قولهم انه لمحمار بوائكها أى سمانها ومثال اعمال فعول قول أبى طالب * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * واعمال هذه الثلاثة كثير فلهذا اتفق عليه جميع البصريين ومثال اعمال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه ومثال اعمال فعل قول زيد الخيل رضى الله عنه

أتانى انهم مزقون عرضى * جحاش الكرملين لهم فديد

واعمالها قليل فلهذا خالف سيبويه فيها قوم من البصريين ووافقه منهم آخرون ووافقه بعضهم فى فعل لانه على وزن الفعل وخالفه فى فعيل لانه على وزن الصفة المشبهة كظريف وذلك لا ينصب المفعول وأما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شئ من الخمسة ومتى وجدوا شيأ منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلا وهو تعسف ثم قلت (الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم) وأقول الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول وفى قولى فى حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه فى حد اسم الفاعل وقولى لمن وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولاسم الفاعل ولاسمى الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم ومثلت بمضروب ومكرم لانبه على ان صيغته من الثلاثى عنى زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كمخرج ومستخرج ثم قلت (وشرطهما كاسم الفاعل) وأقول أى شرط اعمال المثال واعمال اسم المفعول كشرط اعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم فى الواقع صلة لال والمجرد منها وقد مضى ذلك ثم قلت (الخامس الصفة المشبهة وهى كل صفة صح تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببى المؤخر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها أو تمييزا أو

(قوله ورأيته ضاربا) أى عالمة ويكفيك الخبر ورأى عالمة ويجب الاصل عنه ولو تقديرا (قوله أى سمانها) والضمير للنوق أى يجرحها كثيرا (قوله على وزن الفعل) أى كفرح وفهم وعلم وسمع

تجره بالاضافة الا ان كانت بأل وهو عار منها) وأقول الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة وهي عبارة عما ذكرت ومثال ذلك قولك زيد حسن وجهه بالنصب أو بالجر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل في المعنى اذ الحسن في الحقيقة انما هو للوجه ولكنك أردت المبالغة فحولت الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه حسنا وأخرجت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معموله الاصلي ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو الضمير فأشبه المفعول في قولك زيد ضارب عمرا لان ضاربا طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فتنصب بذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة أبدا غير مرفوعها وغير منصوبها فافهمه وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه أحدها انها لا تكون الا للحال وأعني به الماضي المستمر الى زمن الحال واسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال والثاني ان معمولها لا يكون الا سببيا وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظا أو تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا وأجنبيا تقول في الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه أي الوجه منه أو وجهه فهو اما على نيابة أل مناب الضمير المضاف اليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول زيد ضارب عمرا الثالث ان معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع انه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت أن الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وان الرفع له وجهان أحدهما ان يكون فاعلا والثاني أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وان النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان احدهما أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به والثاني أن يكون تمييزا وان كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بأل والمعمول مجردا منها ومن الاضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجر في نحو زيد الحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه أب ثم قلت (السادس اسم الفعل نحو بله زيدا بمعنى دعه وعليكه وبه بمعنى الزمه والصقه ودونكه بمعنى خذه ورويده وتيد بمعنى أمهله وهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق وأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب في جوابه ومانون منه فنكرة) وأقول السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو على ثلاثة أنواع ما سمي به الامر وهو الغالب فلهذا بدأت به ومثاله بخمسة أمثلة وهي بله بمعنى دع كقول الشاعر في صفة السيوف

(قوله غار منها) أي مباشرة وبواسطة كالمضاف لما فيه أل والذي نسبة للسبب وهو له الخ يربط به الامتعة أطلق على الضمير رابط لربطه الاوصاف والصلات والاخبار (قوله ومانون منه نكرة) لكن التنوين سماعي فلا يجوز في نحو هيهات وعليك

(قوله بله الاكف الخ) كانه خطاب لانسان استعظم قطع السيوف للاكف (قوله وقيل اسم لالصق) يعني فالباء للالصاق متعلقة بعلك لان الجار يكفيه معنى الفعل ١١٢ هذا والظاهر أن الباء زائدة وان الالصاق وغيره يؤخذ من المقام وقولم تذكر الماء فقولك عليك الوساده فيه معنى الالصاق بخلاف عليك بالتقوى (قوله ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمرو) وجهه ان شتان بمعنى افترق والافتراق انما ينسب لمتعدد والذي بين زيد وعمرو شئ واحد ان قلت حينئذ ما وجه تجويزه قلت تضمين شتان معنى بعد أي بعد الفرق الذي بينهما وعظمت المسافة التي تقاضي بها (قوله بظاهره قوله تعالى) يشير الى انه مؤول باضمار فعل (قوله اسكت سكوتا ما) أي أوجد فرد ما من افراد السكوت وليس بلازم ترك الكلام بالمرة لان النكرة في سياق الاثبات لا تعم فيمتثل حينئذ بالسكوت عن سيرة وفتح أخرى واشتهر انه لا يمتثل على التنوين الا بترك الكلام رأسا وكان وجهه ان صه معناه لا تتكلم كلاما والنكرة في سياق النفي تعم ثم الظاهر انه اذا نون رويدا ونصب الضمير يؤتى به منفصلا فيقال رويدا اياه ولا يقال رويداه وان كان القياس اتصال الضمير بعامله الا ان الاتصال بعامله الاسمي يشبه الاضافة فلا يجامع التنوين وما (قوله فمعناه السكوت) أي المعهود أي عن كلام مخصوص أو عن كل كلام بحسب ما بينك وبين مخاطبك وان اشتهر الاول فقط (قوله عمل استقر) الانسب لقوله المعتمد ان يقول عمل مستقر

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق

أي دع الاكف وذلك في رواية من نصب الاكف اما من خفضها فبله مصدر بمنزلة قولك ترك الاكف وأما من رفعها وهو شاذ فهي اسم استفهام بمنزلة كيف وما بعدها مبتدأ وهي خبره وعليكه بمعنى الزمه وقوله تعالى عليكم أنفسكم أي الزموا شأن أنفسكم ويقال ايضا عليك به فقيل الباء زائدة وقيل اسم لالصق دون الزم ودونكه بمعنى خذه كقول صنية لامها * دونكها يا أم لا أطيقها * ورويده وتيده بمعنى أمهله وما سمي به الماضي وهو اكثر مما سمي به المضارع فلهذا قدم عليه ومثلث أه بمثالين هيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق

قال فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

وقال شتان هذا والعناق والنوم * والمشرب البارد في ظل الدوم

ولك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما نومي على كورها * ونوم حيان أخي جابر

ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره محتجا بقوله

لشتان ما بين اليزيدين في الندى * يزيد بن معن واليزيد بن حاتم

وأما قول بعض المحدثين

جاز يمتوني بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يحوز حذفه وما سمي به المضارع نحو أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر بعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت وتضجرت ومن أحكام اسم الفعل انه لا يضاف كما ان مسماه وهو الفعل كذلك ومن ثم قالوا اذا قلت له زيدا وروبد زيدا بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما حينئذ فتحة اعراب واذا قلت له زيدا وروبد زيدا كانا اسمي فعلين ومعلوم ان الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين ومنها ان معموله لا يتقدم عليها لا تقول زيدا علك وخالف في ذلك الكسائي تمسكا بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الراجز

يا أيها الماتح دلوي دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا

ومنها ان المضارع لا ينصب في جواب الطلبي منه لا تقول صه فأحدثك بالنصب خلافا للكسائي أيضا نعم يجزم في جوابه كقوله * مكانك تحمدي أو تستريحي * ومنها ان ما تنون منها نكرة وما لا ينون معرفة فاذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتا ما واذا قلت صه فمعناه السكوت ثم قلت (السابع والثلاثون الظرف والمجرور المعتمدان وعملهما عمل استقر) وأقول اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في باب اسم الفاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرفعا الفاعل المضمر أو الظاهر تقول ما عندك مال وما في الدار زيد والاصل ما استقر عندك مال

وما استقر فى الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل انما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز لك أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا والوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العمل فى بقية ما يعتمد ان عليه نحو أفى الله شك وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذى فى الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل فان قلت ففى أى مسئلة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور قلت اذا وقع بعد أل فانها موصولة والوصف صلة ولهذا حسن عطف الفعل عليه فى قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ثم قلت (التاسع اسم المصدر والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه الى افادة الحدث كالكلام والثواب وانما يعمله الكوفيون والبغداديون وأما نحو فان مصابك الكافر حسن فجائز اجماعا لانه مصدر وعكسه نحو فجار وحماد) وأقول التاسع اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور أحدها ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالضرب والمقتل وذلك لانه مصدر فى الحقيقة ويسمى المصدر الميمى وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا ومن اعماله قول الشاعر

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

الهمزة للنداء وظلوم اسم امرأة منادى ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعنى أصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول به للمصدر واهدى السلام جملة فى موضع نصب على انها صفة لرجلا وتحية مصدر لاهدى السلام من باب قعدت جلوسا وظلم خبر ان ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الادب والثانى ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من أسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة والثالث ما اختلف فى اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فانه فى الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه فى الاصل اسم لما يثاب به العمال ثم نقل الى معنى الاثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله قياسا وردوا من نحو قوله

أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله

لان ثواب الله كل موحد * جنان من الفردوس فيها يخلد

وقوله

قالوا كلامك هندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

ومنع ذلك البصريون فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها ثم قلت (العاشر اسم التفضيل كأفضل وأعلم ويعمل فى تمييز وظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل فى مصدر ومفعول به أوله أو معه ولا فى مرفوع ملفوظ به فى الاصح الا فى مسئلة الكحل) وأقول انما أخرت هذا عن الظرف والمجرور وان كان مأخوذا من لفظ الفعل لان عمله فى المرفوع الظاهر ليس مطردا كما تراه الآن وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم الى انه يبنى من القاصر والمتعدى ومثال اعماله فى التمييز أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا هم أحسن أثاثا ورئيا ومثال اعماله فى الحال زيد أحسن الناس متبسما وهذا بسرا أطيب منه رطبا ومثال اعماله فى الظرف قول الشاعر

(قوله أنيب الظرف والمجرور عنه) لدلالتهما على المتعلق وفهمه عندهما حتى كأنه مذكور فى اى (قوله فان قلت ففى اى مسئلة) وارد على تمثيله بجاء الذى فى الدار أخوه مع قوله أولا على ما ذكر فى باب اسم الفاعل فافهم (قوله وعكسه نحو فجار) اى انه لا يعمل باجماع

فانا وجدنا الارض أحوج ساعة * الى الصون من ريط يمان مسهم

ومثال اعماله في الفاعل المستتر جميع ماذكرنا ولا يعمل في مصدر لا تقول زيد أحسن الناس حسنا ولا في مفعول به لا تقول زيد أشرب الناس عسلا وانما تعديه اليه باللام فتقول أشرب الناس للعسل ولا في فاعل ملفوظ به لا تقول مررت برجل أحسن منه أبوه الا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه واتفقت العرب على جواز ذلك في مسئلة الكحل وضابطها أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي والفاعل مفضلا على نفسه باعتبارين وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول العرب ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ولهذا المثال لقبت المسئلة بمسئلة الكحل وقوله

ما رأيت امرأ أحب اليه الـ * ـمذل منه البك بالبن سنان

ولم يقع هذا التركيب في التنزيل واعلم ان مرفوع أحب في الحديث والبيت نائب فاعل لانه مبني من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع أحسن في المثال بالعكس لان بناءه على العكس ثم قلت (واذا كان بأل طابق أو مجردا أو مضافا فالنكرة أفرد وذكر أو المعرفة فالوجهان) وأقول استطردت في أحكام اسم التفضيل فذكرت انه على ثلاثة أقسام أحدها ما يجب فيه أن يكون طبق من هو له وهو ما كان بالالف واللام تقول زيد الافضل وهندا الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات أو الفضل الثاني ما يجب فيه أن لا يطابق بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وهو نوعان أحدهما المجرد من أل والاضافة تقول زيد أو هندا أفضل من عمرو أو الزيدان أو الهندان أفضل من عمرو أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو والثاني المضاف الى نكرة تقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مثلنا وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقيل أول كافرين أو التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة الثالث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهندا أفضل النساء والهندان أو الهندات أفضل النساء وان شئت قلت الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلو القوم وهندا فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولم يقل أحرصي الناس وقال الشاعر

وميه أحسن الثقلين جيدا * وساقيه وأحسنهم قذالا

ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسناهم وعن ابن السراج ايجاب ترك المطابقة وردّ بقوله سبحانه وتعالى الا الذين هم اراذلنا وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ثم قلت (ولا يبنى ولا يتقاس هو ولا أفعال التعجب وهي ما أفعله وأفعل به وفعل الآن فعل ثلاثي مجرد لفظا وتقديرا تام متفاوت المعنى غير منفي ولا مبني للمفعول (وأقول لا يبنى أفعل

(قوله ريط) بكسر الراء هو الملاءة والمسهم المخطط (قوله نائب فاعل) وان كان هذا سماعيا والا فاعل التفضل كفاعل التعجب انما صاغ من المبني للفاعل (قوله متفاوت المعنى) ليتأتى فيه التفاضل والتعجب لان التعجب استعظام زيادة في وصف فاعل خفي سببها فلا يصاغان من القاصر لانه شئ واحد هو ازهاق الروح

التفضيل

(قوله وحمر) فيه ان دليله لا يظهر في حمر اللهم الا أن يقال حمل على المعتل لانه موازن له ثم غير شاذ حتى أخرج هذه الافعال بزيادة قيده وأن لا يكون اسم فاعله على افعل ولم يلتفت الى انه مزيد مقدر (قوله عاملان) بينهما ارتباط اما بعطف نحو قام وقعد زيد أو بكون الثاني جوابا للاول جواب الشرط نحو آتوني أفرغ عليه قطرا أو جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أو كون الثاني من معمولات الاول نحو وانهم ظنوا ١١٥ كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا قلت

التفضيل ولا ما أفعله وأفعل به وفعل في التعجب من نحو جلف وكاب وحمار لانها غير أفعال وقولهم ما أجلفه وأحمره وأكلمه خطأ ولا من نحو دحرج لانه رباعي ولا من نحو انطلق واستخرج لانه وان كان ثلاثيا لكنه مزيد فيه ولا من نحو هيف وغيد وخرل رسود وعور وحمر وعمي وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير اذ أصل حول احول وعور اعور وغيد أغيد والدليل على ذلك ان عينها لم تقلب ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلولا ان ما قبل عينها ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها غير تامة ولا من نحو ضرب لانه مبني للمفعول ولا من نحو ما قام وما عاج بالدواء لانه منفي وما سمع مخالفا الشيء مما ذكرنا لم يقس عليه فمن ذلك قولهم ما أيأس من فلان وأقمن منه فمنوه من غير فعل بل من قولهم هو لص وقمن بكذا وقولهم ما اتقاه من اتقى وما أخصر هذا الكلام من اختصروهما ذو زيادة والثاني مبني للمفعول وفي التنزيل ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وهما من أقسط اذا عدل ومن أقام الشهادة وسيبويه يقيس ذلك اذا كان المزيد فيه أفعل وفهم من قولي ولا ينقاس انه قد يبني من غير ذلك بالسماع دون القياس كما بينته ثم قلت

(باب واذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر ما تأخر من معمول فأكثر فالبصري يختار اعمال المجاور فيضمر في غيره مرفوعه ويحذف منصوبه ان استغني عنه والا أخره والكوفي الاسبق فيضمر في غيره ما يحتاجه) وأقول لما فرغت من ذكر العوامل أردفتها بحكمها في التنازع ويسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال والحاصل انه يتأتى تنازع عاملين وأكثر في معمول واحد وأكثر وان ذلك بشرطين أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الاسماء فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره والثاني أن لا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا بل متأخرا فلا تنازع في نحو زيدا ضربت واكرمت لتقدمه ولا في نحو ضربت زيدا واكرمت لتوسطه وجوز ذلك بعضهم فيهما مثال تنازع العاملين معمولا قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا فآتوني وأفرغ عاملان طالبان لقطرا ومثال تنازع العاملين اكثر من معمول ضربت وأهنت زيدا يوم الخميس ومثال تنازع اكثر من عاملين معمولا واحدا قول الشاعر

أرجو وأخشى وادعو الله مبتغيا * عفوا ومعافية في الروح والجسد

ومثال تنازع اكثر من عاملين اكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق وهما

أو كون الثاني مرتبا على الاول نحو هاؤم اقرؤا كتابيه * وعزة ممطول معناي غريمها * فان القراءة مرتبة على الاخذ والعناء والتعب مرتب على المطل وعلى كل حال لا يجوز قام فقعد زيد (قوله فيضمر في غيره مرفوعه) ويغتفر لاجل عمد يتعود الضمير لمتأخر لفظا ورتبة (قوله فيضمر في غيره ما يحتاجه) أي ولو منصوبا لانه عائد على متقدم رتبة لانه معمول الاول (قوله فلا تنازع بين الحرفين) واثبته بعضهم في ان لم تكرمني فان كلا منهما يقتضي الجزم والجمهور يقولون ان عاملة في فعل ما خرج من معنى لم أي ان انتفى اكرامك فهو عاملة في محل لم ومدخولها (قوله فلا تنازع في نحو زيدا ضربت واكرمت) بل هو معمول لما يليه جزما وحذف من غيره اذا ما أتى العامل الاول استغنى المعمول فلم يأت الثاني الا

بعد عمله فيه بخلاف ما اذا تأخر المعمول عنهما لكن بانت خبير بأن تسمية ذلك تنازعا قد يدعى له وجه صحة ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أرجو وأخشى الخ) يقال هنا اكثر من معمول لان مبتغيا حال معمولة لعامل صاحبها وكانه رأى ان الاظهر الابتغاء عند الدعاء لكن أنت خبير بصحته عند الخشية على ان الرجاء كالدعاء ثم ظهر ان الحق مع المصنف لانه لا تنازع في حال ولا تمييز لوجوب تنكيرهما فلا يتأتى اضمارهما في المهمل فتدبر

(قوله فى أحد القولين) وقال ابن مالك هما خبر والمرفوع مبتدأ مؤخرا فلا يقع التنازع فى المرفوع السابق (قوله اعمال الاول لتقدمه) كما قيل فى الفعل المؤكد لا فاعل له والفاعل للاول نحو قام قام زيد (قوله الصواب فى القياس) لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ١١٦ والتوكيد غير أجنبى ان قلت يلزم الفصل عند البصريين فى نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما كما يأتى قلت هذا امر جزئى فافهم (قوله غير مفصول بأما) والاترجح الرفع نحو ضربت زيدا وأما عمرو فاكرمته لان ما بعد اما كلام مفصول عما قبلها فلا يعتبر بينهما مناسبة (قوله اركان المشغول طلبا) لان الطالب لا يقع فى الكثير خبرا للمبتدا فمن ثم منعه بعضهم متوهما التنافى من عنوان خبر وطلب (قوله عن أصل هذا الباب) من انه لا مانع من العمل فى السابق الا الضمير الشاغل وفيه انه يلزم خروج مسائل مما يختص بالابتداء (قوله واستويا فى نحو زيد قام وعمرا أكرمته) أول حق التمثيل وعمرا أكرمته معه ليكون على تقدير العطف على جملة الخبر هناك رابط فى المعطوفة يرجع لزيد قيل المثال لا يشترط صحته على ان الغرض مثال لما تعلق مسبوق بذى وجهين وان توقفت صحة التركيب على شئ آخر ولبعض المحققين من الاعاجم هنا كلام غير هذا حاصله انه لا عطف على جملة الخبر أصلا بل العطف على كل حال على أحدهما الجملة الكبرى غير ان الجملة الكبرى لها اعتباران صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوفة والجملة الكبرى تارة من حيث صدرها وتارة من حيث عجزها وحينئذ فلا حاجة لرابط أصلا وهو دقيق (قوله أصله ان يجوز فيه وجهان) أقول مراده بالجواز ما قابل الامتناع لاستواء الامرين لان هذا ليس أصلا اذ انما يكون فى قام زيد وعمرو أكرمته والاصل ترجيح الرفع

مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر قضى كل ذى دين فوفى غريمه * وعزة ممطول معنى غريمها
فى أحد القولين ومثال تنازع الفعل والاسم هاؤم اقرؤا كتابيه واتفق الفريقان على جواز اعمال أى العاملين شئت ثم اختلفوا فى المختار فاختار الكوفيون اعمال الاول لتقدمه والبصريون اعمال المتأخر لجاورته للمعمول وهو الصواب فى القياس والاكثر فى السماع فاذا أعمل الثانى نظرت فان احتاج الاول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعدا أخواك قاموا وقعدا أخوتك قام وقعدا أخوتك وهذا اجماع من البصريين وان احتاج لمنصوب فلا يخلو اما ان يصح الاستغناء عنه أولا فان صح الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضرب بنى زيد ولا يجوز ان تضمره فتقول ضربته وضرب بنى زيد الا فى ضرورة الشعر قال الشاعر

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

وان لم يصح وجب تأخيره نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما واذا أعمل الاول أضمر فى الثانى ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك قام ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الا فى ضرورة الشعر كقول الشاعر

بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم * لمحوا شعاعه

ومن ثم قلنا فى قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا الزم أعمل الثانى لانه لو أعمل الاول لوجب أن يقال آتونى أفرغه عليه قطرا وكذا فى بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت (باب اذا شغل فعلا أو وصفا ضميرا اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه بمحذوف مماثل للمذكور ان تلا ما يختص بالفعل كان الشرطية وهلا ومتى وترجح ان تلا ما الفعل به أولى كالهمزة وما النافية أو عاطفا على فعلية غير مفصول بأما نحو أبشرا منا واحدا نتبعه والا نعام خلقها لكم أو كان المشغول طلبا وجب رفعه بالابتداء ان تلا ما يختص به كاذا الفجائية أو تلاه ما له الصدر كزيد هل رأيته وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شئ فعلوه فى الزبر وزيد ما أحسن وترجح فى نحو زيد ضربته واستويا فى نحو زيد قام وعمرا أكرمته) وأقول هذا الباب المسمى بباب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا كزيدا ضربته أو محلا كزيد امررت به أو لما لابس ضمير نحو زيدا ضربت غلامه أو مررت بغلامه والاسم فى هذه الامثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان

أحدهما أن يرفع على الابتداء فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية والثاني أن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة بعده لانها مفسرة وفهم من قولي فعل أو وصف ان العامل ان لم يكن أحدهما لم تكن المسئلة من باب الاشتغال وذلك نحو زيدا نه فاضل وعمرو كانه أسد وذلك لان الحرف لا يعمل فيما قبله وكذلك نحو زيد دراكه وعمرو عليكه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو وكل شئ فعلوه في الزبر وقولك زيدا هل أحسنه لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لا سيما وبينهما التعجبية ولما الصدرية وكذلك زيدا ما أضاربه لان ما مصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها ثم الاسم الذي تقدم وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك في ثلاث مسائل احداها ان يكون الفعل المشغول طلبيا نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه الثانية أن يتقدم عليه أداة يغلب بها دخولها على الفعل نحو أبشر ممنا واحدا نتبعه الثالثة أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ كقوله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها لكم الثاني ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبا أو رجحانا نحو زيد ضربته وذلك لان النصب محوج الى التقدير ولا طالب له والرفع غني عنه فكان أولى لان التقدير خلاف الاصل ومن ثم منعه بعض النحويين ورده أنه قرئ جنات عدن يدخلونها سورة أنزلناها بنصب جنات وسورة الثالث ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيدا رأيته فأكرمه الرابع ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه ما يختص بالجمل الاسمية كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو واجازة الكوفيين النصب بعدها سهو أو حال بين الاسم والفعل شئ من أدوات التصدير نحو زيد هل رأيته وعمرو ما لقيته الخامس ما يستوي فيه الامران وذلك اذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ نحو زيد قام وعمرا اكرمته وذلك لان الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبت فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاذلك جاز الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهين واجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر وجملتا الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان معترضتان والشمس رفعها عطف على الخبر أيضا وهي محل الاستشهاد ثم قلت

(باب التوابع) تابع ما قبله في الاعراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول فالاول نحو جاء زيد نفسه والزيدان أو الهندان أنفسهما او الزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن والعين كالنفس والثاني نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما واشتريت العبد كله والعبد كلهم والامة كلها والاماء كلهن ولا تؤكد نكرة مطلقا وتؤكد باعادة اللفظ أو مرادفه نحو كادكاد وقاما سراعا ولا يعاد ضمير متصل

(قوله تابع) في معنى التابع كلام النحاة مبسوط في كتابة الازهرية فارجع اليه ان شئت (قوله مطلقا) محدودة أولا والثاني عدم توكيده اتفاقا نحو ذهروحين فاصدقه على القليل والكثير لا فائدة في تأكيده (قوله ولا يعاد ضمير متصل) نحو ضربته ضربته ويحتمل هذا أن يكون للفعل أو الفاعل أو المفعول فان قلت أنا تعين تأكيد الثاني أو هو فالثالث من استعارة أي نقل ضمير الرفع لغيره وان تعلق ضربته ضربت احتمل الاولين فقط هذا والظاهر ان تأكيد الفعل المسند للضمير بأعاده وحده ممتنع أو غير شائع نحو ضربته ضرب او ضربت ضرب والقول بالالتفات في ذلك بعيد

(قوله ولا حرف غير حوابي) نحو كسرت بالمجرى بالمجرور دا لتوهم انك كسرت المجرور عليه فهو توكيد لمعنى الباء أما ان كان ردا لتوهم الكسر بالسكين مثلا فهو توكيد ١١٨ الجر لكن على الاول هو اظهار في محل الاضمار اذ الظاهر كسرت بالمجرى به اعتنى لان المقام للتأكيد في الجملة اما الحرف الجوابي فكالمستقل بعاد وحده كما يؤتى به ابتداء كذلك وشذ اعادة غيره وحده كقوله

فلا والله لا يلقى لما بى ... ولا للما بهم أبدا دواء

وأسهل منه قوله

لا لا أبوح بحب بثنة انها ... أخذت على مواثقا وعهودا

(قوله ويستثنى من ذلك اجمع الخ) فمن ثم قال بعضهم اذا قلت جاء الجيش اجمعه فأجمعه بدل لا توكيد لان التوكيد به لا يضاف للضمير (قوله قطعت رؤس الكبشين) فالتثنية ظاهرة والجمع مراد به ما فوق الواحد والافراد مراد به الجنس الصادق بالاثنين (قوله أو توضيحه) هو في المعارف ولم يقولوا فيها تخصيصا لان عمومها لعارض الاشتراك فجعلوه خفاء عارضا فازالته توضيح والتخصيص ازالة العموم الاصلي وأنت خبير بان هذا مع ضعفه لا يظهر في غير العلم من المعارف فمن ثم لم يتعرض له بعض وعبر فيها بالتخصيص مثل النكرات كابن عقيل في شرح الخلاصة العالمين

(قوله ولا يكون أخص) أقول الظاهر مذهب من جوز كونها أخص لانها مرضحة أو مخصصة فلتكن أعرف وكان من منع قال لا يكون التابع أشرف من المتبوع

(قوله ولا حرف غير حوابي الا مع ما اتصل به) وأقول اذا استوفيت العوامل معمولاتها فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتوابع خمسة نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق وقيل أربعة فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخر ستة فجعل التأكيد اللفظي باما واحدا والتأكيد المعنوي كذلك ومثال المقرر لامر المتبوع في النسبة جاء زيد نفسه فانه لولا قولك نفسه لجوز السامع كون المجائي خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى وجاء ربك أي امره ومثال المقرر لامره في الشمول قوله عز وجل فسجد الملائكة كلهم أجمعون اذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد اكثرهم ويجب في المؤكد كونه معرفة وشذ قول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * يا ليت عدة حول كله رجب

وأنشد ابن مالك وغيره يا ليت عدة شهر رو هو تحريف ويجب في التأكيد كونه مضافا الى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا ويستثنى من ذلك أجمع وما تصرف منه فلا يضفن لضمير تقول اشتريت العبيد كلهم أجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجب في النفس والعين اذا أكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عينه وجاءت هند نفسها عينها مجرورين مع الجمع نحو جاء الزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن وأما اذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات افصحها الجمع فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجارية في قولك قطعت رؤس الكبشين * (مسئلة) * قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض وفائدة ذكر أجمعون رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لاغوينهم أجمعين لانه اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على أن أجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كمعنى كل سواء وهو قول جمهور النحويين وانما ذكر في الآية تأكيدا على تأكيد كما قال تعالى فهل الكافرين أمهلهم رويدا ثم قلت (الثاني النعت وهو تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه او توضيحه او مدحه او ذمه او تأكيده او الترحم عليه ويتبعه في واحد من أوجه الاعراب ومن التعريف والتنكير ولا يكون أخص منه فنحو يا رجل صاحبك يدل ونحو يا رجل الفاضل ويزيد الفاضل نعت وأمره في الافراد والتذكير واضدادهما كالفعل ولكن يترجح نحو جاءني رجل قعود على انه على قاعد وأما قاعدون فضعيف ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه بالرفع او بالنصب) وأقول مثال الايضاحي مررت برجل ضارب أو مضروب أو حسن الوجه او خير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل اسد اى شجاع ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة ومثال ما يفيد مدحه الحمد لله رب

(قوله ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) أقول يرد على من قال انه عطف بيان أن عطف البيان موضح أو مخصص وكلاهما منفي هنا ويجاب بأنه موضح وذلك ان الهين مثنى والحكم المتعلق به يحتمل انه من حيث كل فرد ويحتمل انه من حيث الهيئة الاجتماعية بل ربما كان المتبادر الاول كما يظهر لك في قولنا لا تضرب الزيدين وليس مرادا هنا اذ نفي كل من الالهين كفر فقوله اثنين توضيح وبيان لان النهي عن الالهين من حيث انهما اثنان فلا ينافي انه لا بد من أحدهما كما عينه بعد بقوله انما هو اله واحد فاي فارهبون ولما كان هذا خفيا لم يعتبره النحويون وقالوا انه صفة مؤكدة ولا يدققون تدقيق أهل المعاني والبيان الناظرين للنكات وان لم تقنع بهذا وتشوفت لنوع بسط في المقام حيث أشار بذلك المصنف الامام فلتقل عليك عبارة المولى سعد الدين في المطول ونصها في مبحث بيان المسند اليه فان قلت قد أورد المصنف يعني الخطيب القزويني صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير وأورده السكاكي في عطف البيان مصرحا بأنه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز أن يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في المبحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح لا للتأكيد مثل أمس الدابر على ما وقع في كلام النحاة ويقرر ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية أعني الالهة ومعنى العدد أعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد يضاحهذا الغرض ١١٩ وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل بمعنى الافراد أو التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على

العالمين ومثال ما يفيد ذمه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومثال ما يفيد الترحم عليه اللهم أنا عبدك المسكين ومثال ما يفيد التركيب نفخة واحدة وعشرة كاملة ولا تتخذوا الهين اثنين وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل وقد لهج المعربون بأن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة والتحقيق ان الامر على النصف في

ان المعنى به منهما والذي ساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده أي يحققه ويقرره ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بألفاظ مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل أورد في المفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو أمس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان يشتركان في ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا المبحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف لا وصف بأن معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى أحد جزئيه أعني الاثنينية والوحدة دون الآخر أعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة (وأقول) ان أريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو ذم أو نحو ذلك وان أريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز أن يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة فيكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر

ليدل على الدبور والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق ألا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وأما أنه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه أيضا نظر لانا لا نسلم انه يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا بد أن يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة ١٢٠ اذا النهي انما هو عن اتخاذ اثنين من الآلهة على ما مر تقريره انتهت عبارة

المطول (قوله أخص) هو يوهم الابهام ولا غرض انه معلوم (قوله وأمدح في صفة المدح) هو وجيه لكن قال غيره المدح من الصفة ويجوز تقديرا عني وغيره ما عدا مفيد الذم وقياسه في الذم ما عدا مفيد المدح (قوله غير صفة) يحتمل ان مراده بها المشتق ومثله المؤول به فكانه قال تابع حامد ويحتمل ان مراده بها النعت وإليه نحا في الشامل (قوله ان لم يجب ذكره كهند قام زيد أخوها) قد يدعى صحة البدلية وكونه من جملة أنحاء أمر تقديري لا يمنع ارتباط الاول بضميره وفي الظاهر هو من متعلقات الجملة الاولى ومن توابع ما فيها كأن كون المبدل منه في نية الطرح لا ينافي عود الضمير في البدل اليه نحو اكلت الرغيف ثلثه (قوله ولم يمتنع احلاله محل الاول) الانسب بكون البدل على نية تكرار العامل أن يقول ولم يمتنع تقدير العامل له ان وفي ثالث ما يمنع التقدير يمنع تسلط العامل الاول حيث جعل عطف بيان قلت المقدر يعمل بطريق الاستقلال والعمل بالتبع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره ان قلت حينئذ ما معنى جعلهم البدل من التوابع قلت نظرا للظاهر (قوله ويمتنع في نحو مقام ابراهيم) اى يمتنع عطف البيان في قوله تعالى في شأن البيت الحرام فيه آيات بينات مقام ابراهيم فلا يجوز ان مقام ابراهيم عطف بيان لآيات بناء على انهما شئ واحد وان المراد بمقام ابراهيم ما قام به من الامور المعبر عنها بالآيات وذلك ان عطف البيان موضح أو مخصص ودلالة مقام ابراهيم على هذه الامور اخفى من دلالة آيات بينات عليها اذ المتبادر من مقام

العددين وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير فلا تنعت نكرة بمعرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا بزيد فاضل كما انه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف اما أعرف من الصفة او مساويا لها فلا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف باللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لا نعت لان المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام وأما الافراد وضديه وهما التثنية والجمع والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الكلام فتقول مررت بامرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها وفي التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وبرجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن ابواه وبرجل حسن آباؤه ولا تقول حسنين ولا حسنين الا على لغة من قال اكلوني البراغيث وعلى ذلك فقس الا ان العرب اجروا جمع التكسير مجرى الواحد فاجازوا وافصحيا مررت برجل قعود غلمانه كما تقول قاعد غلمانه وقوم رجحوه على الافراد والية أذهب وأما جمع التصحيح فانما يقوله من يقول أكلوني البراغيث واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرئ القيس الشاعر جاز له فيه ثلاثة أوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضمار هو وبالنصب باضمار فعل ويجب أن يكون ذلك الفعل أخص أو أعني في صفة التوضيح وأمدح في صفة المدح وأذم في صفة الذم فالاول كما في المثال المذكور والثاني كما في قول بعض العرب الحمد لله اهل الحمد بالنصب والثالث كما في قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب يقرأ في السبع حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع اما على الاتباع أو باضمار هي ثم قلت (الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو * أقسم بالله أبو حفص عمر * ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه في أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يحب ذكره كهند قام زيد أخوها ولم يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحرث و * أنا ابن التارك البكري بشر * ويا نصر نصر نصرا ويمتنع في نحو مقام ابراهيم

ابراهيم المكان الحقيقي الذي قام به والاخفى لا يوضح الاظهر فلا يخصصه لخفاء معناه في نفسه وبالنسبة له ان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام أن الثاني في عطف البيان ليس بلازم أن يكون أوضح من الاول لجواز أن يكون التوضيح باجتماعهما قلت بعد تسليم ما ذكر له فهنا مانع آخر لان مقام مفرد معرفة وآيات جمع نكرة وقد قال ابن مالك فاولنه من وفاق الاول * ما لم يوافق النعت ولى

وان كان الزمخشري قد أعرب متام عطف بيان فقد قيل انه مخالف ١٢١ للاجماع في ذلك كما في الاشموني (قوله

وفي نحو يا سعيد كرز وقر أقالون عيسى) وأقول قولي تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولي غير صفة مخرج للصفة لانها توافق متبوعها في افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلا بد من اخراجها والادخلت في حد البيان وقولي يوضح متبوعه أو يخصصه مخرج لما عدا عطف البيان ومثال الموضح قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر

والمراد بعمر ابن الخطاب رضي الله عنه ومثال العطف المخصص قوله تعالى أو كفارة طعام مساكين فمن نون كفارة ورفع الطعام وحكم المعطوف انه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة وهي واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شئ جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا أعني بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كهند قام زيد أخوها ألا ترى ان الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير في قوله أخوها الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط والا اذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يا زيد الحرث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل في نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل يا الحرث لم يجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا ومنها قول الشاعر

أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لامتناع أنا ابن التارك بشرا اذ لا يضاف ما فيه الالف واللام الى المجرد منها الا ان كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم نحو الضارب زيد والضاربو زيد ولا يجوز الضارب زيد خلافا للفراء ومنها قول الراجز وهو ذو الرمة

اني وأسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا

لان نصر الثاني مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين لانه لا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصرا بالنصب قالوا وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثاني عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن الطراوة لان الشئ لا يبين نفسه قال وانما هذا

١٦ ش أمثلة كثيرة) كانه يعرض بقول ابن مالك وضاحا لبدلية ترى * في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري (قوله أنا ابن الخ) يقول ان أباه عزم على قتل بشر فلما عزم صار محزوما بقتله لكل أحد حتى للطير أو انه ضربه ضربة صيرته على آخر رمق ففي الوجهين صارت الطير تتبع البكري بشرا لتأكل من ميتته اذا وقع (قوله خلافا للفراء) واليه أشار ابن مالك بقوله وليس أن يبدل بالرضى (قوله ذو الرمة) بضم الراء قطعة حبل يأتي ذكره الجوهري (قوله لان الشئ لا يبين نفسه) أقول يمكن الجواب عنه بان نصرا الثاني ضمن الشهرة في أوصاف الخير ونصر الثالث ضمن شهرة أريد بخصل الاختلاف كما قالوا في أنا أبو النجم وشعري شعري

وباسعيد كرز) بتنوين كرز فليس المانع من البيان بالاخفاء الثاني على ما علمت فيه أما ان ضم بلا تنوين فالمانع أيضا كون البيان لا يعطي حكم المنادى المستقل به صرح في الشارح بهم الظاهر ان الاخفى يصح بدلا وان لم يصح عطف بيان (قوله قالون عيسى) فالثاني أخفى لانه انما اشتهر بالاول لقيه به شيخه نافع بخلاف قراءته (قوله من نقب ولا دبر) هما متقاربان فكلاهما مرض يخف البعير الا ان الاول نقرفيه والثاني تحلل اجزائه حتى يرق وبعده * اغفر له اللهم ان كان فجر * وهذا كلام اعرابي قال له ناقتي تعبت وديرت فاحملني على غيرها فكذبه (قوله تنوين كفارة) احترز به عن قراءة اضافة كفارة للطعام (قوله ولذلك

(قوله ادعى الربوبية) فيشمل رب العالمين بحسب زعم قومه بخلاف رب موسى وهرون فمعلوم انه الله تعالى (قوله ويوافق متبوعه) اى تارة ويخالفه أخرى (قوله فلا يصدق عليه انه المقصود) أى لان هذه الجملة تفيد حصر القصد فيه (قوله انما يتبع بواسطة حرف) يشير الى ان قوله بلا واسطة راجع للتابع ويصح انه راجع لقوله المقصود بالحكم (قوله مقصودين) خرج بدل الغلط فان الاول غير مقصود فيه أصلا ان قلت كيف قوله مقصودين مع قولهم المقصود بالحكم هو البدل قلت مرادهم أن المقصود ثانيا انما هو البدل فلا ينافي ان المبدل منه يقصد أولا توطئة للبدل للتنبيه له النفس ثم يقصر القصد على البدل فقوله مقصودين أى المبدل منه أولا وسيلة والبدل ثانيا وبالذات (قوله قصدا صحيحا) خرج بدل النسيان فان قصد الاول فيه خطأ (قوله ولا جزئية كما في بدل البعض) ان قلت الثلث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه لاحظه مقابلا للنصف واعتبره جزأ للاصالة عن ثم أضافه لضميرها (قوله وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت انما قصدت ان تقول زيد عمرو فسبقك الخ) هذا الاظهر فالاولى ما في بعض النسخ اذا قصدت أن تقول زيدا ثم تبين خطأ قصدك لان النسيان بالجنان والغلط باللسان

من باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك المحدثون ابناما لك ومعطى فان قلت ما سبيد كرز بضم كرز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا لان البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودي ضم من غير تنوين وأما البيان فالمفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومثله في ذلك النعت والتوكيد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم اجمعون واجمعين وكذلك يمتنع البيان في قولك قرأ قالون عيسى ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثاني وانما قال النحاة في قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهرون انه بيان لان فرعون كان قد ادعى الربوبية فلما قصروا على قولهم برب العالمين لم يكن ذلك صريحا في الايمان بالرب الحق سبحانه وتعالى ثم قلت (الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو اما بدل كل نحو صراط الذين أو بعض نحو من استطاع اليه سبيلا أو اشتمال نحو قتال فيه أو اضراب نحو ما كتب له نصفها ثلثها ربعها أو نسيان أو غلط كجاءني زيد عمرو وهذا زيد حمار والاحسن عطف هذه الثلاثة ببل ويوافق متبوعه ويخالفه في الاظهار والتعريف وضديهما لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر الا بدل بعض أو اشتمال مطلقا أو بدل كل ان أفاد الاحاطة) وأقول البدل في اللغة العوض وفي التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح ما ذكرت والتابع جنس يشمل التوابع والمقصود بالحكم فصل مخرج للنعت والبيان والتأكيد فانهن متممات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ولنحو جاء القوم لا زيد فان زيدا منفي عنه الحكم فلا يصح أن يقال انه المقصود بالحكم ولنحو عمرو في جاء زيد وعمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم حتى عمرو فانه مقصود بالحكم مع الاول فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمرو فانه وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل اضراب وبدل نسيان وبدل غلط فبدل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فالصراط الثاني هو نفس الصراط الاول وبدل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن في موضع خفض على انها بدل من الناس والمستضمر بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتمال نحو ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الاضراب كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ولا كلية ولا جزئية كما في بدل البعض ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا وبدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والاصل انك أردت ان تقول هذا حمار فسبقك لسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك

حمار

جاز وسماه النحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذى هو غلط ألا ترى أن الحمار بدل من زيد وأن زيدا اتخاذ كر غلطا ويصح أن يمثل لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاءنى زيد عمر لان الاول والثانى ان كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل اضراب وان كان المقصود انما هو الثانى فبدل غلط وان كان الاول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان ثم اعلم ان البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة أقسام وذلك لانهما يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من الظاهر نحو جاءنى زيد أخوك وابدال المضمر من المضمر نحو ضربته اياه فاياه بدل أو توكيد وأوجب ابن مالك الثانى وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيدا لا بدلا وابدال المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا اياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع قال ولو سمع لاعرب توكيدا لا بدلا وفيما ذكره نظر لانه لا يؤكد القوى بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون فى هو أن يكون بدلا وأن يكون مبتدأ وان يكون فصلا وابدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك ان الظاهر ان كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقا كقوله تعالى وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره فان أذكره بدل من الهاء فى أنسانيه بدل اشتمال ومثله ونرثه ما يقول وقول الشاعر

على حالة لو أن فى القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

الا ان هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو أعجبتنى وجهك وأعجبتنى علمك وقوله

أوعدنى بالسجن والاداهم * رجلى فرجلى شثنة المناسم

فرجلى بدل بعض من ياء أوعدنى وقوله

ذريني ان أمرك لن يطاعا * وما ألفيتنى حلمى مضاعا

فحلمى بدل اشتمال من ياء ألفيتنى وان كان بدل كل فاما ان يدل على احاطة أولا فان دل عليها جاز نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وان كان غير ذلك امتنع نحو وقفت زيدا ورأيتك زيدا وجوز ذلك الاخفش والكوفيون تمسكا بقوله

بكم قريش كفينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير الى معرفتين نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ونكرتين نحو ان للمتقين مفازا حدائق ومختلفين فاما ان يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو الى صراط مستقيم صراط الله أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وقول الشاعر

لا تعلوها واد لواها دلوا * ان مع اليوم أخاه غدوا

ثم قلت (الخامس عطف النسق وهو بالواو واطلاق الجمع وبالفاء للجمع والترتيب والتعقيب وبثم للجمع والترتيب والمهلة وبحتى للجمع والغاية وبام المتصلة وهى المسبوقة بهمزة التسوية او بهمزة يطلب بها وبام التعيين وهى فى غير ذلك منقطعة مختصة بالجمل ومرادفة

(قوله ضربته اياه الخ) الوجه ما قاله ابن مالك من تعين التأكيد اللفظى اذ البدل لا بد له من مزية فوجب انه المقصود دون الاول كالوصف بالاخوة فى جاءنى زيد أخوك والضميران متحدان من كل وجه الا أن يقال الضمير الثانى يرجع الى المعهود فكان معنى زيد ضربته اياه ضربت المعهود بينى وبينك (قوله ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيدا) لعل نكتته انه من باب استعمال ضمير الرفع فى موضع النصب لمصاحبته لضمير النصب وحيث كان بدلا فهو فى التقدير من جملة أخرى فلا يصح لاستعمال ضمير الرفع (قوله لاولنا وآخرنا) جعله بدل كل بناء على ان العطف ملاحظ قبل الابدال والا فهو بدل بعض (قوله بكم قريش) فهذا ضرورة ان قلت قريش محيطة بهم قلت هذا فى كل بدل كل انما المراد أن يكون فى البدل نص على التعميم كقوله لاولنا فتأمل (قوله غدوا) بدل من أخاه وهو محل الشاهد

بل وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة وبا وبعد الطلب للتخيير أو الاباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم وبل بعد النفي أو النهي لتقرير متلوها وإثبات نقيضه لتالبها كلكن وبعد الاثبات والامر لينقل حكم ما قبلها لما بعدها وبلا للنفي ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين الا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الا باعادة الخافض) وأقول معنى كون الواو لمطلق الجمع انها لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم أقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين ومثال استعمالها في المصاحبة فانجيناه ومن معه في الفلك ونحو فاغرقناه وجنوده ونحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ومثال افادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى أماته فأقبره ثم اذا شاء أنشره تعطف الاقبار على الاماتة بالفاء والانشار على الاقبار بثم لان الاقبار يعقب الاماتة والانشار يتراخى عن ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشئ نهايته والمراد انها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة والزيادة اما في المقدار الحسي كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالوف الكثيرة أو في المقدار المعنوي كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى يحصي الاشياء حتى مثاقيل الذر وتارة في المقدار المعنوي كقولك زارني الناس حتى المحامون وأم على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة اما بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم الا ترى انه يصح أن يقال سواء عليهم الانذار وعدمه أو بهمزة يطلب بها وبام التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو وسميت أم في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا بد من تعين بأحدهما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم اتخذ مما يخلق بنات أي بل أتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الانكاري ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال والثاني كقوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي ردا لذلك لان أم قد اقترنت بهل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة وأولها أربعة معان أحدها التخيير نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة والثاني الاباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذان المعنيان لها اذا وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذي يعبر عنه بالابهام نحو انا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وهذان المعنيان لها اذا وقعت بعد الخبر وأما بل فيعطف بها بعد النفي أو النهي ومعناها حينئذ تقرير

(قوله الا بعد توكيده بالمنفصل أي فاصل ما) ظاهره ان أي فاصل يكفي في التوكيد والمتبادر من الالفية تعيين الضمير المنفصل (قوله ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فيه ان هذا من الترتيب

ماقبلها بحاله واثبات نقيضه لما بعدها نحو ماجاءني زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو وبعد الاثبات أو الامر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها وجعل الاول كالمسكوت عنه وأما لكن فلا يعطف بها الا بعد النفي أو النهي ومعناها كمعنى بل وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأباه غيرهم لانه لم يسمع وأما الا فانها لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات وذلك كقولك جاءني زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد قوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل بالمفعول بدخولهما ومن صلح فمن عطف على الواو ومن يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر فعلت وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد اعادة الخافض فقال لها وللارض قل الله يحييكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لاكثر البصريين بدليل قراءة حمزة رحمه الله واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه ثم قلت

(فصل واذا اتبع المنادى بدل أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا وتابع المنادى المبني غير هما يرفع أو ينصب الاتابع أي فيرفع والا التابع المضاف المجرد من أل فينصب كتابع المعرب) وأقول لتوابع المنادى احكام تخصها فلهذا أفردتها بفصل والحاصل ان التابع اذا كان بدلا أو نسقا مجردا من أل فانه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى تقول في البدل يا سعيد كرز يا ضم كما تقول يا كرز ولذلك يا عبد الله كرز وفي النسق يا زيد وخالد يا ضم كما تقول يا خالد وكذلك يا عبد الله وخالد لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معربا أو مبنيا وان كان التابع غير بدل ونسق مجردا من أل فان كان المنادى مبنيا فالتابع له ثلاثة أقسام ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه نعت أي نحو يا أيها الانسان يا أيها الناس وعن المازني اجازة نصبه وانه قرئ قل يا أيها الكافرين وهذا ان ثبت فهو من الشذوذ بمكان والواجب نصبه التابع المضاف مثاله في النعت نحو يا زيد صاحب عمرو ومثاله في التوكيد يا تميم كلهم أو كلكم ومثاله في البيان يا زيد أبا عبد الله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا سعيد كرز وبكرز اقال ذو الرمة

* لقائل يا نصر نصرا * وان كان المنادى معربا تعين نصب التابع نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويا بني تميم كلهم ويا عبد الله أخا لبزيد واذا وجب نصب المضاف التابع للمبني فنصبه تابعا للمعرب أحق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض ففاطر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيبويه انه نداء بان حذف منه حرف النداء لان المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا في النداء ثم قلت

(قوله كالمنادى وجه بانهم التزموا تتميمه بل لان الاول هو المقصود وذو حده والتابع مقصود كالاول

(باب موانع الصرف تسعة يجمعها قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد بجمة فالوصف قد كملا

فالتأنيث بالالف كبهمى وصحراء والجمع كمساجد ومصابيح كل منهما يستقل بالمنع والبواقى منها لا يمنع الا مع العلمية وهو والتأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ويجوز فى نحو هند ودعد وجهان بخلاف نحو سقر وبلخ وزيد لامرأة والتركيب المزجى كمعديكرب والجمة كابراهيم وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو العدل كعمر وزفر وكمثنى وثلاث وأخر مقابل آخرين والوزن والوزن كاحمد وأحمر والزيادة كعثمان وغضبان وشرط تأثير الصفة اصالتها وعدم قبولها التاء فأرنب وصنوان بمعنى ذليل وقاس ويعمل وندمان من المنادمة منصرفة وشرط العجمة كون علميتها فى العجمية والزيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين أو افتقاره بزيادة هى بالفعل أولى كاحمر وكأفكل علما) وأقول الاصل فى الاسماء أن تكون منصرفة أعنى منونة تنوين التمكين وانما تخرج عن هذا الاصل اذا وجد فيها علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما والبيت المنظوم لبعض النحويين وهو يجمع العلل المذكورة الصريح اسمها أو بالاشتقاق والذى يقوم مقام علتين شيئان التأنيث بالالف مقصورة كانت كبهمى أو ممدودة كصحراء والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد أى لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير وانما مثلت المقصورة ببهمى دون حبلى والممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم وما عدا هاتين العلتين لا يؤثر الا بانضمام علة أخرى له ولكن يشترط فى التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية الجامعة لكل منهن العلمية ولهذا صرفت صخبة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهى العجمة فى صخبة والصفة فى قائمة وماذاك الا لان التأنيث والعجمة لا يمنعان الا مع العلمية وكذلك اذربيجان اسم لبلدة فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة قيل وعلة خامسة وهى التأنيث لان البلدة مؤنثة وليس بشئ لانا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان ولو قدر خلوه من العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا والالف والنون اذا لم تكن فى صفة كسكران فلا تمنع الا مع العلمة كسلمان ولا وصفية فى اذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لا بين انه على ثلاثة أقسام لفظى ومعنوى ولفظى لا معنوى ومعنوى لا لفظى وأما بقية العلل فانها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة مثال العدل مع العلمية عمر وزفر وزحل وجمع ودلف فانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لاجنحة وهى ممنوعة الصرف

(قوله وكذلك اذربيجان) ظاهره انه ممنوع من الصرف مع ان فيه تفصيلا ذكره . فالاولى ان يقول وأما اذربيجان فان أردت به البلدة المعينة منع وان نكرته بان أردت بلدة ما مسماة به صرف (قوله فقدروا العدل) ان قلت هلا قدروا غيره قلت مرجع العدل تحويل اللفظ فى الحروف وتكثيره فى التصريف وكثرة الشئ تساعد على تقديره عند عدمه والله سبحانه وتعالى أعلم بما هنالك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قول المتن فقدروا العدل كان نسخته كذلك والذى رأيناه من النسخ بدله فيحتاج حينئذ الى تكليف دعوى العدل اه مصحح

لانها معدولة عما ذكرنا فلهذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك فى مثنى لانه مقصور وظهر ذلك فى ثلاث ورباع لانهما اسمان صحيحا الآخر ومن ذلك أخر فى نحو قوله تعالى فعدة من أيام أخر فأخر صفة لأيام وهى معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف لانها جمع أخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح وقياس فعلى أفعل أن لا تستعمل الا مضافة الى معرفة او مقرونة بلام التعريف فاما ما لا اضافة فيه ولا لام فقياسه أفعل كافضل تقول هند أفضل والهندات افضل ولا تقول فضلى ولا فضل فاما أخر فصفة معدولة فلهذا خفضت بالفتحة فان كانت أخر جمع أخرى أنثى آخر بكسر الخاء فهى مصروفة تقول مررت بأول وآخر بالصرف اذ لا عدل هنا ومثال الوزن مع العلمية أحمد ويزيد وبشكر ومع الصفة أحمر وأفضل ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا فى أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ومثال الزيادة مع العلمية سمان وعمران وعثمان واصبهان ومثالها مع الصفة سكران وغضبان ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا فى فعلان بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية ويشترط لتأثير الصفة أمران أحدهما كونها أصلية فيجب الصرف فى نحو قولك هذا قلب صفر ان بمعنى فاس وهذا رجل أرنب بمعنى ذليل أى ضعيف والثانى عدم قبولها التاء ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال الشاعر

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت وقد تغورت النجوم

ويشترط لتأثير العجمة أمران أحدهما كون علميتها فى اللغة العجمية فنحو لجام وفيروز جنسين لمذكرين مصروف والثانى الزيادة على الثلاثة فنوح ولوط وهود ونحو هن مصروفة وجها واحدا هذا هو الصحيح قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال تعالى وقوم لوط وأصحاب مدين وقال تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود وليس مما نحن فيه لانه عربى وليس فى أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام عربى غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى أن فى نوح ونحوه وجهين وهو مردود لانه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ وشرط الوزن كونه اما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم فالاول نحو شمر وضرب علمين قال الشاعر * وجدى يا حجاج فارس شمرا * والثانى نحو أحمر صفة أو علما وأفكل علما والافكل اسم للرعدة فان هذا الوزن وان كان يوجد فى الاسماء والافعال كثيرا ولكنه فى الافعال أولى منه فى الاسماء لانه فى الافعال يدل على التكلم كذهب وانطلق وفى الاسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال واعلم أن المؤنث ان كان تأنيثه بالالف كحبلى وصحراء امتنع صرفه ولم يحتج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبى على ان حمراء امتنع صرفه للصفة والف التأنيث منتقض بمنع صرف صحراء وان كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء كان لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة وقول الجوهرى ان هاوية من قوله تعالى فأمه هاوية اسم من أسماء النار معرفة بغير الالف واللام خطأ لان ذلك يوجب منع صرفه وان كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبا ان كان زائدا على ثلاثة كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر ولظى قال الله تعالى ما سلككم فى سقر كلا

انها للطى أو ساكن الوسط أعجميا كماه وجور وحمص وبلخ أسماء بلاد أو عربيا ولكنه منقول من المذكر الى المؤنث نحو زيد وبكر وعمر وأسماء نسوة هذا قول سيبويه وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان وان لم يكن منقولا من المذكر الى المؤنث فالوجهان كهند ودعد وجل ومنع الصرف أولى وأوجبه الزجاج وقد اجتمع الوجهان فى قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب

ثم قلت (باب العدد الواحد والاثنان وما وازن فاعلا من الثلاث والعشرة مركبة يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقا والعشرة مفردة بالعكس وتميز المائة وما فوقها مفرد مخفوض والعشرة مفردة ومادونها مجموع مخفوض الا المائة فمفردة وكم الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية المجرورة كالاحد عشر والمائة ولا يميز الواحد والاثنان وثنتا حنظل ضرورة) وأقول العدد فى أصل اللغة اسم للشئ المعدود كالقبض والنقض والخبط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط بدليل كم لبثتم فى الارض عدد سنين والمراد به هنا الالفاظ التى تعد بها الاشياء والكلام عليها فى موضعين أحدهما فى حكمها فى التذكير والتأنيث والثانى فى حكمها بالنسبة الى التمييز فأما الاول فانها فيه على ثلاثة أقسام القسم الاول ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائما كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان تقول فى المذكر واحد واثنان وفى المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى والهكم اله واحد هو الذى خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنان ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالثة ورابعة الى عاشر فى المذكر وعاشرة فى المؤنث قال الله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم أى هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة والخامسة أن غضب الله عليها أى والشهادة الخامسة القسم الثانى ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركبة مع العشرة أولا تقول فى غير المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى تسعة رجال قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك الا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول فى المركبة ثلاثة عشر رجلا بالتاء فى ثلاثة وثلاث عشرة امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أى ملكا أو خازنا القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهى كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وان كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر وأنثت مع المؤنث قال الله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وتقول عندى احدى عشرة امرأة وأحد عشر رجلا وأما الثانى وهو التمييز فانها فيه على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج لتمييز أصلا وهو الواحد والاثنان لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة والثانى ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول عندى ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذا ما بينهما ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المائة فانها يجب افرادها تقول عندى للمائة ولا يجوز ثلاث مئات ولا ثلاث مئين الا فى ضرورة والثالث

ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب وهو الاحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو اني رأيت احد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة ان هذا أخي له تسع وتسعون نجحة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فليس أسباطا تمييزا بل هو بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة والرابع ما يحتاج الى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة والالف تقول عندي مائة رجل والف رجل ويلتحق بالعدد المنتصف تمييزه تمييز كم الاستفهامية وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا يجوز كم غلمانا خلافا للكوفيين ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزه تمييز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبا في مقام الافتخار والتعظيم ويفتقر الى تمييز بين جنس المراد به ولكنه لا يكون الا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما وتارة يكون مفردا كتمييز المائة والالف وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهما اشتريت فالنصب على الاصل والجر بمن مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج وانما لم أذكر في المقدمة ان تمييز كم الاستفهامية وتمييز الاحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لانني قد ذكرته في باب التمييز فلذلك اختصرت اعادته في هذا الموضع من المقدمة والحمد لله على احسانه وقد اتيت على ما أردت ايراده في شرح هذه المقدمة ولله سبحانه وتعالى الحمد والمنة واياه أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصا مصروفا وعلى النفع به موقوفا وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يدخلني برحمته في عباده الصالحين بمنه وكرمه آمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

يقول المتوسل بالنبي الامجد العبد الفقير المكني أحمد الحمد لله على الغمام والشكر له على الانعام والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للانام وعلى آله وأصحابه ما تعاقبت الليالي والايام (وبعد) فقد تم طبع شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للامام ابن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان الجاري محلى هامشه بحاشية العلامة الامير دي التحقيق والفضل الشهير وذلك بالمطبعة البهية بالكائنين بمصر المحمية ادارة محمد افندي مصطفى كان الله له وأشركه عونا ومسعفا في شهر شوال سنة ١٢٩٩ من هجرة سيدنا محمد سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

تم

To: www.al-mostafa.com